دور الصحافة العمانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

The Role of the Omani Press in Shaping Public Opinion about the Government's Measures to Cope with the Drop in Oil Prices

إعداد الطالبة

دينا رامس محفوظ بيت زايد

(401430013)

إشراف

الأستاذ الدكتور عزت حجاب

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام

قسم الإعلام

كليـــة الإعـلام

جامعة الشرق الأوسط

آب 2017

تفويض

أنا **(دينا رامس محفوظ بيت زايد)** أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وألكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلميّة عند طلبها.

الاسم: دينا رامس محفوظ بيت زايد

التاريخ: ٢٠١٧/٨/١٢

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: ((**دور الصحافة الفضائية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط**)). وأجيزت بتاريخ:2017/8/12

أعضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
1	أ.د. عزت حجاب	رئيساً ومشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
2	د. كامل خورشيد مراد	ممتحناً داخلياً	جامعة الشرق الأوسط	
3	أ.د. عبدالرزاق محمد الدليمي	ممتحناً من خارج الجامعة	جامعة البترا	

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمدا يوافي نعمه، ويكافيء مزيده، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى اله وصحبه أجمعين..
الشكر أولا لله تعإلى .. أن منَّ عليَّ باتمام هذا العمل، فله الحمد وله الفضل وله الشكر.. ثم أشكر جامعتي جامعة الشرق الأوسط منارة العلم.. ورواق الأدب، والتي أكرمت فيها بدراسة الماجستير، فالشكر للجامعة أمينا ورئيسا واعضاء واساتذة وإداريين .. وإلى جميع العاملين فيها.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي القدير عميد كلية الإعلام الاستاذ الدكتور عزت حجاب على قبوله الاشراف على رسالتي .. شاكرا له متابعته ومساندته لي حتى اتمام هذه الدراسة .. كما اتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة المناقشة الدكتور كامل خورشيد مراد والاستاذ الدكتور عبدالرزاق الدليمي على ملاحظاتهم القيمة التي زادت من جودة الرسالة وعلميتها.

ولابد أن اسجل جزيل شكري لأهلي وأصدقائي وزملائي وجميع من وقف إلى جانبي وأنا أخط حروف هذا العمل...
فشكرا للجميع

الباحثة

دينا رامس محفوظ

الاهداء..

إلى الوطن الغالي... عُمان..

إلى ظل الوطن.. وجمال الوطن..

جلالة السلطان قابوس المعظم حفظه الله ورعاه..

وإلى رفيق دربي .. زوجي العزيز..

وإلى فلذات أكبادي .. أنفاسي التي أتنفس..

أهدي جهدي هذا

دينا،،،

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
العنـوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الملحقات	ك
الملخص باللغة العربية	ل
الملخص باللغة الانجليزية	ن
الفصل الاول- خلفية الدراسة وأهميتها	1
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	6
هدف الدراسة واسئلتها	7
فرضيات الدراسة	8
أهمية الدراسة	9
مصطلحات الدراسة	9
حدود الدراسة	12
محددات الدراسة	12

الفصل الثاني: الادب النظري والدراسات السابقة	13
أولا: الأدب النظري- تمهيد	14
النظرية المستخدمة	14
نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام	14
نظرية الأجندة	21
نظرية تطبيقات سبين Spin	25
الصحافة العمانية	27
الرأي العام	38
النفط - المفهوم والبداية	50
أزمة أسعار النفط	60
القسم الثاني: الدراسات السابقة	73
الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)	97
منهج الدراسة	98
مجتمع الدراسة	99
عينة الدراسة	100
أداة الدراسة	103
صدق أداة الدراسة وتحليلها	105
ثبات الاداة	108
متغيرات الدراسة	109
المعالجة الإحصائية	109
إجراءات الدراسة	110
الفصل الرابع- نتائج الدراسة	111
الفصل الخامس - مناقشة النتائج والتوصيات	145
قائمة المراجع	167
الملاحق	183

قائمة الجداول

رقم الفصل-رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
(1-3)	توزيع عدد السكان حسب الأحياء والحلل السكنية في ولاية بوشر بمحافظة مسقط	101
(2-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية	102
(3-3)	معامل الارتباط للفقرات السؤال (ما دوافع متابعتك للصحف العمانية اليومية؟) بالدرجة الكلية	106
(4-3)	معامل الارتباط لفقرات السؤال (ما أسباب اعتمادك على الصحف العمانية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة إنخفاض أسعار النفط؟) بالدرجة الكلية للمقياس	107
(5-3)	معامل الارتباط للفقرات السؤال (ما اتجاهك نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟) بالدرجة الكلية للمقياس	107
(6-3)	معامل ثبات الأداة	108
(7-3)	تصنيف درجات مقياس ليكرت الخماسي	109
(1-4)	التكرارات والنسب المئوية وفقا لمتابعة الصحف العمانية اليومية الصادرة باللغة العربية	112
(2-4)	التكرارات والنسب المئوية وفقا لمدى المتابعة للصحف العمانية اليومية	113
(3-4)	المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية مرتبة ترتيبا تنازليا	115
(4-4)	التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية مرتبة ترتيبا تنازليا	116

(5-4)	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وفقا لدرجة المعرفة بقضية انخفاض أسعار النفط	118
(6-4)	يبين التكرارات والنسب المئوية وفقا لدرجة إعتماد العينة المبحوثة على الصحف العمانية العربية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط	119
(7-4)	المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور أسباب إعتمادها على الصحف العمانية العربية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط	121
(8-4)	التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور أسباب إعتمادها على الصحف العمانية العربية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط	122
(9-4)	جدول رقم (7-أ) المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين عن اتجاهها نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط مرتبة ترتيبا تنازليا	124
(10-4)	التكرارات والنسب المئوية لاستجابات المبحوثين عن اتجاهها نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط مرتبة ترتيبا تنازليا	126
(11-4)	التكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور الفنون الصحفية المؤثرة في تشكيل إتجاهات الفرد بقضية إنخفاض أسعار النفط مرتبة ترتيبا تنازليا	129
(12-4)	التكرارات والنسب وفقا لصحيفة المفضل الاعتماد عليها لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط	131
(13-4)	نتائج تحليل اختبار T-test للفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي	133

(14-4)	نتيجة تحليل التباين الأحادي للفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير فئات العمر	134
(15-4)	نتيجة تحليل التباين الأحادي للمستوى التعليمي	135
(16-4)	اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير الوظيفة	136
(17-4)	اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير متوسط الدخل الشهري	137
(18-4)	نتائج تحليل اختبار T-test لاتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى النوع الاجتماعي	138
(19-4)	نتيجة تحليل التباين الأحادي لفئات العمر	139
(20-4)	اختبار تحليل التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى المستوى التعليمي	140
(21-4)	اختبار شيفيه Scheffe للمؤهل العلمي مع الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط	141
(22-4)	اختبار تحليل التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى الوظيفة	142
(23-4)	اختبار شيفيه Scheffe للوظيفة مع الإجراءات الصحفية الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط	143
(24-4)	اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova لاتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى متوسط الدخل الشهري	144

الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	استبانة الدراسة	184
2	بيانات التحكيم	190
3	مقابلة مع الأستاذ: أحمد عمر محمد، مدير تحرير جريدة الرؤية العمانية	191
4	مقابلة مع الأستاذ حاتم الطائي، المدير العام، ورئيس تحرير جريدة الرؤية	192
5	مقابلة مع الأستاذ طلال بن درويش السعدي، مدير الموازنة المالية بالأمانة العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط	193
6	مقابلة مع الدكتور سعيد الصقري، المستشار بمجلس التعليم، ورئيس الجمعية الاقتصادية العمانية	195
7	مقابلة مع الدكتور، سمير محمود، أستاذ مساعد بقسم الاعلام، تخصص الصحافة والنشر والإلكتروني، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة السلطان قابوس	199
8	كتاب تاييد من الجامعة	201
9	كتاب تأييد من وزارة التعليم في عمان	202
10	جدول تحديد العينة	203
11	كتاب التدقيق اللغوي	204
12	كتاب فحص نسبة الاستلال	205

دور الصحافة العُمانية في تشكيل إتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة إنخفاض أسعار النفط

إعداد

دينا رامس محفوظ

إشـــراف

الأستاذ الدكتور عزت حجاب

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الصحافة العُمانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام حول الإجراءات الحكومية إزاء انخفاض أسعار النفط.

ولغرض تحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة (المنهج الوصفي التحليلي)، وأداة الاستبانة والتي تضمنت (47) فقرة، وبخمسة بدائل للإجابة. وتمثل مجتمع الدراسة بسكان ولاية بوشر بمحافظة مسقط والبالغ عددهم (70,368)، منهم (36,361) ذكور و (34,007) إناث. وتم اختيار عينة قوامها (400) مفردة موزعة بالتساوي بين الذكور والإناث، بطريقة العينة العشوائية الطبقية. وتم توزيع الإستبانات على مجتمع الدراسة، وبعد جمعها تم إخضاع إجابات المبحوثين للتحليل الإحصائي بإستعمال الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss).

وبينت الدراسة ما يلي:

1. جاءت صحيفة عُمان في المرتبة الأولى من حيث عدد متابعيها، تلتها صحيفة الوطن بفارق قليل، ثم صحيفة الرؤية ثم صحيفة الشبيبة.

2. إن من أبرز دوافع أفراد العينة لمتابعة الصحف العمانية كانت لمتابعة الأحداث والقضايا الداخلية بالدرجة الأساس، ثم لتكوين معرفة جديدة أو تعزيزها.
3. إن من أبرز الإجراءات الحكومية التي حظيت بتأييد العينة المبحوثة هو دعم البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الإقتصادي، والاجراء الحكومي الخاص بتبسيط وتسهيل الإجراءات للمستثمرين ورواد الأعمال.
4. كشفت النتائج عددا من الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط لم تحظ بتأييد العينة المبحوثة، هي زيادة الرسوم على الإيجارات، ورفع الدعم الحكومي عن المحروقات، وزيادة رسوم بعض الخدمات المقدمة من الوحدات الحكومية، وزيادة الأسعار المحلية لبيع الوقود، وزيادة رسوم تسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة.
5. إن أكثر الفنون الصحفية التي وجدت مؤثرة في اتجاهات العينة المبحوثة إزاء قضية أسعار النفط من وجهة نظر المبحوثين أنفسهم هي الأخبار والاستطلاعات والتحليلات والصور.

ومن أبرز ما أوصت به الدراسة هو .

1. إجراء المزيد من الدراسات للتعرف على دور الصحافة العمانية في تشكيل الرأي العام العماني حول القضايا ذات الأهمية.
2. تخصيص الصحف العمانية لمساحات خاصة بتغطية القضايا المهمة على شكل ملف تفصيلي بصورة شهرية أو أسبوعية.
3. قيام المؤسسات الرسمية المعنية بنشر تفاصيل القرارات الاقتصادية في الصحف اليومية لاطلاع المواطن على المسوغات التي أدت الى اتخاذ تلك القرارات..

كلمات مفتاحية: [الصحافة العُمانية، اتجاهات الرأي العام، الإجراءات الحكومية، أسعار النفط]

The Role of the Omani Press in Shaping Public Opinion about the Government's Measures to Cope with the Drop in Oil Prices

Presented by
Deena Ramiss Mahfoodh

Supervisor
Prof. Ezzet Hijab

Abstract

The study aimed to know the role of Omani Press in in shaping public opinion trends about government procedures towards low oil prices.

In order to achieve the objective of the study, the researcher used (analytical descriptive approach), the questionnaire tool, which included (47) paragraphs, and five alternatives to answer. The study population represents the population of Boucher in Muscat Governorate of (70,368), (36,361) males and (34,007) females. A sample of 400 individuals, distributed equally between males and females, was selected in a random stratified sample. The questionnaires were distributed to the study population. After collecting them, the answers of the respondents were subject to statistical analysis using the statistical basket of social sciences (Spss).

The study showed a number of results:

1. Oman newspaper ranked first in follow-up number, followed by Al-Watan newspaper by a small margin, then Al-Vision newspaper and then Al-Shabiba newspaper.

2. One of the most prominent motives of the sample to follow the Omani newspapers was to follow up the internal events and issues on the basis of the foundation, and then to create or strengthen new knowledge.

3. One of the most prominent government actions supported by the sample was the support of the National Program for the Promotion of Economic Diversity and the

Government's action to simplify and facilitate procedures for investors and entrepreneurs.

4. Government measures to counter the decline in oil prices that have not been supported by the sample are increased rents, increased government subsidies on fuel, increased fees for some services provided by government units, increased domestic fuel prices, and increased vehicle registration and renewal fees.

5. The most journalistic arts that influence the trends of the sample surveyed in relation to the issue of oil prices from the point of view of the respondents themselves are news, surveys, analysis and images.

Some of the highlights of the study is:

1. Doing further studies to identify the role of the Omani press in shaping Omani public opinion on issues of importance.

2. Allocating Omani newspapers to special areas to cover important issues in the form of a detailed file on a monthly or weekly basis.

3. The official institutions concerned should publish the details of the economic decisions in the daily newspapers to inform the citizen the reasons that led to such decisions.

Keywords: [Oman Press, Trends Public Opinion, Government Procedures, Oil Prices]

.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الاول
خلفية الدراسة وأهميتها

1. المقدمة:

تعد الصحافة أداة رئيسية في تشكيل الرأي العام(حسام الدين، 2003، ص20)، فإلى جانب قيامها بالأدوار التقليدية التي تقوم بها وسائل الإعلام الأخرى، المتمثلة في نقل الأخبار والمعلومات والتثقيف والتوعية والتأريخ والتوثيق للأحداث والمناسبات والشخصيات والمواقع، والتسلية والترفيه، والإعلان، فقد تميزت الصحافة بمهمة أكثر جدلية ساهمت إلى حد كبير في توجيه الرأي العام، فظهر هذا التميز واضحا في تقديمها للتحليلات العميقة والتفسيرات الموجهة للأحداث والقرارات والقضايا السياسية والإقتصادية والاجتماعية انطلاقا من مبدأ التغطية التفسيرية للأحداث والتي نصت عليها بعض مواثيق الشرف الدولية، فهي "تكتسب أهمية كبيرة خاصة في ضوء حقيقة ان المواطنين أصبحوا يتلقون كما كبيرا جدا من المعلومات ولا يستطيعون الربط بينها أو تفسيرها وهو ما يجعل المعرفة التي يحصل عليها المواطنون معرفة جزئية ومسطحة، ولا تثير الوعي، ولا يمكن أن تشكل الاتجاهات أو المواقف، وهو ما يزيد من سلبية المواطنين، وشعورهم بالعجز أمام طوفان المعلومات"(سليمان، 2014، ص255).

إن هذا التدفق الهائل من المعلومات يحتاج إلى تحليل منطقي مبني على ربط الوقائع، مما يمكن الفرد من بلورة أفكاره وتكوين رأي معين عن مجمل ما يدور من أحداث سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وبهذه المحصلة المعرفية يتكون الرأي العام، وهو مفهوم ارتبط "وتداخل مع غيره من المفاهيم، كالاتجاه أو المعتقد أو السلوك لكن يبقى التأكيد على أن الرأي

العام ليس مجموعا حسابيا للآراء الفردية حول قضية معينة، إنما هو محصلة تفاعل ونقاش علني اكتملت حلقاته ومراحله بين أعضاء الجماعة، وتضمينه كأحد البدائل المتاحة، لكنه أكثرها ملاءمة وأهمية من وجهة نظر الجماعة ككل في هذا التوقيت".(سلامه، 2014، ص150).

وتعد القضايا الإقتصادية من بين أبرز القضايا التي تحتاج إلى تحليل وتفسير عميق؛ نظرا لإعتمادها على لغة الأرقام والإحصاءات التي تبقى مسألة استيعابها وفهمها حكرا على ذوي الاختصاص من الإقتصاديين ورجال الأعمال، فالتناول الصحفي لها يتسم بالاختلاف والحرفية من قبل القائم بالاتصال؛بغية توصيل القضية إلى أكبر شريحة ممكنة من الجماهير خاصة في وقت الأزمات الإقتصادية، التي يحتاج فيها المواطن إلى معلومات تتسم بشفافية عالية من قبل المعنيين في الدولة تتحمل الصحيفة مهمة نقل التفاصيل بموضوعية وحيادية تامة، من أجل احتواء تأثيرات الأزمة على المدى القصير والطويل فيما بعد.(اللواتي، 2009، ص50).

وقد ظهر ذلك جليا في أزمة انخفاض أسعار النفط بمقدار النصف في الربع الأخير من عام 2014 والتي عدت من أشد الأزمات الإقتصادية تأثيرا على السياسات المالية لحكومات الدول المصدرة للنفط. ويعد النفط مصدر الطاقة التي يعتمد عليها الإقتصاد العالمي في تحقيق تقدمه وتطوره، فهو يلعب دور المحرك في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية في الدول المنتجة له، وهو مصدر الأموال التي تعتمد عليها القطاعات الإقتصادية المختلفة، حيث تساهم أموال النفط بشكل مباشر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة، وبالرغم من أهمية هذا المنتج يعتبر النفط سلعة نابضة وغير متجددة في الطبيعة، ناهيك عن تعرضه لتقلبات الأسعار العالمية، الأمر الذي يجعل مسألة الاعتماد عليه في تحقيق تنمية مستدامة من الخطورة بمكان، لما قد يجلبه هذا الاعتماد من عدم استقرار أو ما يمكن أن نسميه نوع من أنواع المضاربة

السلبية والتضحية بمشاريع التنمية الإقتصادية، خاصة لدى الدول النامية التي يكون فيها النفط الممول الرئيس لخططها التنموية.

ففي عام 2015 انخفضت الأسعار إلى أقل من 9%، وهبط سعر خام نفط برنت دون الـ50 دولار للبرميل في أوائل يناير/كانون الثاني 2015 للمرة الاولى منذ مايو/ايار 2009. وتشير التقديرات إلى أنه في حالة استمرار أسعار النفط المتدنية لفترة طويلة، فإن حكومات تلك البلدان ستشهد خسارة تزيد على 215مليار دولار من العائدات النفطية، أي أكثر من 14% من إجمالي ناتجها المحلي مجتمعة (البنك الدولي، 2015، ص3).

ويعزى انهيار أسعار النفط إلى ثلاثة أسباب؛ ففي جانب العرض، حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتحول في سياسة منظمة أوبك، من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق، وفي جانب الطلب، تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعا بسبب بطء النمو الإقتصادي العالمي.

وتعد سلطنة عمان من البلدان ذات الدخل المرتفع، والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات النفط، حيث يعد قطاع النفط هو المساهم الرئيس في الناتج المحلي الاجمالي للسلطنة حيث مثلت ايرادات النفط في موازنة 2017م ما نسبته 70% من اجمالي الإيرادات كما قدرت الإيرادات غير النفطية ما نسبته 30% من إجمالي الإيرادات.(بيان وزارة المالية العمانية،2017). وهذا يدل على أن النفط هو العامل الأكثر أهمية في الإقتصاد العماني وهو القطاع الذي يحفز نمو الناتج المحلي الاجمالي (المعولي، 2016).

وقد عملت الحكومة على اتخاذ حزمة من الإجراءات المالية العاجلة، لمواجهة عجز الموازنة وتصحيح الأوضاع المالية، من خلال تحسين الإيرادات غير النفطية و ترشيد الإنفاق.

ولوضع مثل هذه الإجراءات كان لابد أن تأخذ الحكومة بحسبانها رأي المواطنين بإشراكهم في وضع المقترحات والحلول المناسبة لتجاوز التأثيرات، وهي بذلك تحول أزمة انخفاض أسعار النفط إلى نوع من الحراك الفكري والعصف الذهني الذي لم يعد مقتصرا على المختبرات الإقتصادية التي أنشأتها مراكز صنع القرار في الحكومة وإنما انتقلت إلى مختلف المنصات الإعلامية، ففتحت الباب لنوع من الحوار النهضوي الجاد الذي يمثل قاعدة لمنهج جديد للتعامل مع العراقيل في المرحلة القادمة.

لذلك فإن الدور الذي تقوم به الصحافة هنا هو إدارة حوار إعلامي مبني على معلومات صحيحة ودقيقة ورغبة صادقة من قبل الحكومة في إشراك المواطن في اتخاذ القرار، فعمل الإعلام بشكل عام والإعلام الإقتصادي بصورة خاصة "يقوم على جمع المعلومات وتبادلها ونشرها، باستخدام أساليب البحث والتحليل الكمي، ووسائل التكنولوجيا المتقدمة، في عملية جمع وتفحص تلك المعلومات من مصادر متعددة من أجل الإفصاح عن المعلومة الدقيقة التي تفيد القارئ والمشاهد على السواء، ليس هذا فقط بل يتعدى ذلك إلى تفسير تلك المعلومات، وتحديد الأهداف في ظل السياسات والاستراتيجيات الإقتصادية السائدة والمتوقعة، وما سوف يتمخض عنها من قرارات تمس حاجات الإقتصاد والمجتمع ككل" (الشمري، 2012، ص107).

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لمعرفة دور الصحافة العمانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط.

وتم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، خصص الفصل الأول لمقدمة الدراسة وخلفيتها ومشكلة الدراسة وأهدافها، أما الفصل الثاني، فتم تكريسه للأدب النظري والنظريات المستخدمة والدراسات السابقة التي استفادت منها الدراسة، والفصل الثالث، فقد خصص لمنهجية الدراسة من مجتمع وعينة الدراسة والمنهج الاحصائي المستخدم في استخلاص نتائجها، وفي الفصل الرابع تم استعراض نتائج الدراسة، والفصل الخامس خصص لمناقشة النتائج والتوصيات.

واستخدمت الدراسة منهج البحث الوصفي، وأداة الاستبانة لمعرفة الاتجاهات التي شكلتها الصحافة العمانية لدى سكان ولاية بوشر بمحافظة مسقط حول الإجراءات والتدابير التي وضعتها الحكومة العمانية لتفادي التأثيرات السلبية للأزمة، بالإضافة إلى الإرث النظري للصحافة والرأي العام والأزمة الإقتصادية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط، لفهم موضوع الدراسة، وتم الاستدلال بنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام كونها الأقرب إلى معرفة درجة اعتماد الرأي العام على الصحف العمانية للحصول على معلومات حول أمة انخفاض أسعار النفط، ونظرية ترتيب الأولويات (الأجندة)، ونظرية تطبيقات سبين.

2: مشكلة الدراسة

إن انهيار أسعار النفط الخام وما صاحبه من تداعيات على جوانب التنمية الإقتصادية والاجتماعية دفع بالحكومة العمانية إلى وضع خطط وبرامج بديلة، تسابقت وسائل الإعلام المحلية إلى نشرها والوقوف على مستجداتها بالرصد والتحليل والتفسير، وقد أفردت الصحافة المحلية مساحات وملاحق متخصصة للتركيز على القضايا الإقتصادية المتعلقة بالأزمة محليا ودوليا، ولكن حتى الآن لا توجد دراسات أو مقالات بحثية تناولت هذه المعالجة الصحفية للأزمة، وبناء

على ذلك تحدد المشكلة البحثية في التساؤل الآتي: (ما دور الصحافة العمانية اليومية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟).

3-هدف الدراسة وأسئلتها

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في الإجابة على تساؤل الدراسة الخاص بمعرفة دور الصحافة العمانية اليومية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، وسيتم تحقيق الهدف من خلال إجابة الدراسة على السؤال الرئيس للدراسة؛ وهو ما دور الصحافة العمانية اليومية في تشكيل اتجاهات الرأي العام للإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض اسعار النفط؟ ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة الآتية:

1- هل يتابع الجمهور الصحف العمانية العربية اليومية (عمان، الوطن، الشبيبة، الرؤية)؟

2- ما درجة متابعة المبحوثين للصحف العمانية العربية اليومية (عمان، الوطن، الشبيبة، الرؤية)؟

3- ما دوافع متابعة المبحوثين للصحف العمانية العربية اليومية (عمان، الوطن، الشبيبة، الرؤية)؟

4- كيف يصف المبحوثون معرفتهم بقضية انخفاض أسعار النفط؟

5- ما درجة اعتماد المبحوثين على الصحف العمانية العربية اليومية(عمان، الوطن، الشبيبة، الرؤية) في الحصول على معلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟

6- ما أسباب اعتماد المبحوثين على الصحف العمانية العربية اليومية (عمان، الوطن، الشبيبة، الرؤية) في الحصول على معلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟

7- ما اتجاهات المبحوثين نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟

8- ما هي الفنون الصحفية التي ساهمت في تشكيل اتجاهات المبحوثين نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟

9- ما هي الصحيفة التي يفضل المبحوثون الاعتماد عليها من بين صحف الدراسة (عمان، الوطن، الشبيبة، الرؤية) لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟

4- فرضيات الدراسة:

H01: الفرضية الاولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى القيمة الإحصائية (∝=0.05) بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية(الوطن، عمان، الشبيبة، الرؤية) تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة والدخل).

H02: الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى القيمة الإحصائية (∝=0.05) بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة والدخل).

5- أهمية الدراسة

تسعى الصحافة من ضمن وظائفها التنموية إلى تحقق مزيد من التفاعل بين المواطنين والحياة الإقتصادية. لذلك فإن هذه الدراسة تهتم بالتعرف على دور الصحافة العمانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، وتكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

(1) تسهم الدراسة في التعرف إلى دور الصحافة العمانية العربية اليومية بشكل خاص في تزويد المواطن العماني بالمعلومات حول الإجراءات الحكومية.

(2) التعرف إلى طبيعة المعالجة الصحفية المستخدمة للتعامل مع الإجراءات الحكومية، وهل استطاعت الصحافة أن توفر المعلومات اللازمة للمواطن العماني للتعامل مع هذه الإجراءات.

(3) رفد المكتبة العربية بمزيد من دراسات الإعلام الإقتصادي ومعالجته للأزمات الإقتصادية وذلك لندرة هذه النوعية من الدراسات في سلطنة عمان.

(4) التعرف إلى الإجراءات التي وضعتها الحكومة العمانية لمواجهة انخفاض أسعار النفط.

6- مصطلحات الدراسة

-**الدور**: هو مجموعة من المسؤوليات والأنشطة والصلاحيات الممنوحة لشخص أو فريق، ويمكن أن يكون لهما أدوار متعددة، على سبيل المثال، دور مدير التهيئة ومدير التغير يمكن أن يقوم بها شخص واحد (المعجم الوسيط، 2004، ص333).

وتعرفه الباحثة إجرائيا بأنه الإجراء أو الوظيفة التي تقوم بها الصحافة المدروسة تجاه الجماهير، من خلال تشكيل اتجاهات القراء نحو القضايا المختلفة في فترات الأزمات .

-**الصحافة العمانية:** الصحف العمانية اليومية الصادرة باللغة العربية والمتمثلة في: جريدة الوطن، جريدة عمان، جريدة الشبيبة، جريدة الرؤية.

- **الاتجاهات:** يعرفها العالم الشهير (ردكيتش) بأنه:"تنظيم مكتسب له صفه الإستمرار النسبي للمعتقدات التي يعتقدها الفرد نحو موضوع أو موقف ويهيؤه للإستجابة بإستجابه تكون لها أفضلية عنده".(نقلا عن:سميسم، 2005، ص57).

ويعرف العالم الشهير (ألبرت) الإتجاهات بأنها:"حالة استعداد عقلي وعصبي يجري تنظيمها عن طريق الخبرة، وتؤثر بشكل ديناميكي على استجابات الفرد لجميع الأشياء والمواقف التي لها علاقة بها".(نقلا عن:القذافي، 1991، ص36).

وتعرفها الباحثة إجرائيا بأنها حالة من الإستعداد العقلي اكتسبتها عينة الدراسة نتيجة لتعرضهم المستمر للمعلومات التي تنشرها صحف الدراسة من معلومات حول أزمة إنخفاض اسعار النفط، والتي أثرت على استجاباتهم وتقييمهم وأحكامهم لهذه الوسائل.

- **الدوافع:** "عامل إنفعالي حركي فطري أو مكتسب شعوري أو لا شعوري يثير نشاط الفرد للأداء والإنجاز أو تحقيق غاية وينشأ داخل الفرد كنتيجة لخبراته السابقة".(حجاب، 2004، ص246).
ويعرفها الدكتور محمد الفار(2006) بأنها:"هي الرغبات أو المشوقات والحوافز والمثيرات نحو موقف أو نشاط معين، وتظهر أهميتها في عملية الإتصال".

وتعرفها الباحثة إجرائيا بأنها:"مجموعة الرغبات والحوافز التي تحفز القراء عينة الدراسة لمتابعة ما تنشره الصحف المدروسة"

-**الرأي العام:** يصف العالم (برايس) الرأي العام في كتابه الديمقراطية العصرية، بأنه "تعبير يستخدم عموما للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يعتنقها الناس عن الشؤون التي تؤثر في المجتمع، أو فهمه، وإنه مجموعة من كل نوع من المعلومات المتناقضة، والمعتقدات والأوهام والأفكار المثيرة والتطلعات" (مراد، 2011، ص50). بينما يعرفه مختار التهامي " بالرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة، بالنسبة لقضية أو أكثر، يحتدم فيها الجدل أو النقاش، وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مسا مباشرا" (التهامي، 1974، ص17).

وتعرفه الباحثة إجرائيا "بأنه مجموعة الآراء التي اعتنقها سكان ولاية بوشر حول ما نشرته الصحافة العمانية (صحف الدراسة) من معلومات حول الإجراءات والتدابير التي وضعتها الحكومة العمانية لمواجهة أزمة إنخفاض أسعار النفط والتي كان لها تأثير على مصالحهم الإقتصادية والإجتماعية".

- **الإجراءات:** خطوات العمل التي تطبق في الأعمال وتوضح بشكل محدد وبالطريقة التي تتم بها تنفيذ أي نشاط. وتعتبر الإجراءات وسيلة من وسائل الوقاية في تنفي مختلف العمليات فهي ضمان بأن كل العمليات تتم بالطريقة المقررة سلفا (بدوي، 1994، ص28-29).

-أما إجرائيا فتعرف الإجراءات الحكومية: بأنها مجموعة من خطط العمل التي تضعها الحكومة لتحقيق أهداف معينة، يشترك في تنفيذها كافة الأطراف في الحكومة وترصد لتنفيذها الإمكانيات المادية والبشرية.

7- حدود الدراسة

الحدود المكانية: ولاية بوشر في محافظة مسقط سلطنة عمان والتي تتكون من أربعة عشر منطقة إدارية وفقا للتقسيم الإداري لمحافظة مسقط عاصمة سلطنة عمان.

الحدود الزمانية: تمتد حدود الدراسة الزمانية للفترة من 2016/1/1 إلى 2016/12/31. وقد تم اختيار هذه الفترة لأنها الفترة التي صرحت فيها الحكومة العمانية –متمثلة في وزير المالية– عن أول إجراء حكومي لمواجهة انخفاض أسعار النفط والذي تزامن مع الإعلان عن الموازنة العامة للدولة لعام 2016 .

الحدود التطبيقية: تتوجه الدراسة إلى سكان ولاية بوشر.

8- محددات الدراسة

تتحدد تعميم نتائج هذه الدراسة بالآتي:

1. دلالات صدق الاستبانة وثباتها التي صممتها الباحثة لاغراض هذه الدراسة.
2. صدق المبحوثين وجديتهم على استبانة الدراسة.
3. طبيعة المراجع التي تتناول هذا الموضوع.

الفصل الثانـي

الأدب النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

تمهيد

يهدف هذا الفصل لتسليط الضوء على الادب والتراث النظري الذي عالج موضوع دور الصحافة العمانية اليومية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط. حيث اشتمل على بيان اهم المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة. ويوضح الجزء الأول من هذا الفصل النظريات الإعلامية المستخدمة في بناء الاطار النظري حيث ارتكزت الباحثة في دراستها على نظرية (الاعتماد على وسائل الإعلام) ونظرية الأولويات (الأجندة) ونظرية تطبيقات سبين(Spin)، ومراجعة أدبية لموضوع الدراسة، ويتضمن الجزء الثاني من هذا الفصل عددا من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والجوانب التي استفادت منها الباحثة من الدراسات السابقة، واهم ما يميز الدراسة الحالية عنها.

النظريات المستخدمة في الدراسة

نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام

من المهم إدراك النظريات الإعلامية لأنها الاساس في الصياغة الفكرية للمجتمع سلبا أو ايجابا، وهي تمهد لادراك عمق التأثير وطبيعته وآثاره.(كنعان، 2014، ص10). ورغم أن وظيفة النظرية ليست بالضرورة توضيح صحة الشيء من خطأه لنقترب من فهم الظواهر المتداخله.

فقد عرفها كيرلينجر" :Kerlinger بأنها عبارة عن مجموعة من التركيبات (المفاهيم) والتعريفات والافتراضات المتداخلة التي تقدم وجهة نظر نظامية للظواهر من خلال تحديات العلاقات بين المتغيرات بغرض تفسير الظواهر والتنبوء بها".(عيسى، 2009، ص79).

ويعتمد هذا البحث في إطاره النظري على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام (Media Dependency Theory)، باعتبار أن الأزمات الإقتصادية بشكل عام، وأزمة انهيار أسعار النفط بصورة خاصة، تمثل حالة تغيير اقتصادي لها تأثير مباشر على التنمية الإقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب زيادة اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات، ويترتب على هذا الاعتماد تأثير واضح على معارف الأفراد واتجاهاتهم وكذلك سلوكياتهم المرتبطة بالقضايا التي تتصدى وسائل الإعلام لمعالجتها.

البدايات الاولى لنظرية الإعتماد:

ظهر مفهوم الاعتماد على وسائل الإعلام في السبعينيات الميلادية من القرن الماضي، وذلك عندما ملأ كل من دي فلور وساندرا بول روكيش – صاحبي كتاب نظريات وسائل الإعلام ومؤسسا نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام– الفراغ الذي أوجده نموذج الاستخدامات والإشباعات الذي أهمل بدوره تأثير وسائل الإعلام وركز فقط على المتلقي وأسباب استخدامه لوسائل الإعلام، فأخذ المؤلفان بمنهج النظام الاجتماعي العريض لتحليل تأثير وسائل الإعلام حيث اقترحا علاقة اندماج بين الجمهور، ووسائل الإعلام والنظام الاجتماعي.

وقد قدمت البدايات الأولى لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام لـ Sandra J. Rall Rokeachعام 1974 في ورقة بحثية بعنوان:"مفهوم المعلومات" والذي دعا للتحول من مفهوم

الإقناع والنظر لوسائل الإعلام كنظام معلومات، حيث صورت وسائل الإعلام كنظام مشتق من اعتماد الآخرين على المصادر النادرة للمعلومات التي تسيطر عليها وسائل الإعلام، اي قدرة وسائل الإعلام على خلق المعلومات ومعالجتها ونشرها للجمهور.(عيسى،2009،ص82).

ويعني الاعتماد: العلاقة التي توجد عندما تكون قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم في الحصول على المعلومات اعتمادا على مصادر المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام، كما أنه العلاقة التي يتم فيها إشباع الحاجات أو تحقيق الأهداف (أحمد، 2009، ص67).

وتفترض نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام وفقا لديفلير وروكيتش أنه كلما زاد دور الإعلام في إشباع احتياجات الأفراد زادت أهمية وسائل الإعلام في حياتهم، حيث يتضاعف تأثير الإعلام في معارف الأفراد واتجاهاتهم وسلوكياتهم .(Baran ,2006,p.324)

وتؤكد النظرية أنه كلما زادت قوة اعتماد الأفراد على وسيط اتصالي زادت فرص هذا الوسيط للتأثير على الأطر المعرفية والوجدانية والسلوكية لأفراد الجمهور، والعملية هنا متبادلة بين الجمهور والوسيط الاتصالي كمصدر للمعلومات، فكلما استطاع ذلك الوسيط توفير قدر أكبر من المعلومات ذات مصداقية عالية وجودة أكبر، كلما اعتمد الفرد على تلك القناة الاتصالية بشكل أكبر واوسع، وهذا ما نلمسه في تفوق وسيلة اتصالية على أخرى أو في التنافس الإعلامي أو ما يمكن أن نسميه بالسبق الصحفي بين المؤسسات الإعلامية للاستحواذ على الجماهير.

وتختلف درجة اعتماد الجمهور في المجتمعات الحديثة على وسائل الإعلام على عدة عوامل خاصة اذا ما عرفنا انها تساهم في تكوين معارفهم وتكوين اتجاهاتهم نحو ما يحدث في

المجتمع المحيط بهم، ومن أبرز هذه العوامل درجة اتجاه المجتمع إلى التغيير، ودرجة عمل وكفاءة نظام الإعلام في المجتمع .

كما تتبنى نظرية الاعتماد فرضية علمية مؤداها أن المتغير الرئيس في فهم متى وكيف ولماذا تؤثر وسائل الإعلام في معتقدات الجمهور أو مشاعره أو سلوكياته هو درجة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام كمصادر للمعلومات (علي، 2002، ص45).

وتفترض ذات النظرية أن الأساس الفعلي لتأثير الإعلام يقع في طبيعة العلاقة الثلاثية بين النظام الاجتماعي الأوسع والدور الإعلامي في هذا النظام وعلاقات الجمهور بوسائل الإعلام (Rosenbery,2009,p.127)

وما يؤكد هذه العلاقة الثلاثية هو اهتمام النظرية بالظروف التاريخية والاجتماعية المحيطة بالتأثير المعرفي لوسائل الإعلام على عكس النظريات الأخرى التي تركز على التأثيرات الفردية والاجتماعية فقط، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجدها تقترب من نظرية الاستخدمات والاشباعات في نقطة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام ليحقق حاجاته ويحصل على اهداف معينة، لكنه يختلف معها في كونه يفترض تفاعلا بين وسائل الإعلام والجمهور المتلقي والمجتمع، وبالتالي يرتبط حجم التأثير للوسيلة الإعلامية بحجم هذا التفاعل.(عبدالغفار، 2009، ص6)

ويعتمد الجمهور على وسائل الإعلام لتحقيق الاهداف التالية:

-الفهم: ويشمل معرفة الذات مثل التعليم والحصول على الخبرات والفهم الاجتماعي الذي يساعد على معرفة أشياء عن العالم أو البيئة المحيطة وتفسيرها.

-التوجيه: ويشمل توجيه العمل والسلوك في اطار توقعات وأخلاقيات المجتمع.

-التسلية: وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الاسترخاء والجلوس في عزلة والتسلية الاجتماعية مثل الاصحاب كوسيلة للهروب من مشكلات الحياة اليومية.

ويمكن القول إن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام هي "نظرية بيئية"، والنظرية البيئية تنظر إلى المجتمع باعتباره تركيبا عضويا، فهي تبحث في كيفية ارتباط أجزاء من النظم الاجتماعية صغيرة وكبيرة يرتبط كل منها بالآخر، ثم تحاول تفسير سلوك الأجزاء فيما يتعلق بهذه العلاقات.(فريحات، 2015، ص12).

ويقوم المنظور الخاص باعتماد الأفراد على وسائل الإعلام على دعامتين رئيسيتين: الدعامة الأولى أن هناك أهدافا للأفراد يبغون تحقيقها من خلال المعلومات التي توفرها المصادر المختلفة سواء كانت هذه الأهداف شخصية أو اجتماعية. أما الدعامة الثانية فتقوم على اعتبار نظام وسائل الإعلام نظام معلومات يتحكم في مصادر تحقيق الأهداف الخاصة بالأفراد. وتتمثل هذه الوسائل في مراحل استقاء المعلومات ثم نشرها بصورة أخرى (المشهداني، 2011، ص254).

وتؤكد نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام على فرضية ان اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات يزيد في الظروف المجتمعية غير المستقرة مثل وجود حالات الصراع والتغيير والأزمات وحالات عدم الاستقرار، وتزيد احتمالات تأثير وسائل الإعلام في تشكيل معارف الأفراد واتجاهاتهم وسلوكياتهم كلما قامت بواجبها الوظيفي بشكل مهني متميز Windahl ,2009,p.264)

وتتعدد الآثار المترتبة على اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات، ويأتي في مقدمتها الآثار المعرفية، وتشمل الغموض الناتج عن نقص المعلومات أو تناقصها أو حدوث التغيرات الاجتماعية بشكل سريع، ويحتاج ذلك إلى زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام لتفسير الأحداث بشكل صحيح. كما تشمل التأثيرات المعرفية تكوين الاتجاه نحو القضايا التي تثيرها وسائل الإعلام، إضافة إلى ترتيب أولويات القضايا المطروحة وفقا لأهميتها، وكذلك توسيع مجال المعتقدات والقيم لدى الأفراد (مكاوي والسيد، 2009، ص326– 327).

وتتعدد الآثار الوجدانية الناتجة عن اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات، وتشمل الفتور العاطفي المتمثل في التبلد أو اللامبالاة، وكذلك الإحساس بالخوف والقلق، إضافة إلى الدعم المعنوي المتمثل في رفع الروح المعنوية لدى الأفراد، أو على العكس من ذلك زيادة شعور الأفراد بالاغتراب.

ويمتد تأثير الاعتماد على وسائل الإعلام ليشمل الجوانب السلوكية للأفراد، فأما أن ينشط الأفراد نتيجة تعرضهم لوسائل الإعلام، حيث يقوم الأفراد بسلوكيات ايجابية تعكس قناعتهم بما تقدمه وسائل الإعلام، أو على العكس من ذلك قد يتمثل التأثير الإعلامي في إحداث نوع من الخمول لدى الأفراد، ويأخذ ذلك أشكالا عديدة مثل العزوف عن المشاركة المجتمعية والسياسية والانتخابية، وكذلك عدم الانخراط في الأنشطة التي تفيد في المجتمع (عبدالغفار، 2009، ص8).

يذكر "محمود اسماعيل" أن نظرية الاعتماد تعد نظرية شاملة حيث تقدم نظرة كلية للعلاقات بين الاتصال والرأي العام، وتتجنب الاسئلة اليسيرة ذات العلاقة بتأثير وسائل الإعلام في المجتمع، كما يذكر أن اهم إضافة للنظرية هي أن المجتمع يؤثر في وسائل الإعلام، وهذا

يعكس الميل السائد في العلوم الاجتماعية إلى أن الحياة هي منظومة مركبة من العناصر المتفاعلة وليست نماذج منفصلة من الاسباب والنتائج.(حجاب، 2010، ص301-302).

وقد صنفت هذه النظرية من النظريات المتكاملة للاسباب التالية:

1. تفسيرها للعلاقات السببية بين الأنظمة المختلفة في المجتمع.

2. جمعها للعناصر الرئيسة لنظرية الاستخدامات والاشباعات من جهة، و نظريات التأثير التقليدية من جهة اخرى.

3. مواءمتها بين مضمون الرسائل والتأثير الذي يصيب الجمهور نتيجة التعرض لهذا المضمون.

استفادة البحث من نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام

وترى الباحثة أن أهم ما تمثله هذه النظرية للدراسة يكمن في الآتي:

1- قدرة وسائل الاتصال على تحقيق قدر أكبر من التأثير المعرفي وتشكيل الاتجاه المعارض والمؤيد لدى عينة الدراسة تجاه ما تنشره صحف الدراسة من أخبار ومعلومات حول أزمة انخفاض أسعار النفط والإجراءات الإدارية، للتخفيف من حدة تأثيرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن النظرية تشير إلى زيادة اعتماد الافراد على وسائل الإعلام أثناء فترة الأزمات سواء المناخية أو الإقتصادية أو السياسية.

2- كما أن درجة اعتماد عينة الدراسة على المعلومات التي تقدمها الصحف العمانية العربية اليومية (صحف الدراسة) هي الأساس لفهم المتغيرات الخاصة بزمان ومكان تأثير الرسائل الإعلامية على المعتقدات والمشاعر والسلوك.

3- كما أنه من خلال الاعتماد على الخلفية النظرية للاعتماد يؤدي إلى معرفة الدور الذي تقوم به صحف الدراسة في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، على اعتبار ان انخفاض أسعار النفط يمثل أزمة اقتصادية ولها تداعياتها الآنية والمستقبلية على كافة جوانب الحياة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4- إن اعتماد النظرية على دعامتين أساسيتين، تؤكدان على وجود أهداف للأفراد سكان ولاية بوشر (عينة الدراسة) يبغون تحقيقها من خلال المعلومات التي توفرها صحف الدراسة، قد يساعد الباحثة على وضع تصور لصحيفة استقصائية تمكنها من مسح آراء العينة ومعرفة الحاجات والمتطلبات التي تسعى لإشباعها من المادة الصحفية محل الدراسة.

5- إن هذه النظرية سوف تسهم في تحديد حجم ونوع التأثير الذي تمارسه الصحافة العمانية العربية اليومية، خصوصا على معارف الجمهور بولاية بوشر (عينة الدراسة) واتجاهاتهم نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط.

6- وتستفيد هذه الدراسة من نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام بإعتبارها نظرية شاملة ومتكاملة لدراسة العلاقات بين صحف الدراسة وجمهور القراء عينة الدراسة.

نظرية الأجندة (Agenda Setting Theory)

أشار الدليمي(2016، ص187) إلى أن أصول نظرية الأجندة تعود إلى الباحث (ولتر ليبمان) ومضمون هذه النظرية يشير إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين تركيز وسائل الإعلام على قضية من القضايا، وبين درجة إهتمام الجماهير لتلك القضية، ومنطلق هذه النظرية أن

وسائل الإعلام لها تأثير كبير في تركيز انتباه الجمهور نحو الإهتمام بموضوعات وأحداث وقضايا معينة، وطرح رؤى تراعي المساواة في النوع يمكن أن تؤدي إلى اهتمام الجمهور بهذه القضايا.

ويوضح الموسى(1995، ص155)، أن نظرية الأجندة الإعلامية تستند إلى أن وسائل الإعلام تتمتع بقوة كبيرة في تشكيل الرأي العام حول القضايا التي يواجهها المجتمع، وذلك من خلال حجم الطرح لها في الوسيلة الإعلامية مما يؤدي إلى استثارة إهتمام الجمهور بها، وترى هذه النظرية أن وسائل الإعلام قادرة على التأثير بالجمهور من خلال تركيزها على قضايا معينة تطرحها على جدول تفكير الناس ليتخذوا مواقف منها تتأثر بحسب طرح الإعلام نفسه لها وبالمقابل فإنها إذا لم تطرح وتسلط الأضواء الكافية يبتعد الناس عنها.

كما عرفت بأنها العملية التي تقوم بها الهيئات و المؤسسات التي تقدم الأخبار والمعلومات باختيار أو التأكيد على أحداث وقضايا ومصادر معينة، لتغطيتها دون أخرى، ومعالجة هذه القضايا وتناولها بالكيفية التي تعكس إهتمام هذه المؤسسات و أولويات المسؤولين الحكوميين ومتخذي القرار والسلطة.(نصر، 2009، ص398).

نشأة وتطور النظرية:

إن نشأة نظرية الأجندة ترجع إى والتر ليبمان (Walter lippmann) من خلال كتابه (الرأي العام) والذي وضعه في العام 1922، والذي بين من خلاله "أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصورة الذهنية لدى الجماهير، وفي كثير من الأحيان تقدم هذه الوسائل بيانات زائفه في عقول الجماهير، وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهم المجتمع".(مكاوي، السيد، 2009، ص288).

كما يرجع الفضل إلى ماك كومبوس وشو(Mc Combs and Show) في صدور الدراسة الأولى عن هذه النظرية حيث بيَّن أن:"وسائل الإعلام تنجح بكفاءة في تعريف الناس فيما يفكرون، ذلك لأن لها تأثيرا كبيرا في تركيز انتباه الجمهور نحو الإهتمام بموضوعات م أو أحداث وقضايا ذاتها، فالجمهور لا يعلم من وسائل الإعلام عن هذه الموضوعات فحسب، بل يعرف كذلك ترتيب أهميتها، هناك علاقة ارتباطية ايجابية قوية بين أهمية الموضوع في وسائل الإعلام وأهميته لدى الجمهور".(Metchel,2011,p.1).

وتوجد عدة مراحل لتطور نظرية الأجندة وقد أشار إلى ذلك مكومبس.(McCombs & Shaw,1993, p58).

المرحلة الأولى: وتشكل الدراسات الأولى التي من خلالها اختبار الفروض الرئيسية الخاصة بأن نموذج التغطية يؤثر في إدراك المتلقي لأهمية أي قضية يومية.

المرحلة الثانية: وهي التي يتم منها تحديد الشروط المناسبة التي تعزز أو تحد من وضع الأجندة والأدوار المقارنة لوسائل الإعلام المختلفة.

المرحلة الثالثة: والتي تهتم بالكشف عن صور المرشحين واهتماماتهم السياسية كبديل للأجندة.

المرحلة الرابعة: التركيز على مصادر الأجندة والتي تتعلق بالوسائل الإتصالية، وبذلك تكون قد انتقلت بحوث الأجندة من متغير مستقل إلى متغير تابع.

خصائص نظرية الأجندة:

وتوجد عدة خصائص لنظرية الأجندة بينها حمادة(2008، ص181) وهي:

- وجود نمو مستمر ومنتظم للدراسات التطبيقية في مجال نظرية الأجندة بدء من ظهورها وحتى وقتنا الحالي.
- مقدرتها على تحقيق التكاملية بين العديد من المجالات البحثية الفرعية للإتصال الجماهيري تحت مظلة نظرية الأجندة.
- مقدرتها على إيجاد قضايا بحثية وأساليب منهجية جديدة تتنوع بتنوع المواقف والمتغيرات الإتصالية.

وترى الباحثة أن النظرية تعد من النظريات التي تهتم بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام والمتلقين الذين يتعرضون لهذه الوسائل، ومقدرة وسائل الإعلام على تحدد أهمية وأولوية بعض القضايا السياسية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها التي تشكل عاملا مهما لأفراد المجتمع، كما توضح النظرية وجود علاقة إرتباطية بين بروز قضية ما في وسائل الإعلام وبروزها لدى المتلقين من خلال التركيز على موضوعات معينة و إهمالها لموضوعات أخرى، مما يؤثر على إهتمام الجمهور بالموضوعات المطروحة في وسائل الإعلام مما يؤكد وجود تأثير لوسائل الإعلام على الجمهور.

وقد تم توظيف النظرية من منطلق أنه كلما كان هناك أجندة لوسائل الإعلام تحاول فرضها على جمهور المتلقين فهناك أجندة أيضا لجمهور المتلقين تحاول فرضها على الوسائل الإعلامية التي تختارها لمتابعة الحدث أو القضية، وعليه فكلما كانت القضية ذات أهتمام كلما استطاع المتلقون فرضها على وسائل الإعلام التي تعمل على تغطيتها بطرقها المختلفة، وتحاول تناولها والتعليق عليها من أجل إتخاذ الحلول المناسبة لها.

نظرية تطبيقات سبين(Spin):

تعد تطبيقات سبين مبادرة من قبل السياسين لإشغال الإعلام بموضوع معين والتغاضي عن مواضيع أخرى مهمة، بمعنى آخر إشغال الأجندة الإعلامية والجماهيرية بالإتجاهات المريحة له، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تأليف قصص تتوافق مع أهداف السياسي، وهناك علاقة سببية بين ما يدور في الحلبة السياسية من أحداث خطابات تصريحات، وبين ما تقوم وسائل الإعلام بنشره، وهناك خمسة أشكال من التأثير المتبادل بين الجدول اليومي الخاص بوسائل الإعلام والجدول الخاص بالجمهور، والجدول الخاص بالسياسة.(الدليمي، 2016، ص191)

- جدول الإعلام اليومي يؤثر تأثيرا مباشرا على جدول الجمهور اليومي على الأقل.
- السياسيون يتابعون آراء الجمهور ومن المفروض أن يتصرفوا كرسله.
- يوجد تأثير مباشر لجدول الإعلام اليومي على جدول السياسة اليومي.
- هناك مواضيع وظروف يكون فيها الجدول السياسي اليومي تأثير مباشر وقوي على الجدول اليومي للإعلام.
- هناك مجموعة عوامل أو أحداث عالمية مثلا يمكنها بشكل مباشر أو غير مباشر أن تحدد جدول عمل الجمهور.
- هناك تنافس بين السياسين على التأثير على الجدول اليومي لوسائل الإعلام خاصة في فترة الإنتخابات.

كما أشار الدليمي(2016، ص196) إلى وجود عدة استراتيجيات ل(سبين) وهي:

1. عرض الأخبار السيئة بشكل إيجابي.

2. قول عكس ما تنوي قوله.

3. "القناع".

4. تبرير ما حدث لكونك صغير السن.

5. تذنيب شخص آخر.

6. تحليل الحدث يتعلق بالتفسير.

7. اعطاء انطباع أن كل شيء مجاني وفي الحقيقة الأمر ليس كذلك.

8. معلومات احصائية.

9. الضحية: الظهور بدور الضحية وبالتالي كسب تعاطف الجمهور.

10. اخفاء الحيقية.

وترى الباحثة أن هذه التطبيقات تهتم بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام وجمهور المتلقين في بيان وتحديد قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية ذات إهتمام للمجتمع.

كما تفترض أن وسائل الإعلام لا تستطيع بأي حال تغطية العديد من الموضوعات وعليه يتم التركيز على بعض منها بالشكل الذي يثير إهتمام الناس، وبالتالي تصبح محطة إهتمام وسائل الإعلام.

الصحافة في سلطنة عمان

تزامنت بدايات الصحف العمانية المعاصرة، مع بداية النهضة العمانية عام 1970م، بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد حفظه الله ورعاه، والتي حملت في طياتها الكثير من التحديات والصعوبات، لكن الصحف والمجلات وغيرها من وسائل الإعلام الجماهيرية اكتسبت اهتماما حكوميا وشعبيا للمساهمة في استقرار النظام السياسي الجديد، ودعم عملية التطوير والتنمية ، وطبعت الكثير من الصحف والمجلات العمانية في تلك الفترة خارج السلطنة في بيروت والقاهرة والكويت، لعدم توفر المطابع، مما كان يؤثر سلبا على ثبات دورية صدور تلك الصحف(المحذورية، 2015، ص52، 53).

وأشارت دراسات حديثة إلى أن البداية الفعلية للصحفة العمانية تعود إلى بدايات القرن العشرين في مناطق شرق أفريقيا التي كانت يومها امتدادا للامبراطورية العمانية، حيث أسس بعض العمانيين صحفا هنا، حيث يشير إبراهيم صغيرون في دراسة له بعنوان "المؤثرات الثقافية للامبراطورية العمانية في شرق أفريقيا إلى جملة من المؤثرات الثقافية التي خلفها العمانيون في تلك المناطق مثل تأسيس المطبعة السلطانية التي ساهمت في طباعة بعض الكتب عن الإسلام وعن التأريخ العماني، كذلك أشار صغيرون إلى أن أبرز الموضوعات التي كانت تنشرها هذه الصحف دارت حول المصالح الوطنية للإمبراطورية، والقضايا الإجتماعية والإقتصادية، ومن أشهر تلك الصحف: صحيفة الفلق، والنجاح، والنهضة، والإصلاح، والمرشد، وزنجبار (الكندي، 2008، ص325).

وبما أن هذه الدراسة تعنى بالصحف العمانية العربية اليومية التي تصدر داخل عمان بعد عام 1970م، فلن يتم التطرق إلى الصحف الصادرة خارج عمان وقبل العام المذكور، ومن أبرز تلك الصحف العمانية العربية التي ظهرت مع بداية النهضة المباركة كانت الصحف التالية:

جريدة الوطن:

وهي أول صحيفة عمانية تصدر في السلطنة في عهد صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي، ففي 28 يناير 1971، وكانت تحمل شعار "صوت عمان في الوطن العربي" صدر العدد الأول لهذه الجريدة، وذلك على يد المرحوم نصر بن محمد الطائي الذي يعد أحد الرواد الأوائل للصحافة العمانية. واجهت الصحيفة الكثير من العقبات خلال سنواتها الأولى، اذ لا توجد مطابع في السلطنة في ذلك الوقت، ويتم تجميع المواد الصحفية في مسقط ثم إرسالها إلى بيروت كل يوم اثنين على رحلة طيران الشرق الأوسط اللبنانية التي تحمل الصحيفة بعد الطباعة مرة أخرى إلى مسقط كل يوم خميس، لكن بسبب الحرب الأهلية اللبنانية و التي بدأت في 1975، انتقلت "الوطن" لتطبع في القاهرة، ثم الكويت حتى عادت إلى مسقط عام 1976. (المشيخي، 2008، ص88-89).

كانت الوطن تصدر أسبوعيا على شكل صحيفة نصفية لعدة سنوات وعدد صفحاتها 10 صفحات فقط، ثم تحولت إلى الإصدار اليومي في 28 يناير1984، وظلت الصحيفة تصدر بهذه الطريقة إلى أن تمكنت من توفير مطابع خاصة بها، بعد انتقالها إلى مقرها الجديد بمنطقة العذيبة في مسقط بتاريخ 1988/8/20م. (www. alwatan. com)

ومن مقرها الجديد المزود بمعدات الطباعة الحديثة، بدأت بالصدور في أيام الجمع أيضا، وذلك اعتبارا من تاريخ 1990/2/2م، وهي صحيفة يومية سياسية جامعة، تصدر حاليا عن المؤسسة العمانية للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، لها نسخة إلكترونية على شبكة الإنترنت متوفرة بالنمطين الفائق(HTML) والمحمول (PDF) منذ شهر يوليو عام 1997(اللواتي، 2009، ص46).

وقد تأسس القسم الإقتصادي في الجريدة عام 1996 مستقلا عن القسم المحلي، وبدأ العمل بثلاثة صحفيين، وكانت الصفحات تصل أحيانا إلى خمس صفحات يومية، تزيد أحيانا أو تقل حسب الأنشطة والأحداث الإقتصادية. (اللواتي، 2009، ص71).

وفي عام 2001 صدرت الجريدة على شكل جزئين شكل القسم الإقتصادي فيها الجزء الثاني منها ثم أصبح ملحقاً اقتصادياً يومياً من حوالي(12) صفحة. وتعتمد الصحيفة على مصادرها الذاتية والخارجية في تغطية المواضيع الإقتصادية، منها وكالة الأنباء العمانية والوكالات الدولية وبعض الوكالات المتخصصة في الخدمات المالية والإقتصادية، وقد اشتركت الصحيفة منذ 2008 في الخدمات الإقتصادية لـ(Monday Review) وهو إصدار اقتصادي متخصص يتبع لصحيفة New York Times الأمريكية وخدمة Harvard Business Review. (مرجع سابق، 2009، ص72).

جريدة عمان:

بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد بيومين فقط(1970/7/25م)، تم إصدار نشرة تتكون من أربع صفحات باللغتين العربية والإنجليزية، تتضمن أهم المستجدات والإنجازات التي حققتها الحكومة الجديدة، وكانت تطبع على الإستنسل ثم توزع على كبار المسؤولين في مسقط، وكانت تحت إشراف دائرة الشؤون المالية لعدة أشهر قبل إنشاء وزارة الإعلام، وقد توقفت عن الصدور بعد صدور جريدة عمان. (www.omandaily.com)

ونتيجة للتطورات الإقتصادية والسياسية في السلطنة ارتأت الحكومة إصدار جريدة يومية تنطق باسمها وتعبر عن سياستها في الداخل والخارج، واستعانت الصحيفة بفريق أردني متخصص برئاسة أمين أبو الشعر، وصدر أول عدد لها يوم 18 نوفمبر1972، حيث التحق الأستاذ أمين بالعمل مستشاراً بوزارة الإعلام، وتم تكليفه بإصدار أول جريدة عمانية تصدر وتطبع وتوزع في عمان(المشيخي، 2008، ص96-97).

ولعل من المفارقات إن الذي أشرف على العدد التجريبي أو العدد الصفر، من جريدة "الرأي" الأردنية عام 1971 هو نفسه الذي أشرف على العدد صفر من جريدة "عمان"، وقد حرص الأستاذ أمين أبو الشعر على أن يأتي من بلاده بطاقم من جريدة الرأي ومن أبرزهم: الأستاذ محمد ناجي عمايرة، والأستاذ سليمان القضاة. (المحذورية، 2015، ص45).

وقد صدر العدد الأول من الملحق الإقتصادي بالجريدة في 6 سبتمبر من عام 1997، وكان من ثمان صفحات باللون البرتقالي ينشر يوم السبت من كل أسبوع، متضمنا موضوعات اقتصادية محلية وعربية ودولية، وقد استقطب الملحق العديد من الأقلام الإقتصادية المعروفة على

الساحة العربية والخليجية مثل رئيس تحرير مجلة الأهرام الإقتصادي المصرية، ومنذ عام 2001م تمت زيادة عدد صفحات الملحق ليصبح الاصدار يومي، وقد ضاعف الملحق من تركيزه على أخبار البورصات وأسعار الاسهم الخليجية والعربية إلى جانب تقديمه للعديد من المقالات المفسرة والمحللة للواقع الإقتصادي المحلي والدولي. الموقع الالكتروني للجريدة (تاريخ البحث: 2017/3/20م) www. omandaily. com

جريدة الشبيبة:

صدر العدد الأول منها في 2 يناير 1993، كجريدة يومية رياضية وثقافية، ولكنها قامت في آخر التسعينيات بتغطية مختلف الموضوعات حيث أصبحت جريدة عامة ولم تعد متخصصة في الرياضة كما هو الحال في الترخيص المخصص لها من وزارة الإعلام، وهي ثاني صحيفة تصدر عن القطاع الخاص بالسلطنة، وتصدر بشكل يومي منتظم – ما عدا أيام الجمع– عن دار مسقط للصحافة والنشر والتوزيع(المشيخي، 2008، ص101–102).

لم يكن في الصحيفة قسم مستقل للشؤون الإقتصادية، فظل ملحقا مع القسم المحلي حتى بداية عام 2008م الذي كان يعمل فيه سبعة صحفيين جميعهم من العمانيين، ويتولى القسم تغطية قضايا الشؤون الإقتصادية المحلية والدولية مستخدمة لجميع أشكال الفنون الصحفية، وتعتمد الصحيفة على مصادرها الذاتية والمصادر الخارجية في تغطيتها الإقتصادية، مثل وكالات الأنباء الدولية العامة والمتخصصة كما تستفيد من الخدمات الإقتصادية لبعض الوكالات مثل Dow Jones,Tribune Media,Los Angeles Times)). (اللواتي نقلا عن الشاذلي، مقابلة هاتفية: 2008/6/22).

جريدة الزمن:

بدأت صحيفة الزمن صدورها اعتبارا من 2007/8/12 وهي الصحيفة الوحيدة من الصحف العمانية اليومية الناطقة باللغة العربية تصدر بحجم نصفي (تابلويد) وتعتبر صحيفة شاملة تصدر في (40) صفحة، وتصدر كل أيام الأسبوع عدا الجمعة، وتمتاز الصحيفة بجرأة الطرح. (الغيلاني، 2012، ص93)[1].

جريدة الرؤية:

تعد أول صحيفة عمانية متخصصة في الإقتصاد، صدرت في 23ديسمبر من عام 2009، بدأت الجريدة بتوجه اقتصادي نتيجة الحاجة الماسة للصحافة الإقتصادية اليومية فلم يكن توجد صحيفة اقتصادية متخصصة يومية بالسلطنة حتى ذلك التاريخ وانما بعض المجلات أو الدوريات، وقد استمرت الصحيفة لأكثر من أربع سنوات بترخيص من وزارة الإعلام كصحيفة اقتصادية تهتم بالشأن الإقتصادي المحلي، ويظهر ذلك بوضوح في الصفحات من 18-24 المخصصة جميعها للأخبار الإقتصادية. (محمد، مقابلة: 2017/3/13).

وتركز جريدة الرؤية العمانية في أسلوبها على مناخ الأعمال في العالم بشكل عام مع التركيز على سلطنة عمان بشكل خاص في الجوانب الإقتصادية والمحليات، بالإضافة إلى تركيزها على منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية، وبعد أربع سنوات تحولت الرؤية إلى جريدة شاملة،

---

(1) وقد توقفت عن الصدور في بدايات 2016، بناء على قرار صدر من وزير الإعلام العماني رقم (2016/80) بإغلاق جريدة الزمن ومنع تداولها، القرار جاء بسبب شكوى من الإدعاء العام بتاريخ 28 يوليو 2016، نتيجة لما نشرته الجريدة من أخبار عن فساد في منظومة القضاء والإدعاء العام واتهام اشخاص بعينهم في قضايا فساد. (avb,s-oman. net)

واتخذت خطوات عملية لتطوير المحتوى اشتمل على ايلاء مزيد من الاهتمام للاخبار المحلية الأخرى بالتوازي مع الاخبار الإقتصادية التي توسعت لتغطي 8 صفحات كاملة وبالباقي للاخبار المتنوعة الأخرى، كما ركزت بعض الصفحات على نشر ثقافة ريادة الاعمال من خلال اصدارها لملحق شهري يحمل اسم (روادنا) المخصص لدعم رواد الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كذلك عنيت الجريدة بجانب التحقيقات المحلية التي ركزت فيها على مشكلات وهموم المواطنين في الولايات، وسميت هذه الصفحة بـ(ولاية وقضية) التي استمرت تحمل نفس الاسم لمدة اربع سنوات، ثم تغير اسمها إلى صفحة (الملف).

وانتهجت جريدة الرؤية اسلوبا جديدا لتحقيق نوع من أنواع الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والشباب أسمته (بإعلام المبادرات) القائم على تبني مبادرات المؤسسات الاهلية والشباب ودعمها من خلال الإعلان عنها في الندوات وحلقات العمل التي تقيمها الجريده بشكل شهري، وذلك ايمانا منها بأهمية مشاركة المؤسسات الإعلامية والصحفية لمختلف فئات المجتمع وعدم الاكتفاء بنقل الاخبار فقط. (الطائي، مقابلة: 2017/3/14م).

يبلغ عدد العاملين بالصحيفة 41 عاملا، موزعين على الأقسام التحريرية والفنية والإدارية، بينهم 17 عمانيا و16 وافدا، ويبلغ عدد النسخ التي يتم توزيعها يوميا 40 ألف نسخة، تشمل جميع المنافذ المتاحة، خاصة محطات البنزين الموزعة في مختلف محافظات السلطنة، وكانت الصحيفة تحتجب كل يوم جمعة من كل أسبوع منذ أول صدور لها، وعقب صدور التوجيهات السامية لجلالة سلطان البلاد المفدى، بتوحيد الإجازات الأسبوعية في القطاعين العام والخاص لتكون يومي الجمعة والسبت اعتبارا من الأول من مايو 2014م، أصبحت تحتجب كل سبت من كل أسبوع(العدوي، 2014، ص26).

المجلات الإقتصادية العمانية العربية:

- **مجلة المركزي:**

وتعد مجلة المركزي أقدم الدوريات الإقتصادية في سلطنة عمان، حيث صدر عددها الأول في شهر مايو 1976، عن البنك المركزي العماني، كدورية متخصصة في الشؤون المصرفية، تصدر باللغتين العربية والإنجليزية وتوزع بالمجان. وإلى جانب اهتمامها بتغطية أنباء النشاط المصرفي للسلطنة بشكل عام، تنشر المجلة بعض الموضوعات الإقتصادية المتعلقة بالشؤون التجارية والصناعية، كما تنشر بعض الدراسات الإقتصادية والحوارات مع الشخصيات الإقتصادية. (اللواتي، 2009، ص58-59).

- **مجلة التجاري:**

مجلة اقتصادية شهرية تصدر عن وكالة عمان للإعلان باللغتين العربية والانجليزية، صدر عددها الأول في 11 أغسطس 1978، على يد مؤسسها ومديرها العام حمد بن عامر الكاسبي، أما رئيس تحريرها فهو علي بن عبدالله الكاسبي. وهي مجلة متخصصة في التجارة والإقتصاد وتهتم بالمال والأعمال بالسوق المحلي والخارجي، وتقوم المجلة بالتركيز على موضوع معين في كل عدد من أعدادها ويكون عنواناً رئيساً للغلاف وتسلط عليه الضوء. (المشيخي، 2008، ص121).

- **مجلة الواحة:**

مجلة شهرية متنوعة تصدر عن مركز تكنولوجيا الصحافة والنشر والإعلان، صدر عددها الأول في يناير 2005، وتحرص المجلة على مواكبة التطورات في الجانب السياحي من معالم وآثار ومشاريع. (مجلة الواحة، ديسمبر، 2016).

- **مجلة الغرفة:**

مجلة تصدر كل شهرين عن غرفة تجارة وصناعة عمان، باللغتين العربية والإنجليزية، صدر عددها الأول في نوفمبر 1978، تهتم المجلة بالشؤون الإقتصادية والتجارية والاستثمارية سواء كانت محلية أو الخليجية أو العالمية. يساهم في تحرير المجلة مجموعة من الكتاب الإقتصاديين من داخل السلطنة وخارجها، وتوزع المجلة بالمجان.(مجلة الغرفة، اكتوبر– نوفمبر 2016).

- **مجلة أجنحة عمان:**

هي مجلة الرحلات الجوية للطيران العماني تصدر عن الشركة العمانية لخدمات الطيران مرة كل شهرين، باللغتين العربية والإنجليزية. وهي مجلة سياحية تعطي معلومات عن المدن والمحطات السياحية التي يصلها الطيران العماني، وعن السلطنة وطبيعتها وآثارها، صدر عددها الأول في مايو 1993، وكانت تمسى سابقا بـ"الخنجر" وتم استبدال الاسم في سنة 2000 بـ"أجنحة عمان"، توزع المجلة بالمجان داخل طائرات الطيران العماني ومكاتبه والمعارض الدولية بالخارج. (مجلة اجنحة عمان، ديسمبر، 2016).

- **مجلة المنهل:**

تعد المنهل أول دورية صدرت داخل السلطنة، حيث كان اسمها "أخبار شركتنا"، وصدر العدد الأول منها في مايو 1967 كنشرة شهرية، بدأت في الصدور كل شهرين منذ عام 1976 حتى استقرت مع بداية عام 1981 في الصدور كمجلة فصلية عن شركة تنمية نفط عمان. وقد عملت على التعريف بسلطنة عمان في بداية مشوارها الصحفي، وفي بداية عام 2003 ارتأت الشركة أن تصبح متخصصة في مجال النفط والغاز خاصة بعد صدور العديد من الصحف والمجلات العمانية، فتغير اسمها إلى "المنهل". (مجلة المنهل، ديسمبر، 2016).

تصدر المجلة باللغتين العربية والإنجليزية، تضم المجلة هيئة استشارية تتكون من جهات حكومية متعددة هم: عميد كلية الهندسة وعميد كلية العلوم بجامعة السلطان قابوس، ومدير عام النفط والغاز، ومدير الإعلام وزارة التربية والتعليم وبعض كبار الموظفين بالشركة، أما المعد الفعلي للمجلة فهو "مارتن جرين" كاتب بريطاني متخصص في كتابة المواضيع التقنية في النفط والغاز، وبعد ذلك يتم ترجمة المقالات إلى اللغة العربية. (اللواتي، 2009، ص62).

- **مجلة سوق المال:**

مجلة فصلية تصدر عن الهيئة العامة لسوق المال، صدر العدد الأول لها في يونيو 1996، إلا أن المجلة لم تنتظم في إصدارها، حيث صدر عددها الثالث في يونيو 1997. وتهدف المجلة إلى بث الوعي الاستثماري لدى الجمهور عن كيفية التعامل بالأوراق المالية في السوق، بالإضافة إلى نشر أخبار البورصات وأنشطة الشركات المساهمة في السوق، ونشر أخبار الهيئة. توزع المجلة بالمجان على الوزارات والأجهزة الحكومية وأعضاء مجالس إدارات الشركات

المساهمة العامة والبورصات العربية، بالإضافة إلى البنوك وشركات التأمين والوساطة العاملة بالسوق. (مجلة سوق المال، ديسمبر، 2016).

هذا بالإضافة إلى عدد من النشرات الإقتصادية مثل؛ نشرة الفجل التي صدرت عام 1980، ونشرة حياك التي صدرت عام 2004، ونشرة حديث الغاز، ونشرة الغنجة، والنشرة الإحصائية الشهرية والتي صدرت عام 1989.

المجلات الإقتصادية العمانية باللغة الإنكليزية:

- **مجلة Oman Economic:**

مجلة اقتصادية شهرية تصدر باللغة الانجليزية عن المتحدة للصحافة النشر، صدر عددها الأول في 1998، ويرأس تحريرها صاحب السمو السيد طارق بن شبيب بن تيمور. توفر المجلة رؤية عميقة للأخبار والموضوعات الإقتصادية بأسلوب مبسط من خلال التحليل، وتشتمل في كل عدد على مواضيع البنوك والسيارات والصناعة والبترول والغاز وغيرها من المشاريع الإقتصادية. يتكون جمهور المجلة من رجال الأعمال والتجار ومدراء الشركات الكبرى التي تعمل بالسلطنة ولها تأثير على الإقتصاد المحلي. (دائرة الدراسات والتوثيق الإعلامي، 2017).

- **مجلة Business Today:**

مجلة شهرية تصدر باللغة الإنجليزية عن القمة للصحافة والنشر، يرأس تحريرها صالح بن محمد الزكواني. صدر عددها الأول في نوفمبر 1998، وتهتم بالتركيز على الوضع الإقتصادي والتجاري بالسلطنة، وتستكتب المجلة كتابا من الولايات المتحدة الأمريكية. (مرجع سابق، 2017).

- **مجلة عالم السيارات:**

مجلة شهرية تصدر باللغة الانجليزية عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر يرأس تحريرها محمد بن حمد الطائي، صدر عددها الأول في مايو 2000، تهتم بنشر كل ما يهم قطاع السيارات من خلال التركيز على عرض السيارات الجديدة ومميزاتها، والاهتمام بجوانب السلامة، ورياضات سباق السيارات. (مجلة عالم السيارات، ديسمبر، 2016).

الرأي العــام

تتميز ظاهرة الرأي العام، بأنها ظاهرة مركبة، سواء من حيث ارتباطها بالظاهرة الإنسانية، أو بتعامل الفرد من خلالها، وعلاقته بالجماعة التي ينتمي إليها، أو من حيث دينامية الجماعة البشرية وانتظام السلوك الفردي والجماعي فيها، وكذلك تبرز تركيبتها أيضا من خلال كونها ظاهرة اجتماعية وسياسية في آن واحد. (سميسم، 1992، ص8).

ويشير مصطلح الرأي العام إلى اهتمامات جماعة من الناس الذين يكون لهم رأي في قضية عامة تهمهم، فيعبر هذا الجمهور عن رأيه بهذه القضية بغية تحقيق مطالبه، وهاذا الجمهور

يتألف من عدد كبير من الأفراد الذين قد لا يعرف بعضهم بعضاً، إلا أنهم يشتركون بالإلتقاء حول قضية محددة تهمهم مشكلين بذلك جمهور الرأي العام لتلك القضية (مراد، 2013، ص17).

وقد اختلف الباحثون في الإتفاق على تعريف موحد للرأي العام، فيقول "أونكس" في نهاية القرن التاسع عشر أنه بالرغم من عدم وجود تعريف شامل للرأي العام يمكن لكل إنسان أن يفهم المقصود به إذا سئل عنه. ويشير الباحث الاجتماعي "فردتا ندتينس" إلى وجود آراء عامة متعددة بدلاً من رأي عام واحد (حجاب، 1998، ص12).

ويرجع سبب عدم إتفاق الباحثين على مفهوم موحد للرأي العام إلى عوامل كثيرة منها:

- إن الرأي العام من الصعب وصفه ومن المستحيل رؤيته ومن غير الميسور قياسه.
- اختلاف النظرة للرأي العام تبعا لاختلافات تخصصات الباحثين.
- تنبع هذه الاختلافات من التباين في وجهات النظر الاجتماعية والسياسية تجاه الشعوب، ومدى الإيمان بدورها الحقيقي في المشاركة في مجال الفكر الساسي.
- لاختلاف الفكر والعقيدة والإرتباط بأيديولوجيات مختلفة.
- لاختلاف اهتمامات الباحثين وتقديرهم لقيمة الرأي ورؤيتهم لحركته فالبعض اعتبر الرأي هو الاتجاه وآخرون ينظرون إليه باعتباره حكما أو سلوكا.

المفهوم اللغوي لكلمتي الرأي – العام:

كلمة الرأي في المعجم الوسيط (1980، ص320) تعني: الاعتقاد والعقل والتدبر والنظر والتأمل، والرأي (عند الاصوليين): استنباط الأحكام الشرعية في ضوء قواعد مقررة. أما كلمة العام فتقال للعام من كل أمر كما جاء في القاموس المحيط، اسم جمع للعامة وهي خلاف الخاصة.

المعنى الاصطلاحي للكلمتين:

تعني كلمة رأي الاعتقاد أو الاقتناع بوجهة نظر يؤمن الفرد بصحتها وإمكانية تحقيقها، إلا أن هذا الإعتقاد أو الاقتناع لا يصل في صحته أو إمكانيات تحقيقه إلى مرتبة الحقيقة أو اليقين. أما كلمة عام فتعني كما يقول "بلومر": جماعة من عامة الشعب. وتشير هذه الكلمة إلى قاسم مشترك بين أعضاء الجماعة لمصلحة أو مسألة تثير اهتمامهم أو إلى موقف مشترك بينهم يتصف بالعلانية. (حجاب، 1998، ص13-14).

ويعرف الباحث الأمريكي (دوب) الرأي العام في كتابه (الرأي العام والدعاية) بأنه "مجموعة اتجاهات الناس الأعضاء في نفس المجموعة نحو مسألة من المسائل التي تقابلهم"، ومما يعيب هذا التعريف أنه لم يوضح المقصود بالناس هل هم مجموع الناس أو غالبيتهم أو جماعة منهم، كما يفهم من هذا التعريف أن الاتجاهات في حالة ثبات مع الآراء، وهذا غير صحيح، فالآراء تتغير وتتنوع بتغير الظروف والمجتمعات والأزمنة، فليس بالضرورة وجود اتفاق بين الرأي والاتجاه. (العبد، 2000، ص9).

أما بسمارك فيقول إن الرأي العام هو "التيار اليومي الذي يغلب صوته صوت الآخر في الصحافة وجلسات البرلمان، ويتكون الرأي العام الحقيقي في باطن حياة الشعب، ويتكون من عناصر سياسية ودينية واجتماعية" (حجاب، 1998، ص18).

ويرى "فلويد أولبورت" أن الرأي العام يمكن أن يظهر عندما يوجد رأيا لمجموعة كبيرة جداً، وختلفة، من الأفراد يستطيعون من، خلاله، التعبير عن أنفسهم، أو يمكن أن يطالبوا من خلاله بالتعبير عن أنفسهم لتأييد أو رفض موقف معين أو شخص معين، أو إقتراح له أهمية كبيرة.

ويستطيع هذا العدد المتباين من الأفراد بما له من شدة وبأس وثبات أن يقوم بعمل فعال إما بطريق مباشر أو غير مباشر للشئ (أو الشخص أو الموقف) محل الرأي العام"(طلعت، 1983، ص157).

وقد انتقد العبد(2000، ص11) هذا التعريف معتبرا انه يركز على الرأي العام الفعلي الظاهر وليس الكامن، ولا يتضمن شيئا عن عملية الاتصال أو عن قيادات الرأي أو دور الجماعات الأولية في تكوين الرأي. واتفقت الدكتورة حميدة سميسم مع هذا النقد لتعريف البورت، كونه ركز على الرأي الكامن، مع انه لا ينكر أن هناك درجات متفاوتة في المشاركة والاهتمام بالنسبة للمسائل العامة.

تعرف الموسوعة الفلسفية(1974، ص226) الرأي العام بأنه: "مجموع معين من الأفكار والمفاهيم التي تعبر عن مواقف مجموعة أو عدة مجموعات اجتماعية إزاء أحداث أو ظواهر من الحياة الاجتماعية إزاء نشاط الطبقات والأفراد". ويعرفه قاموس وبستر(1976، ص18) بأنه "الرأي المشترك خصوصا عندما يظهر أنه رأي العامة من الناس".

وتعرفه موسوعة علم الاجتماع بأنه "مجموعة الأفكار والمعتقدات المتداولة والمنتشرة بين الناس حول موضوع أو حادثة معينة لم تثبت أو تؤيد صحتها وشرعيتها وقانونيتها لكونها تتعلق بالجوانب الذاتية للأفراد والجماعات ولم يتيسر الوقت الكافي لها ببرهان طروحاتها ومبادئها وفلسفتها" (الحسن، 1998، ص306).

ويذهب بعض الباحثين إلى تلخيص بعض التعريفات الحديثة للرأي العام في الدراسات الأجنبية، ويخلصون من ذلك إلى أن "معظم الكتاب يرون أن الرأي العام يمثل الاتفاق الجماعي

Consensus في الرأي العام بين عدد متفاوت من الأفراد، وأن هذا الاتفاق يمارس درجة من القوة، وينشأ هذا الاتفاق بمرور الوقت من جميع وجهات النظر التي تظهر وتتبلور حول أمر أو قضية موضوع نقاش" (مراد، 2013، ص58).

وقد وضع العلماء العرب بعض التعريفات للرأي العام:

- تعريف أحمد أبو زيد: "الرأي العام هو وجهة نظر أغلبية الجماعة الذي لا يفوقه أو يجبه رأي آخر، وذلك في وقت معين، وإزاء مسألة تعني الجماعة، وتدور حولها المناقشة، صراحة أو ضمنا، وفي إطار هذه الجماعة". (حاتم، 2006، ص38).
- تعريف مختار التهامي: "الرأي العام هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية، في فترة معينة، بالنسبة لقضية أو أكثر، يحتدم فيها الجدل والنقاش، وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية، مساً مباشرا" (التهامي، 1974، ص17). وما ميز هذا التعريف اقتران عملية اتخاذ الرأي أو تبنيه بالوعي كأساس وشرط للحكم على الرأي بانه رأي عام، إلى جانب تميزه بين مصالح الجمهور، بين المصالح المادية والمصالح المعنوية.
- تعريف إسماعيل سعد: "الرأي العام هو حصيلة أفكار ومعتقدات، ومواقف الأفراد والجماعات، إزاء شأن أو شؤون النسق الاجتماعي، كأفراد وتنظيمات ونظم، التي يمكن أن تؤثر في تشكيلها عمليات الاتصال، التي قد تؤثر نسبياً أو كليا، في مجريات الجماعة الإنسانية، على النطاق المحلي، أو الدولي"(سعد، 1979، ص17). وترى سميسم(1992، ص219)، أن الدكتور سعد، قد عرف ظاهرة الرأي العام كظاهرة اتصالية تخضع لمجريات العملية الاتصالية، والمؤثرات التي ترافق عملية انتقال الرسالة الاتصالية، إلا أنه، أي التعريف بقي موغلا في التجريد والتعميم دون الاهتمام بالمفهوم الخاص للظاهرة.

- تعريف إبراهيم إمام: "الرأي العام هو الفكرة السائدة بين جمهور أناس تربطهم مصلحة مشتركة، إزاء موقف من المواقف، أو تصرف من التصرفات أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم أو تتعلق بمصالحهم المشتركة" (بدر، 1977، ص193).
- تعريف شاهيناز طلعت: هو "مجموعة مركبة من الافضليات التي يعبر بها أغلبية الأفراد في مجموعة جماهيرية ما–في مجتمع ما– عن مسألة عامة، يهتمون بها، بعد مناقشتها الفترة المناسبة، وبما يكون لهذا الرأي تأثيرا معينا"(طلعت، 1983، ص159). وقد ظهر جليا في هذا التعريف تأثر الدكتورة طلعت بما جاء به بلومر، خاصة في نظام الأفضليات التي يعبر بها الفرد، ولكنها نقلت تلك الأفضليات الفردية إلى الأفضلية الجماعية، في تحديدها للمتغيرات الأساسية التي يتضمنها التعريف، تذهب إلى تحديد (العقلانية) شرطاً أساسياً ومقياس للرأي الفردي. (سميسم، 1992، ص219).

من خلال هذه التعريفات فإننا نستطيع تلخيص أبرز القواعد العامة التي تحكم الرأي العام وهي كالتالي:

- إن الرأي العام يكون ظاهرا، فشرط الرأي العام هو التعبير عنه.
- إن الرأي العام يتصف بالديناميكية والحركة، أي أنه استجابة لمعطيات الحياة المتنوعة، فهو بلك يختلف عن العقائد التي تتصف بالثبات والاستقرار.
- إن الرأي العام نتاج اجتماعي لعملية اتصال متبادل بين العديد من الجماعات والأفراد في المجتمع، ويشترط وجود اتفاقا موضوعيا كما يفترض المناقشة العلنية لموضوع الرأي العام.
- إن الرأي العام يستمد شكله من الإطار الاجتماعي الذي يتحرك بداخله.

- إن الرأي العام يمثل آراء جمع كبير من الأفراد، وأن هذه الآراء تتصل بالمسائل المختلف عليها وذات الصالح العام.

مقومات الرأي العام

حدد سلامة(2014، ص150) في كتابه "وسائل الإعلام وتشكيل الرأي العام" مقومات تساعد الباحثين على معرفة الرأي العام وتحديد ملامحه، واعتبارها شروطاً من الواجب توافرها لوجود ما يمكن تسميته بالرأي العام، وهي كما يلي:

1- وجود قضية محل اهتمام، ولابد أن تكون مهمة ومؤثرة وحيوية، حتى تدفع الجماهير إلى مناقشتها وابداء الرأي بشأنها.

2- توفر علانية النقاش، معتبرا النقاش العلني أحد أهم سبل تكوين الرأي العام تجاه فئة معينة؛ لأنه يساهم في تنمية الوعي بأبعاد القضية، ويساعد في توليد الأفكار بشأنها مما يتيح فرص التعبير عن الآراء المتعارضة في القضية المطروحة.

3- وجود زمن محدد، فكل حقبة زمنية لها ظروفها الإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر بالضرورة في الرأي العام السائد فيها، لذا فاختيار التوقيت لمعرفة توجهات الرأي العام تجاه قضية معينة يعد مسألة مهمة.

4- أهمية وجود رأي سائد، أو رأي الأغلبية، وهذا لا يختلف أو يتعارض مع وجود آراء معارضة تخالف رأي الأغلبية، تتبناها بعض الفئات ذات مصالح محددة، ويعبر هذا الرأي السائد عن المصلحة العامة كما يراها في هذا التوقيت.

خصائص الرأي العام

مثلما اختلف الباحثون في الاتفاق على تعريف شامل وجامع لظاهرة الرأي العام، امتد هذا الاختلاف لشمل الجوانب الأخرى في التناول العلمي للظاهرة. ولقد حاول كثير من الباحثين وضع خصائص شاملة للرأي العام ومن هؤلاء كانتريل(Cantril) الذي وضع ما يسميه هو "بقوانين" شاملة تصف الرأي العام، وحدد هذه القوانين في سبعة عشر قانونا، وهناك باحثون آخرون يرون أن هذه القوانين لا تكشف شيئا مثيراً، كما أن كثيراً منها قوانين غامضة ومبهمة(بدر، 1998، ص85).

وهناك العديد من الخصائص التي اكتسبها وتعلمها الجمهور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية بالمجتمع، أوجزها الدكتور مراد(2013، ص98) في كتابه (مدخل إلى الرأي العام) حيث تتمثل في الآتي:

1- الثبات والتقلب: بمعنى ان الرأي العام هو ظاهرة متغيرة وتتسم بالانتقال من حال إلى حال.

2- التبرير: وهو البحث عن أسباب لتفسير سلوك ما بشكل منطقي وعقلاني.

3- الإبدال: وهو ما يمكن أن نسميه بالبحث عن البديل بوعي أو بدون وعي من قبل الجماهير التي قد تعاني من القلق أو الغضب وغير قادرة على توجيه هذا الغضب نحو السبب الحقيقي.

4- التعويض: ويظهر ذلك في وقت الأزمات التي يصعب حلها، فيبحث الجمهور إلى ممارسة نوع آخر من السلوك التعويضي.

تقسيمات الرأي العام

توجد للرأي العام العديد من التقسيمات، اختلف فيها الكتاب والباحثين وفقا لمعايير بعض التصنيفات والقوانين الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، وقد قسمها مراد(2013، ص76) إلى الآتي:

أولا: الرأي العام حسب طبيعته يقسم إلى الرأي العام الكامن والرأي العام الظاهر:

فالرأي العام الكامن يتكون رأي لأسباب سياسية أو اجتماعية، ويكون على صورة همسات أو نبرات خافته لا تلبث أن تنفجر وتتحول إلى ثورة عارمة في حالات كثيرة، أما الرأي العام الظاهر فهو الرأي الذي تشترك بالتعبير عنه أجهزة الإعلام أو المنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية.

ثانيا: الرأي العام حسب ثباته ويقسم إلى الرأي العام الثابت والرأي العام المؤقت:

فالرأي العام الثابت هو الرأي العام الذي لا تغيره الأحداث والظروف نظرا لارتكازه على قواعد تاريخية ودينية عميقة، أما الرأي العام المؤقت: وهو ما ينشأ مع الأحداث الطارئة المؤقته وينتهي فور انتهائها.

ثالثا: الرأي العام حسب المشاركة السياسية يقسم إلى سلبي وإيجابي:

فالرأي العام السلبي يقاس وفقا لنشاطه ودرجة مشاركته وتأثيره، ويفترض هذا النوع من التقسيم وجود جمهور من الناس سلبي يتلقى وجهات النظر وينساق خلفها بلا تمحيص أو رفض أو حتى إبداء ردة فعل، لذلك سمي بالرأي العام السلبي. أما الرأي العام الإيجابي فهو الرأي الذي يمثله قطاع عريض من المثقفين وقادة الرأي والنخب في المجتمع الذين لا يتأثرون بما تبثه وسائل

الإعلام بل هم من يؤثرون فيها بأفكارهم، ورءاهم فلديهم القدرة على تحليل وتفسير الأحداث بمنطقية.

وهناك تقسيم رابع يعتمد على الانتشار الجغرافي، ويرى الدكتور التهامي (1974، ص17) أن هذا التقسيم هو أكثر التقسيمات المناسبة لأوضاع مجتمعنا الدولي الحديث، وهو في الوقت نفسه لا يلغي التقسيمات الأخرى للرأي العام، ويشتمل هذا التقسيم على خمسة أنواع من التصنيفات، وهي كالتالي:

1-الرأي العام المحلي: وهو الرأي السائد بين اغلبية الشعب الواعية في منطقة جغرافية معينة أو محافظة معينة داخل الدولة في فترة زمنية معينة بالنسبة لقضية أو اكثر يحتدم النقاش فيها والجدل و تمس مصالحها أو قيمها الإنسانية الأساسية مسا مباشرا، ومن سماته: الانتماء للمجتمع المحلي، التجانس بين الأفراد، الاكتفاء الذاتي.

2-الرأي العام الوطني: يرتبط بالوطن أو الدولة وتستند اليه السلطة القائمة ومن خصائصه: التجانس بين الأفراد لوجود خلفيات من التراث والتقاليد، وتكاتفه حول مفاهيم معنية واضحة ومحددة، وامكانية التنبؤ به وبردود أفعاله عن طريق الدراسات والقياسات التي تقوم بها مراكز ووحدات بحوث الرأي العام، ومعالجتة للمشكلات الوطنية.

3. الرأي العام العالمي: وهو كل تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة، لا تقتصر على إثبات وجودها على مجتمع محلي معين، وإنما تتعدى الحدود بين الجماعات السياسية لتعبر عن نوع معين من التوافق بين الطبقات أو الفئات التي تنتمي إلى أكثر من دولة واحدة. ومما لا شك فيه أن الرأي العام العالمي قد أصبح الآن سمة من سمات مجتمعنا الدولي المعاصر ومؤثراً فعالاً من حيث توجيه سياسته بعد انتشار وسائل الاتصال الحديثة. (العبد، 2000، ص27)

4. الرأي العام الإقليمي: الرأي السائد بين مجموعة من الشعوب المتجاورة جغرافياً، في فترة زمنية معينة نحو قضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش و تمس مصالحها المشتركة أو قيمها الإنسانية الأساسية مسا مباشرا. (بدوي، 1985، ص134)، مثل دول الخليج العربي أو اقطار المغرب العربي أو دول جنوب شرق اسيا. ومن مقومات هذا النوع؛ المصالح المشتركة، والارتباط التأريخي، وتقارب العادات والتقاليد، وتقارب اللغة والثقافة، وتشابة الأوضاع السياسية والاجتماعية والإقتصادية أو تقاربها إلى حد كبير (مراد، 2013، ص78).

5. الرأي العام النوعي: وهو الرأي الذي يسود بين طائفة أو فئه معنية من شعب بعينه، أو من مجموعة من الشعوب في قضية معينة يحتدم فيها الجدل وتهم هذه الطائفة أو الفئة وتمس مصالحها أو قيمها، وتجمع هذه الفئات عادة عوامل دينية أو عنصرية أو طبقية أو اقتصادية وسياسية وثقافية، مثل الرأي العام الإسلامي، أو المسيحي أو الرأي العام العمالي وغيره(حجاب، 1998، ص36).

وظائف الرأي العام

يؤدي الرأي العام وظائف متعددة في رسم حركة المجتمعات العامة والخاصة، فهو بمثابة المراقب للأدوار التي تقوم بها المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية لذا نجها حريصة على كسب رضا الرأي العام خاصة في المجتمعات الديمقراطية، ويوجزها مراد بالآتي(2013، ص107-108):

1- الضبط الاجتماعي: فهي أداة من أدوات ضبط السلوك الاجتماعي والانصياع للنظم الاجتماعية خاصة معايير العادات والتقاليد، والرأي العام قوة كبيرة تصدر حكمها مباشرة على

السلوك الذي ينتهك حرمة المعايير الإجتماعية والأخلاقية أو التقاليد أو القانون، وهو مساند للهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والتشكيلات السياسية.

2- رعاية المثل الاجتماعية: وتسانده في هذا الاتجاه العادات والتقاليد التي توارثتها الشعوب على مر العصور المختلفة.

3- إذكاء الروح المعنوية: وذلك من خلال تنشيط اهتمام أفراد الجماعة وجعلهم قوة ملتحمة بمجتمعه وراء القضايا العامة.

4- التعبئة الاجتماعية الجماهيرية: وهي العمل على تهيئة الرأي العام لتقبل تغيير ما أو تهيئته لإصدار قانون ما أو تعديل ما.

5- تحسين الذوق والأخلاق والسلوك الإنساني: يؤدي الرأي العام المناهض أو الرافض لأحد مظاهر المجتمع الشاذة إلى خلق مناخ طارد لهذه الظاهرة ومحاربتها اجتماعياً مما يؤدي إلى عزل المؤيدين لها ونبذهم عن المجتمع، الأمر الذي يحث أولئك المؤيدين على تعديل سلوكهم أو الإقلاع عنها لأنها تتعارض مع قيم المجتمع التي دافع عنها الرأي العام.

6- الوظيفة السياسية: يؤثر الرأي العام في اتخاذ القرارات السياسية، وينيب ممثلوا الشعب عن ناخبيهم في تكوين رأي شعبي يحدد الموافقة أو الرفض لكثير من القرارات المطروحة.

7- الوظيفة الإقتصادية: وهذه الوظيفة التي يقوم بها موظفو العلاقات العامة في المؤسسات الإنتاجية والاستثمارية، وذلك من خلال حرصهم على استمالة الرأي العام وكسبه بشتى الطرق للترويج، إما للمنتجات أو الوقوف على آراء العملاء والزبائن والجمهور.

مفهوم النفط

النفط (Petroleum) وهي كلمة لاتينية الأصل مكونة من مقطعين Petro وتعني الصخر aleum وتعني زيت، وبذلك يكون المعنى زيت الصخر تمييزاً له عن أنواع الزيوت الأخرى مثل؛ الزيت الحيواني أو الزيت النباتي. وقد اختلف علماء النفط في تحديد أصل وكيفية تكون هذه المادة، وانقسموا إلى فريقين، الأول يؤكد أن النفط عبارة عن مواد هيدروكربونية –فحوم هيدروجينية تكونت من أصل عضوي، حيواني أو نباتي، أما الفريق الثاني فيعتقد أن النفط قد تكون نتيجة لتفاعلات كيميائية خلال تكوينات القشرة الأرضية. (عاطف، 2002، ص26).

وتعرف جمعية المهندسين النفطيين النفط الخام التقليدي بأنه نفط في شكل سائل قادر على التدفق بصورة طبيعية (حامدي، 2013، ص20).

البداية التجارية للنفط

بدأ إنتاج النفط بكميات تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن العشرين، وكانت منطقة خليج المكسيك ونصف الكرة الغربي المصدر الرئيس لتجارة النفط قبل الحرب العالمية، أما بعد الحرب، فقد ازدادت أهمية الشرق الأوسط في مجال الإنتاج، وأخذ نفط هذه المنطقة يحل تدريجيا محل نفط نصف الكرة الغربي إلى أن أصبح يمثل النسبة العظمى من تجارة النفط الدولية، لذلك فالقسم الأكبر من النفط المتدفق إلى الأسواق العالمية يأتي من منطقة الشرق الأوسط حيث ساهمت بنسبة 59، 9% من تجارة النفط الدولية في سنة 1974. (العيساوي، 2012، ص47).

وتأتي الدول العربية في مقدمة البلدان المصدرة للنفط في العالم وذلك بسبب إنتاجها الكبير واحتياطها الضخم، إضافة إلى قلة الاستهلاك المحلي فالجزء الأكبر من الإنتاج العربي معد للتصدير، والجدير بالذكر أن حوالي 94% من النفط العربي يتجمع من الناحية الجغرافية، في سبعة أقطار عربية وهي: السعودية والعراق والكويت وليبيا والجزائر والامارات وقطر، والباقي موزع بين خمسة أقطار عربية أخرى وهي: مصر والبحرين وسورية وعمان وتونس، وهو يتميز بخلوه من مادتي الرصاص والكبريت اللتين تتركان آثارا سلبية على معدات التصفية وأجهزة التكرير. (العيساوي، 2012، ص19).

ومن مزاياه الإقتصادية، انخفاض كلفة إنتاجه، المتمثلة في قلة رؤوس الأموال اللازمة لاستخراجه، ففي الوقت الذي بلغت فيه تكاليف إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة بحدود 2، 40 دولاراً، وفي بحر الشمال 2، 5 دولار، وفي ألاسكا 4، 70 دولاراً، نجد بالقابل أن تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط السعودي قد بلغت 16 سنتا، وفي ليبيا 40 سنتا، وفي الجزائر 40سنتا. (البندك، 1974، ص106).

أهمية النفط بكونه سلعة استراتيجية

كان البترول والغاز معروفين في العصر القديم، فالإغريق كانوا قد دأبوا آنذاك على استخدام القار في إشعال الحرائق في أساطيل العدو، وفي وقت مبكر قام الصينيون وسكان بورما بالحفر في باطن الأرض تنقيبا عن البترول، و من ناحية أخرى كان سكان شواطئ بحر قزوين يقدسون نيرانا أبدية لم يكن لها مصدر آخر غير ذلك الغاز الطبيعي المنبعث من باطن الأرض

إلى السطح، فراح يسيل مكونا بقعا بترولية تطفو على سطح الماء، مما ساعد على جمعه ووضعه في حفر استخدموها كخزان تستقر فيه البقع البترولية. (كامبيل، 2004، ص38).

ومنذ بداية القرن العشرين بدأ البترول يتغلغل في الحياة الإقتصادية كمولد للطاقة أولا ثم مصدراً لكثير من المواد الأولية في صناعات كثيرة، كما أكتسب أهمية عظمى في الحياة الإقتصادية كمصدر للطاقة المحركة وكمادة خام أساسية في صناعة البتروكيماويات التي تعتبر أهم الصناعات التحويلية، وهي ما جعل رئيس وزراء فرنسا (جورج بنجامين كليمانصو)[*] خلال الحرب العالمية الاولى يطلق عبارته الشهيرة (قطرة بترول تساوي قطرة دم). (التاجوري، 2007، ص11).

إن النفط يمثل نحو 90% من المخزون العالمي من مصادر الطاقة القابلة للاستغلال الإقتصادي، ويعد مصدر الطاقة الرئيسي الذي تحدد بموجب أسعاره، أسعار جميع مصادر الطاقة الأخرى. يستخرج النفط من مناطق محدودة في العالم، حيث تمثل منطقة الشرق الأوسط مركز الثقل الرئيسي للطاقة وتمتلك 68% من الاحتياطي العالمي للنفط، ويتوزع ما تبقى من احتياطات النفط كالتالي: أمريكا الوسطى والجنوبية 8%، أمريكا الشمالية 8%، روسيا الاتحادية 5%، بحر الشمال 2%، الجمهوريات المطلة على بحر قزوين 2% (شدي ولفته، 2012).

(*) جورج بنجامين كليمانصور (1841–1929م) رجل دولة فرنسي، وطبيب وصحفي. أنتخب مرتين لرئاسة الحكومة الفرنسية كرئيس للوزراء الثاني والسبعين للمرة الأولى في الفترة بين 1906–1909 والرئيس الخامس والثمانين للمرة الثانية في الفترة الحرجة بين 1917–1920. إذ قاد فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى. كان أحد أقوى المساهمين في معاهدة فيرساي وقد لقب بالكثير من الألقاب منها أبا النصر والنمر.

المنظمات الدولية والعربية للنفط

-منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك(OPEC)

تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) عام 1960م في بغداد. وكانت الدول المؤسسة لها (السعودية، العراق، الكويت، إيران، فنزويلا). ثم بعد ذلك انضمت قطر عام 1961م واندونيسيا عام 1962م ليبيا في نفس العام، والإمارات 1967 انضمت باسم (أبوظبي) ثم تغير اسمها إلى الإمارات عام 1974م، ثم الجزائر عام 1969م ونيجيريا 1971م والأكوادور عام 1973م، والجابون التي بدأت عضوا مشاركا من سنة 1973م، ثم أصبحت عضواً كاملاً في عام 1975م. (الشمري، 2014، ص382).

لقد إنبثقت فكرة إنشاء منظمة الأوبك من المؤتمر العربي الأول للبترول الذي عقد في القاهرة 23 ابريل (نسيان) سنة 1950. وفي هذا المؤتمر درست فكرة إنشاء منظمة بترولية تلم شمل الدول العربية المنتجة للبترول وتتعاون مع الدول الصديقة المنتجة ذات الظروف المتشابهة. (عبدالوهاب، 1977، ص228). وثمة أسباب استدعت قيام هذه المنظمة العالمية، ولعل من أهمها (بدران، 2010، ص164):

1- انتشار الوعي البترولي، بين شعوب الدول المصدرة للنفط.

2- إدخال مبدأ مناصفة الأرباح بين الشركات العاملة والأقطار المضيفة، وهذا أدى إلى اطلاع الدول المصدرة على الأسعار العالمية.

3- إدراك فنزويلا لخطر المنافسة بينها وبين دول الشرق الأوسط في المجالات النفطية، دفعها إلى التعاون والتنسيق معها بشأن السياسات النفطية.

4- إقدام شركات البترول على تخفيض أسعار البترول مرتين في عامي 1959 و1960.

أهداف المنظمة:

تتمثل أهداف منظمة أوبك بالاتي: الشمري(2014، ص386).

-التنسيق الشامل في المجالات النفطية، وتوحيد السياسات النفطية لدول أوبك.

-العمل بكل الوسائل من أجل حماية المصالح الفردية والجماعية النفطية لدول المنظمة.

-وضع سياسة سعرية لضمان استقرار النفط الخام في الأسواق العالمية، مع ضمان عوائد مالية مستقرة ومجزية تلبي متطلبات الدول المصدرة.

-حث الأعضاء للمشاركة بإدراة الإمتيازات النفطية الممنوحة للشركات، وتسريع تخلي الشركات عن مساحات الاتفاقيات الممنوحة سابقا.

تمثل أوبك حوال 42% من الإنتاج العالمي للنفط، وأكثر من 55% من النفط المتداول. . ولذلك تعتبر أوبك أهم جهة عالمية قادرة على التأثير على أسواق النفط. (الصالح، 2012، ص9).

وقد عقدت المنظمة خلال عام 2016م اجتماعين طارئين للتدخل في معالجة أزمة انخفاض أسعار النفط التي كانت بدايتها في منتصف 2014م والتي كبلت الشركات الدولية والدول

المصدرة خسائر كارثية وصلت إلى أكثر من نصف أرباحها السنوية، فكان الاجتماع الأول خاص بدول الأوبك في فينا بتاريخ 20 نوفمبر 2016م والذي على إثره تم الاتفاق على خفض الإنتاج، والإجتماع الثاني كان يضم الأوبك والدول المنتجة للنفط خارج المنظمة وذلك في 10 ديسمبر2016م، وتم الإتفاق على المشاركة في خفض الإنتاج وتقليص التخمة في المعروض العالمي من النفط. (دائرة تسويق النفط، 2016، ص2).

-الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

تأسست الوكالة الدولية للطاقة عام 1973م، بهدف تمكين الدول الصناعية الكبرى من التنسيق الجماعي لمواجهة أزمة النفط، وتأمين إمدادات الطاقة. وفي عام 1974 أصبحت الوكالة الدولية للطاقة منظمة مستقلة، تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) الممثلة للدول الصناعية الكبرى، ومن أهدافها؛ التنسيق مع الـ OECD لإبقاء سعر النفط مناسبا لدولها الأعضاء، من خلال آليات مختلفة أهمها التأثير على العرض والطلب عبر رصيدها الاستراتيجي من النفط، وغيرها من السياسات المالية الضريبية. (الصالح،2012، ص10).

-ايبك (IPEC):

وهي تمثل مجموعة الدول المستقلة والمصدرة للنفط، غير أعضاء في أوبك وكانت تعرف سابقا بـ(Non opec)، وهي تضم كل من (عمان، مصر، المكسيك، ماليزيا، أنجولا، كولومبيا)، ثم انضمت لها روسيا الإتحادية والصين والبحرين والنرويج. (الشمري، 2014، ص394).

-أوابك (OAPEC)

تأسست المنظمة عام 1968م، وهي تضم الدول العربية المصدرة للنفط، وكانت للظروف السياسية والإقتصادية التي ألمت بالدول العربية بعد حرب فلسطين 1948م مدعاة للتفكير في تأسيسها من منطلق المقاطعة الشاملة للكيان الصهويني وخاصة في شؤون الطاقة. (الشمري، 2014، ص397).

اكتشاف النفط في سلطنة عمان

لقد بدأ التنقيب عن النفط في عمان في عام 1924. عندما منحت الحكومة شركة (دارسي) للاستكشاف أول ترخيص للتنقيب عن النفط في السلطنة (القاسمي، 2016، ص35). وفي عام 1937م أسست شركة نفط العراق(*) فرعاً لها باسم (شركة الإمتياز البترولية)؛ فقام ممثل الشركة في البحرين (باسيل ليرمنتي) بزيارة عمان وتوصل إلى تفاق مع السلطان سعيد بن تيمور بأن تحصل شركة الإمتياز البترولية المحدودة، وهي إحدى الشركات في مجموعة شركة نفط العراق على حق الامتياز، كما أنشئت شركة جديدة حملت اسم شركة تنمية نفط عمان(عمان وظفار) المحدودة لتعمل في منطقة الامتياز. (البادي، 2011، ص63).

وفي عام 1951 تخلت هذه الشركة عن منطقة ظفار لشركة سيتي سيرفسير، وفي عام 1952 تغير اسم شركة نفط عمان وظفار إلى شركة تنمية نفط عمان. (فاين، 1995، 125). وجاءت الجهود الرئيسة الأولى لإكتشاف النفط في عام 1954م عندما أنشأت شركة تنمية نفط

(*) شركة نفط العراق تأسست في عام 1935 وأصبحت تمثل المصالح البريطانية والأمريكية والفرنسية والهولندية.

عمان مركزاً لها في الدقم حيث قامت بأولى عمليات المسح الجيولوجي بمنطقة فهود الواقعة في النصف الشمالي من عمان، وبعد ذلك بعامين تك حفر أول بئر هناك وهي بئر فهود. (صولي، 2015، ص26). إلا أن هذا الإكتشاف لم يعد اكتشافا تجاريا لعدة أسباب منها: تدني أسعار النفط آنذاك، والكثافة العالية للنفط المكتشف، وبعد الحقول المكتشفة عن ميناء التصدير. (المرهون، 2014، ص40).

وقامت الشركة في الفترة من 1956–1960م بحفر عدة آبار في المناطق الشمالية والوسطى دون ان تصيب النجاح أي منها، وفي عام 1962م وبعد ان أنفقت الشركة نحو 12 مليون جنيه إسترليني إكتشف النفط بكميات تجارية لأول مرة في منطقة جبال بشمال عمان أيضا، وفي 1963م تم إكتشاف حقل ونتيه ومن بعده حقل فهود في 1964م، ثم أنشأت الشركة خط أنبيب طوله 279 كم، من منطقة فهود إلى ميناء الفحل الذي اتخذته الشركة فيما بعد مقرا رئيسيا لها. (صولي، 2015، ص26).

وفي السابع والعشرين من يوليو عام 1967 وصلت إلى سواحل السلطنة الناقلة (موسبرينس) وهي ناقلة نفط صنعت في اليابان لصالح شركة السفن النرويجية (موسفولد) بسعة حمولة تبلغ 83 ألف طن وذلك لتحميل أول شحنة من النفط الخام العماني والذي تم تصديرها إلى اليابان، على حساب شركة شل انترناشيونال المحدودة (كلارك، 2007، ص2).

وقد تابعت شركة تنمية نفط عمان أعمال الاستكشاف المكثفة من خلال إجراء المسوحات الزلزالية والجيوفيزيائية وحفر الآبار الاستكشافية، ما أدى إلى اكتشاف مزيد من حقول النفط. حيث تم في عام 1968 اكتشاف حقل الخوير، وحقل الهويسة في عام 1969، وكل من حقل غابة

الشمالية وقرن علم وسيح نهيدة وحابور عام 1972، إضافة إلى حقلي أمل وسيح رول عام 1973. ونتيجة لهذه النجاحات فقد وقعت الحكومة اتفاقيتين جديدتين لاستكشاف النفط والغاز في عام 1973 وكذلك في عام 1975 مع عدد من شركات البترول العالمية. (www. mog. gov. com)

وبصفة عامة يعد نفط عمان من النوع الخفيف الممتاز، كما يمتاز نفط معظم الحقول بانخفاض نسبة الكبريت والحوامض في النفط الخام مما يجعله مرغوبا في أسواق النفط الدولية، وتتفاوت مواصفات الخام من منطقة إلى أخرى ومن حقل إلى آخر، غير أن النفط المنتج في المناطق الشمالية والوسطى يغلب عليه النوع الخفيف الكثافة، في حين يغلب على نفط معظم حقول المنطقة الجنوبية النوع الثقيل الكثافة. (البادي، 2011، ص77).

ارتفع عدد الآبار المنتجة للنفط الخام في سلطنة عمان من 289 في عام 1980م إلى 9416 بئرا في عام 2015. (الكتاب الإحصائي السنوي، 2016، ص196). بلغ اجمالي إنتاج السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية خلال عام 2016م (367,560,108) ثلاثمائة وسبعة وستون مليونا وخمسمائة وستون ألفا ومائة وثمانية براميل، أي بزيادة وقدرها 3% عن إجمالي إنتاج النفط الخام والمكثفات النفطية خلال عام 2015م. (دائرة تسويق النفط، 2017، ص6).

الشركات المنتجة للنفط بسلطنة عمان

بلغ عدد الشركات العاملة في السلطنة في مجالي استكشاف وإنتاج النفط حتى نهاية عام 2016 (16) شركة بترولية تعمل في اثنتين وثلاثين (32) منطقة امتياز، تعمل من خلال أنشطتها المختلفة على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وتوفير فرص العمل للشباب العماني،

والمساهمة في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية، وفقا لرؤية الحكومة العمانية الحريصة على إشراك تلك الشركات في عملية التنمية. (دائرة الإعلام، 2017). باعتبارها عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة في إطار نسيج بالغ التعقيد تتفاعل فيه عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية.. تمثل أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق التقدم الاجتماعي ويوفر للإنسان الرفاهية والكرامة (أبوهزيم والنسور، 2013، ص181). وهذه الشركات هي؛ شركة تنمية نفط عمان(PDO)، وشركة بتروجاز (Petrogas)، وشركة أكسي(Oxy)، وشركة دليل بتروليوم(Daleel)، وشركة سي سي اينرجي(Energy)، وشركة(PTTEP)، وشركة(DNO)، وشركة أوكسي مخيزنة Oxy) (Mukhuzing، وشركة النفط العمانية للإستكشافات(OOCED)، وشركة أودين انرجي عمان ليمتد، ومول عمان (الحواسنة)، وبي بيه(BP)، وسيركل اويل عمان ليمتد، وبتروتل عمان، ومصيرة أويل ليمتد، وفرونتير ريسورسز عمان.

ويصدر النفط العماني إلى العديد من الدول في العالم، أبرزها؛ اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا، سنغافورة، تايلاند، تايوان، الصين (الكتاب الاحصائي السنوي، 2016، ص197)، وتبلغ مساهمة النفط في موازنة عام 2016م 6، 15 مليار ﷼ عماني، أي بنسبة 72% من جملة الإيرادات الأخرى (الميزانية العامة للدولة، 2016، ص5).

أسعار النفط

أسعار النفط تطلق على خام غرب تكساس الوسيط (الخام الخفيف المتداول في بورصة نيويورك التجارية أو مزيج برنت المتدول على بورصة انتركونتيننتال)، وسعر برميل النفط يختلف من مكان إلى أخر اعتمادا على عوامل مثل النقل النوعي أو(API)[1]، ومحتواه من الكبريت، ومكان استخراجه، وتحديد سعر النفط يعتمد على الوزن النوعي حيث تتميز النفوط الخفيفة بأسعار أعلى عن النفوط الثقيلة لأن الأولى تحتوي على نسب أعلى من المشتقات البترولية المطلوبة في الأسواق ومن ناحية أخرى فإن النفوط ذات الألوان الفاتحة أو العديمة اللون تمتاز بدرجات أعلى من الـAPI. (www. newsabah. com)

وتتصف أسعار النفط بأنها الأكثر تذبذبا قياسا إلى أسعار السلع الأخرى، وذلك لحساسيتها الشديدة وارتباطها بظروف العرض والطلب، والنمو الإقتصادي العالمي وتوقعاته، وطاقة التخزين وسياساته، وبالرغم من مهارات النمذجة والتحليل الإحصائي وتجاوب المحاكاة من أجل التنبؤ بأسعار النفط، لكن لا يمكن التنبؤ بها كون معاملات الإستجابة لتغير سعر النفط مع أي من التغييرات الإقتصادية أبعد ما تكون عن الاستقرار (شدي و لفته، 2012).

(**1**) (API): عبارة عن الوزن النوعي، وتعبر عن نسبة وزن حجم معين من المادة إلى وزن نفس الحجم من الما، ونظرا لتغير حجم السوائل بتغيير درجة الحرارة والضغط عليه يقاس وزن حجم معين من النفط، المراد قياس وزنه النوعي عند ظروف قياسية وهي 16 م^{O} وضغط جوي واحد، ويستخدم معهد البترول الأمريكي(American Petroleum Institute) مقياسا خاصا به للتعبير عن الوزن النوعي.

مراحل تطور أسعار النفط

-المرحلة الأولى 1960-1973م تميزت بما يلي: (صولي، 2015، ص59).

- أسعار منخفضة لكنها مستقرة تدور حول دولارين للبرميل.
- كانت العمليات النفطية كافة من إنتاج وتطوير وتصدير ونقل وتسعير وغيرها حكرا على الشركات النفطية الأجنبية الكبيرة.
- كان الإقتصاد العالمي في حالة تباطؤ وكان الطلب على النفط معتدلاً.
- كان إنتاج منظمة الأقطار المصدرة للنفط(أوبك) منخفضاً.

-المرحلة الثانية 1973-1979 تميزت بما يلي: (عيسى، 2003، ص43).

- إرتفاع حاد في أسعار النفط بسبب سيطرة غالبية أعضاء منظمة الأوبك لثرواتهم النفطية ووضع نظام سعري جديد لمنتجاتهم النفطية، وكذلك بسبب اندلاع حرب أكتوبر، بوقفها امدادات النفط عن الدول المؤيدة لاسرائيل في حربها مع مصر سنة 1973م مما أسفر عن ارتفاع سعر البرميل من 90.2 دولار إلى 65.11 دولار.
- نمو متصاعد في الإقتصاد العالمي صاحب طلب متزايد على النفط.
- وصل إنتاج منظمة الأوبك إلى ذروته ليسجل معدلاً مقداره 31 مليون برميل في اليوم.

-المرحلة الثالثة 1979-1985 تميزت بما يلي: (كامبيل، 2004، ص5).

- ارتفاع حاد في الأسعار بسبب اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية وما صاحبها من تراجع في الصادرات النفطية تلاها هبوط في الأسعار في نهاية الفترة.

- شهد الإقتصاد العالمي حالة ركود وقلة طلب على نفط منظمة الأوبك.
- تراجع إنتاج الأوبك بأكثر من 50% ليصل إلى معدل 15 مليون برميل في اليوم.

-**المرحلة الرابعة 1985 إلى الأزمة الحالية 2014 تميزت بما يلي:** صولي(2015، ص59-60).

- شهدت إنهيار أسعار النفط عام 1986م إلى أقل من 10 دولار للبرميل.
- تميزت الأسعار بعدم الثبات وكثرة التقلبات.
- إرتفاع مفاجئ في الأسعار في عامي 1990-1991م بسبب اندلاع أزمة الخليج.
- حدوث الأزمة الإقتصادية في دول شرق جنوب آسيا خلال عام 1998م.
- ارتفاع أسعار النفط لتتجاوز حاجز السبعين دولار في عام 2005م واستمرارها بالصعود لتتجاوز الـ100 دولار في 2006م.
- وبسبب الأزمة المالية عام 2008م انهارت أسعار النفط حتى وصلت في عام 2009م إلى 65 دولار.
- وبسبب مضاربات البورصات العالمية إرتفعت أسعار النفط مرة أخرى مابين 2012-2013 واستمرت في الارتفاع حتى منتصف عام 2014م متجاوزة الـ110 دولارللبرميل الواحد.
- ثم إنهارت بشكل دراماتيكي قوي، فقد كان الانخفاض يستمر بطريقة سريعة جدا من حدود 100 دولار في ديسمبر، وصل إلى مستويات متدنية بلغت الـ 40 دولاراً مع بداية 2016م. (السعدي، مقابلة: 2016/3/15).

أزمة إنخفاض أسعار النفط (يونيو 2014)

أصبح الاعتماد على ايرادات النفط في تمويل الموازنات العامة للدول المصدرة للنفط بشكل عام ولسلطنة عمان بشكل خاص من المسلمات التي لايمكن الاستغناء عنها منذ أكتشاف النفط فهو يمثل القلب، في اقتصادات تلك الدول، لذا فإن حدوث أي تأثير في هذا المصدر يعد بمثابة أزمة قلبية حادة يتعرض لها الإقتصاد(المرهون، 2014، ص75).

وهذا ما حدث فعلاً، فبإنهيار أسعار النفط في منتصف 2014م ووصولها إلى أقل من 40 دولار بعد ان كانت قد تخطت الـ 110دولار، إنهارت أغلب خطط التنمية، فما شهدته أسواق النفط الخام العالمية من أوقات حرجة وتراجع ملحوظ في حركة التداولات في بورصات الطاقة حول العالم، ويتضح أيضا انعكاس ذلك بشكل مباشر وصريح على أسعار التسوية لأغلب النفوط المرجعية حول العالم، دافعا إياها للهبوط، ومنها سعر نفط عمان الآجل لينخفض أكثر 28% بالمقارنة مع عام 2015م، وقد نجم عن هذا الهبوط الحاد خسائر كبيرة في الأسواق، تركت أثارا سلبية على البلدان المصدرة التي تمثل صادراتها من النفط نحو 70–90% من ايراداتها الخارجية، "حيث بلغ اجمالي الصادرات النفطية من النفط الخام العماني والمكثفات (308,1) مليون برميل خلال عام 2016م بزيادة تقدر 5,5 عن العام الماضي، وكان متوسط سعر النفط العماني (56,45) دولار أمريكي، منخفضا بنسبة 45,3% عن متوسط سعر عام 2014م"(التقرير السنوي، 2015، ص7).

وقد انعكس هذا التراجع في الإيرادات على مشاريع التنمية الإقتصادية والاجتماعية ومستوى الرفاه العام، فقد ساهم النفط في حدوث تحولات إقتصادية وإجتماعية غير مسبوقة خلال

الاربع عقود الأخيرة، حيث استخدمت عائداته لتحديث البنية التحتية، وخلق فرص عمل، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية(حدة، 2016، ص42)، مما دفع تلك الدول لوضع إصلاحات هيكلية لجملة من سياساتها على المدى القصير، خاصة سياسات الدعم التي تكلفها مبالغ طائلة لمواجهة تحديات الأزمة.

أسباب الإنـهيار السريع لأسعار النفط

لقد كانت وراء تردي وانهيار أسعار النفط في عام 2014 ، جملة أسباب، وكان من أبرزها:

1. أدى الكساد الذي ضرب بعض دول العالم المستوردة للنفط وما تمر به الأسواق الكبرى، في كل من أوروبا والصين واليابان من ركود، إلى وجود خلل بين جانبي العرض والطلب، ففي الوقت الذي استمر فيه العرض كما هو، تراجع الطلب على النفط من قبل ألمانيا والصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. (رضوان، 2015، ص2).
2. قرار منظمة أوبك يوم 17 نوفمبر بعدم دعم السوق عن طريق تخفيض إنتاجها المستهدف عند 30 مليون برميل في اليوم، وهو من أهم العوامل المسؤولة عن انهيار أسعار النفط وبدلا من ذلك أعلنت أوبك عن الإبقاء على حصتها الحالية من الإنتاج. وهو ما تسبب في انخفاض الأسعار بصورة أكبر (الكيومي، 2015، ص15).
3. ومن الأسباب أيضا، تزايد الدور الأمريكي في الإنتاج العالمي للنفط وتحول الولايات المتحدة من واحد من أكبر مستهلكي النفط إلى واحد من أكبر منتجيه، و إرتفاع الدولار لمرات متتالية خلال عام 2014، و إعلان الدول المستهلة للطاقة عن تدابير للحد من الاستهلاك، فالصين

قررت تقليل كثافة استخدام الطاقة في الصناعات في عام 2015. . وبدأت العديد من دول الاتحاد الأوروبي خطة تقليص الطلب على الطاقة غير المتجددة بحلول عام 2020، كذلك اليابان التي سعت إلى تخفيض استهلاكها من الكهرباء بنسبة 10% بحلول 2030 (رضوان، 2013، ص2).

تداعيات الانخفاض على الإقتصاد العماني

لقد كان لاكتشاف خام النفط في باطن الأرض العمانية دور هام في تحويل هيكل الإنتاج في الإقتصاد الوطني من اقتصاد قائم على الكفاف يعتمد على قطاع الزراعة والأسماك (والذي لم يكن بأي حال يدر مردوداً مادياً ملحوظاً) إلى اقتصاد حديث يعتمد على تصدير النفط، وتؤدي فيه قوى العرض والطلب دوراً أساسياً في تحريك رأس المال وتحديد عمليات الإنتاج. وبفضل الموارد النفطية استطاعت السلطنة تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4% سنويا في الفترة 1995-2011 (الدليل الوطني للتنمية، 2013، ص9).

ولكن انخفاض أسعار النفط كان له تأثير سلبي على أداء الإقتصاد العماني، حيث تشير أغلب المؤشرات إلى أن الإقتصاد العماني يخسر يوميا بحدود 40 مليون دولار، مما يعني فقدان حوالي (14,6) مليار دولار أمريكي (5,7 مليار ﷼ عماني) حتى نهاية عام 2015م، مما يؤدي إلى حرمان صناديق الإحتياطي العام للدولة من (3 مليارات ﷼ عماني)، وذلك بعد تغطية كامل العجز في الموازنة العامة للدولة لعام 2015م. (أبو الرب، 2015، ص61)، حيث بلغ العجز في ميزانية عام 2016 (3.3 مليار ﷼ مقارنة بالعجز الفعلي لعام 2015م المقدر بنحو 5.4 مليار ﷼)، وقد تم تمويل العجز من خلال الاقتراض المحلي والخارجي بنسبة 47%، والذي تمثل في

إصدار صكوك وسندات تنمية وأذونات خزينة وقروض تجارية، وسحب من الاحتياطات المالية بنسبة 53% (الميزانية العامة للدولة، 2016، ص4). وتشمل التداعيات مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والاستثمارية وغيرها، وذلك على النحو التالي (الكيومي، 2015، ص15-16):

- سوق الأسهم والسندات: فأسواق الأسهم أكثر الأنشطة مرونة واستجابة لأي تغيرات اقتصادية تحدث على مستوى العالم، لذلك سجلت أسواق الأوراق المالية انخفاضاً بلغ (5409) نقطة وهو أدنى مستوى لمؤشر سوق مسقط للأوراق المالية، منذ 2012م.
- تأثر المحافظ الاستثمارية التابعة للبنوك التجارية والاستثمارية بخسائر مالية كبيرة جعلها تفقد جزءاً كبيراً من ربحيتها.
- تأثر صندوق التأمينات الاجتماعية وصندوق تقاعد الخدمة المدنية وصندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصندوق السيادي وصناديق الإستثمار الأخرى.
- وقف مد الكثير من المشاريع بالتمويل اللازم، على المستوى القصير.
- توقف الكثير من المشاريع الإنتاجية والخدمية على مواصلة العمل والإستمرار، الأمر الذي أربك سير خطط التوظيف وبالتالي زيادة عدد الباحثين عن العمل.
- التخوف من الوصول إلى مرحلة الكساد الإقتصادي لتراجع أنشطة القطاع الخاص وتقلص التمويل للمشروعات الإنتاجية من قبل الحكومة.

الجهود الحكومية لمواجهة الأزمة

ذكر وزير النفط والغاز العماني الرمحي (2016) أن عام 2015 كان مميزاً حيث بلغت فيه أسعار النفط أدنى مستوياتها، مما أثر تأثيراً سلبياً في جميع الدول المنتجة للنفط، فكان لابد

من اتخاذ التدابير العملية لتخفيف الانتكاسات السيئة على قطاع النفط دون المساس بالخطط المرسومة للاستكشاف والإنتاج، وذلك بهدف تقليل تكاليف الإنتاج وتحقيق أكبر عائد اقتصادي ممكن من ايرادات النفط رغم الظروف التي فرضها تدني أسعار النفط والتي طال أمدها، وأضاف أن الوزراة بذلت بعض المساعي على الصعيد الإقليمي والدولي في سبيل عودة أسعار النفط إلى مسارها الطبيعي في الإرتفاع، وذلك لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض، من خلال خفض إنتاج السلطنة من النفط والمكثفات ما نسبته من 5–10%، مؤملاً أن تتضافر الجهود الإقليمية والعالمية في تحقيق الاستقرار العادل لأسعار النفط .

كما أشار معالي وزير النفط والغاز إلى أن سلطنة عمان لا تنتمي إلى منظمة الأوبك ولا إلى الأوابك، إلا أنها تعمل بكل جهد من أجل عدم تدهور الأسعار النفطية، ففي عام 1986م قامت بخفض إنتاجها بمعدل8%، وفي عام 1989م قررت خفض إنتاجها بمعدل 5%.

وقد أكد على هذا التوجه في مواجهة الأزمات الإقتصادية صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، في خطبه السامية حيث قال: إن العالم الآن يعيش مرحلة التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي بأسره نتيجة لعدم استقرار الأوضاع الإقتصادية العالمية وضغوطها المستمرة على مختلف الدول، وإن ذلك ليتطلب منا جميعا وفي كل الأوقات أقصى درجات الوعي بطبيعة هذه التحديات وضرورة التعامل معها بمرونة تحد من تأثيراتها السلبية وتوفر قوة الدفع اللازمة للإستمرار في برامجنا الإنمائية[*]. (ال سعيد، 1988، ص229).

واعتمدت سياسة محاولة احتواء أزمة انهيار أسعار النفط، على منهجين دارت حولهما أغلب النقاشات المحلية في مجمل الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وهي كالاتي:

---

[*] كلمة صاحب الجلالة بمناسبة افتتاح الفترة الرابعة للمجلس الإستشاري للدولة 9/يناير/1988.

المنهج الاول: تنويع مصادر الدخل:

ويتمثل هذا المنهج في الخطة الخمسية التاسعة(2016-2020) وما تضمنتها من برامج وأهداف ومشاريع تسير بتوازن مع الانخفاض المستمر في أسعار النفط.

لقد سميت فترة إعداد الخطة بفترة التخطيط في ظل عدم اليقين، حيث تم وضع العديد من السيناريوهات التي تأخذ بجميع الاحتمالات والتغيرات في حركة الأسواق ومتابعة مايصدر عن المنظمات العالمية من تقارير وتقديرات للأسعار خلال الفترة التي سوف تشملها الخطة التاسعة 2016-2020، وقد أفادت أغلب التقديرات إلى استقرار الأسعار في حدود الـ50 دولار، وعلى ضوءها تم وضع مخطط الخطة التاسعة بحيث تكون الأسعار تصاعديا من 45-50-55"(السعدي، مقابلة: 2017/3/15).

إن خطة التنمية الخمسية التاسعة 2016-2020 (الأمانة العامة، 2016، ص14) تكتسب أهمية خاصة نظراً لكونها الخطة المكملة للرؤية المستقبلية 2020، وهي تمتد لإعداد الرؤية طويلة الأجل (عمان2040). ولقد تواكب إعداد الخطة مع مجموعة من التغيرات الإقليمية والدولية، يأتي في مقدمتها التقلبات الحادة في أسعار النفط، وتواتر موجات الصراع والتقلبات السياسية العنيفة في العديد من البلاد العربية، ودخول الإقتصاد العالمي في موجة من الركود إثر تراجع معدلات النمو في الإقتصادات المتقدمة والناشئة على السواء.

تقوم الخطة على الحوار مع الأطراف الفاعلة وتسترشد بالتجارب العالمية الناجحة، للتأكد من مدى مصداقية أهدافها ومرتكزاتها، ومن أجل ذلك عقدت العديد من الحلقات النقاشية التي امتدت إلى أكثر من 40 حلقة، استهدفت التعرف على مرئيات مختلف الوزارات والهيئات والجهات المسؤولة عن الاستراتيجيات القطاعية طويلة المدى خاصة ما يتعلق بالصناعات التحويلية، والنقل

والخدمات اللوجستية، والسياحة، والثروة السمكية، والتعدين، وقطاعات المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات وغيرها من القطاعات التنموية. (الصقري، مقابلة: 2017/3/20).

بالإضافة إلى تنظيم حلقات نقاشية مع الشباب لمعرفة تطلعاتهم وموائمة أهداف الخطة لمواجهة أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع. "فعملية خلق حوار مجتمعي حول قضايا الشأن العام أمر في غاية الأهمية عامة وليس في وقت الأزمات فقط، ومنها الأزمة النفطية، والمتصور أن مجلس الدولة ومؤسسات المجتمع المدني شريك في مسيرة الوطن ونهضته، لكن التحول المباغت والانهيار الحاد لأسعار النفط فاجأ الجميع ليس في السلطنة فقط وإنما في العالم بأسره، وبالتالي كانت الأزمة بحجمها الضخم أكبر من كل الرؤى وأسرع من كل المحاولات التي جرت لاحتوائها، وكل الإجراءات والتدابير التي وضعت وهي في مجملها حزمة من الإجراءات الإقتصادية التي تدخل في صميم حياة الناس والتي تستوجب نقاشا مجتمعيا جادا"(محمود، مقابلة: 2017/3/28).

أهداف الخطة حسب المرسوم السلطاني رقم2016/1.

1- استدامة واستقرار الإقتصاد الكلي بما يضمن سلامة الاوضاع الإقتصادية ويعزز ثقة المستثمرين-أفرادا ومؤسسات- في قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

2- تعزيز التنوع الإقتصادي، من خلال التوسع الرأسي في الأنشطة المعتمدة على النفط، والتوسع الأفقي بتنمية القطاعات الواعدة مثل: الصناعة التحويلية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والثروة السمكية، والتعدين، وتدريب القوى العاملة الوطنية.

3- توفير فرص عمل منتجة ومجزية للمواطنين.

4- تعزيز دور القطاع الخاص، وذلك باتخاذ التدابير والسياسات التي تؤهل هذا القطاع للقيام بدور رائد.

5- التركيز على البعد الاجتماعي في التنمية.

6- الاهتمام بتنمية المحافظات.

7- تطوير البحث العلمي والإبتكار.

8- تعزيز الاستدامة البيئية ومواجهة المخاطر الطبيعية.

9- تفعيل وإثراء الحياة الثقافية، وتعزيز دور المواطنة والهوية.

10- تطوير الأداء الحكومي وتعزيز اللامركزية، وتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية.

المنهج الثاني: تعديل السياسة الضريبية، وترشيد الانفاق:

ويقصد بالسياسة الضريبية مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي، بقصد تحقيق النفقات العمومية والتأثير على الوضع الإقتصادي والإجتماعي حسب التوجهات العامة للإقتصاد. (حسين وآخرون، 2016، ص337).

وقد حددت الميزانية العامة للدولة(2016، ص8)، العديد من الإجراءات والتدابير التي تنوعت ما بين رفع معدلات الضرائب المفروضة على القطاع الخاص والأفراد كرسوم خدمات عامة، وبين سبل لترشيد الانفاق الحكومي، وذلك للتقليل من حدة التأثيرات السلبية للأزمة النفطية، ومواجهة عجز الموازنة وتصحيح الأوضاع المالية، وشملت:

1. تحسين الإيرادات غير النفطية من خلال:

- رفع معدلات ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات.
- الحد من الاعفاءات الضريبية.
- رفع كفاءة تحصيل الضرائب وتفعيل الرقابة والمتابعة.
- تطبيق النظام المحاسبي الآلي الجديد لاحتساب الضريبة الجمركية في كافة المنافذ.

- تعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات الضريبية الجمركية.
- تحصيل رسوم المأذونيات وبطاقات العمل.
- تعديل تعرفة الكهرباء والمياه للإستخدامات التجارية والصناعية والحكومية.
- تعديل نسبة الرسوم على التصرفات العقارية والرسوم البلدية على الإيجارات.
- تعديل ضوابط تخصيص الأراضي (التجارية والسياحية والصناعية والزراعية).
- توحيد الرسوم الخدمية لبلدية مسقط وبلدية ظفار والبلديات الإقليمية.
- تعديل رسوم تسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة.
- تعديل الرسوم لبعض الخدمات المقدمة من الوزارات والوحدات الحكومية.

2. **ترشيد وتخفيض الإنفاق من خلال:**

- تعديل الأسعار المحلية لبيع الوقود بحيث تكون متوافقة مع الأسعار العالمية.
- وقف التوسع في الهياكل التنظيمية في الوزارات والوحدات الحكومية.
- تأجيل اسناد وتنفيذ المشروعات غير الملحة وغير الضرورية.
- إلغاء السيارات العائلية وسيارات الجولات المخصصة للوزراء والوكلاء وكبار المسؤولين.
- وقف تخصيص السيارات الحكومية لبعض المناصب وإعادة صرف علاوة نقل المقررة بموجب اللوائح المعتمدة.
- حظر استخدام السيارات الحكومية بعد ساعات الدوام الرسمي وتقنين صرف واستهلاك الوقود.
- مراجعة أسطول السيارات المتوفرة لدى كل وحدة حكومية بأنواعها المختلفة وفقاً للحاجة الفعلية وإعادة العدد الفائض إلى وزارة المالية حسب ما نص عليه المنشور المالي رقم (8) الصادر بتاريخ 2015/10/28.

- إسناد نقل وتوزيع البريد بين الوزارات الحكومية وفروعها المختلفة إلى شركة بريد عُمان وإلغاء جميع السيارات والمصروفات الإدارية المرتبطة بها.
- التكثيف من استخدام البريد الإلكتروني قدر الإمكان بين دوائر ومديريات وأقسام كل وزارة ووحدة حكومية وبينها وبين فروعها والتخلص من حركة وتنقل الأوراق والمستندات بين الدوائر والأقسام.
- تحويل بعض الأنشطة والخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص بموجب مناقصات.
- مهمات العمل الخارجية سواءً من حيث عدد المهام أو عدد الأعضاء أو أيام السفر، بحيث تكون في حدها الأدنى والضروري.
- الحد من التدريب الخارجي ما لم يكن ضروريا ومبررا.
- الالتزام بصرف تذكرة سفر غير قابلة للتحويل النقدي لكل موظف يوفد في مهمة رسمية أو للتدريب خارج السلطنة.
- الحد من الصرف على تكاليف الضيافة والاستضافات في الوزارات والوحدات الحكومية والمصروفات الإدارية والنثرية وكل المصروفات غير الضرورية.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتوفير استهلاك الكهرباء بإطفاء جميع الأنوار وأجهزة التكييف والأجهزة الكهربائية الأخرى في المكاتب والمباني الإدارية والمباني الأخرى التابعة للوزارات والوحدات الحكومية واستبدال المصابيح بأخرى من نوع (LED) الموفرة للطاقة.
- إسناد الأعمال المتعلقة بالصيانة والكهرباء والمياه والإصلاحات الطفيفة إلى مؤسسات القطاع الخاص وتخفيف الأعباء الإدارية والوظيفية على موازنة الوزارات والوحدات الحكومية.

ثانيا: الدراسات السابقة

1- دراسة شومان(1994). "دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام."

رصدت الدراسة النماذج الإرشادية ودراسة التأثير الإعلامي واتجاهات ونماذج عملية تكوين الرأي العام، وإشكاليات قياسه، كما هدفت الدراسة في جانبها التطبيقي إلى قياس دور الإعلام المصري تجاه أزمة الكويت خلال الفترة (18يوليو1990-2مارس1991) باستخدام تحليل المضمون بالتطبيق على صحيفتي الأهرام والشعب. وقد اثبتت النتائج أن وسائل الإعلام المصرية لعبت دورا كبيرا في تشكيل آراء أغلبية أفراد العينة رغم ضعف مصداقيتها لديهم، ووجدت الدراسة علاقة بين موقف الأقلية المعارضة للموقف الرسمي، وموقف جريدة الشعب، وأرجعت انخفاض ثقة المبحوثين في وسائل الإعلام المصرية أثناء الأزمة إلى طبيعة الأزمة ذاتها والنظام الإعلامي والثقافة السائدة، مما دعى غالبية المبحوثين إلى تعويض أزمة المصداقية بزيادة الإعتماد على الاذاعات الأجنبية الموجهة باللغة العربية وشبكة الاتصال الشخصي.

2- دراسة الكندي(1995) "تغطية الصحافة العمانية العربية اليومية لحرب الخليج الثانية 90-91.

اهتمت الدراسة بالتعرف على حجم اهتمام الصحافة العربية اليومية في سلطنة عمان بقضية حرب الخليج الثانية 90-91م. واعتمد الباحث في دراسته على منهج تحليل المضمون في تحليل عينة الدراسة المتمثلة في صحيفتي عمان والوطن، كشفت النتائج عن اعتماد الصحيفتين على وكالات الأنباء الإقليمية، والدولية من أجل الحصول على المواد المنشورة عن حرب الخليج الثانية نظرا لعدم امتلاك الصحيفتين ذلك الوقت لمراسلين لها في منطقة الحرب. وكانت وكالة

الأنباء رويترز في موقع الصدارة بنسبة 37%، تبعتها وكالة الأنباء الفرنسية ثم الألمانية وبعدها القطرية، ولم يكن لوكالة الأنباء العمانية ظهور كبير كمصدر أساسي للمعلومات سوى ما يشكل 4% من المصادر.

3- دراسة Brandon(1997): لسعات الواقع: التدفق الإخباري والرأي الإقتصادي

Brandon, H. & Norpoth H.(1997). "Reality Bites: News exposure and economic opinion".

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى وجود فرق بين الآراء التي يتبناها الأشخاص اللذين يتعرضون للأخبار الإقتصادية في الصحف والتلفزيون ومن لا يتعرض لهذه الاخبار، وهل تؤثر مشاهدة ومتابعة الأخبار الإقتصادية على تشكيل رأي الجمهور نحو القضايا الإقتصادية أم أن هناك عوامل أخرى تؤثر في تشكيل تلك الآراء. وللإجابة على هذه التساؤلات قام الباحثان بإعادة تحليل نتائج دراسة ميدانية أجريت على الجمهور في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1980-1988م والتي تتعلق بقياس آراء الجمهور حلو بعض القضايا والموضوعات الإقتصادية القومية، الإضافة إلى تحليل نتائج بحوث المشاهدين والقراء التي أجريت حول متابعة النشرات والأخبار الإقتصادية في نفس الفترة الزمنية، وقد أكدت نتائج الدراسة على أن دور وسائل الإعلام في تشكيل وتكوين آراء الجمهور نحو الموضوعات الإقتصادية دور ضعيف؛ وذلك لطبيعة تلك الموضوعات التي تعتبر خبرة يومية تمر بها الجماهير، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى وسائل الإعلام لتساعدها في تكوين رأي بشأنها.

4- دراسة ابراهيم(1998). "المتغيرات المؤثرة على دور الصحافة في تكوين الرأي العام في مصر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المتغيرات المؤثرة على دور الصحافة في تكوين الرأي العام المصري نحو قضيتي القانون رقم 93 والخصخصة، باعتبارهما قضيتين فرضتا نفسيهما على فترة الدراسة، وذلك من خلال مسح صحف الأهرام والأخبار والوفد والشعب والأهالي، والمقارنة بين مواقف الصحفيين والصحف وعينة من الرأي العام من القضيتين، وقد تكونت عينة الرأي العام من (430) مفردة، وتوصلت الدراسة على وجود علاقة سلبية بين الصحف المؤيدة للخصخصة وبين قرائها مما يدل على وجود تباين في الأولويات لدى الطرفين كما ثبتت صحة الفرض القائل بوجود متغيرات صحفية ومجتمعية تمارس تأثيراتها على دور الصحافة في تكوين الرأي العام.

5- دراسة حامد(2000). "دور المادة الاخبارية في التلفزيون المصري في تشكيل اتجاهات طلاب الجامعة نحو أداء الحكومة".

حددت الباحثة مشكلة الدراسة في قياس تأثير تعرض طلاب الجامعة للمواد الإخبارية في التلفزيون المصري -في فترات ترك فيها هذه المواد على انجازات الحكومة- على اتجاهاتهم نحو أداءها، بالمقارنة مع اتجاهاتهم في فترات لا يتم التركيز فيها على انجازات الحكومة، وذلك وصولا إلى تحديد دور المادة الاخبارية في تكوين اتجاهات ايجابية نحو أداء الحكومة، من خلال اختبار فروض نظرية التهيئة المعرفية في المجتمع المصري، وباستخدام منهج المسح، وقد أجريت الدراسة على فترتين عام 1999، ومن ضمن نتائجها انه تم التحقق من صحة فرضها الأول القائل بوجود

علاقة طردية بين حجم التعرض لقضية مسيطرة ذات مدلول إيجابي، وإيجابية تقييم أداء الحكومة في مجال تلك القضية.

6- دراسة فرج(2000). "دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع اسرائيل".

اعتمدت الدراسة في إطارها النظري على المتغيرات التي تقترحها نظرية دوامة الصمت، واهتمت أيضا بدراسة اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضيتي العلاقات مع اسرائيل ودراسة العوامل والمتغيرات التي تؤثر في تشكيل الرأي العام، وقد تكونت عينة البحث من (350) مفردة من مختلف فئات المجتمع، وأجريت الدراسة الميدانية خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر عام 1998م، اعتمد فيها الباحث على منهج تحليل المضمون، والملاحظة إلى جانب استخدامه أداة الاستبانة الموجهة لقياس الرأي العام. وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط بين اتجاه الصحف الحزبية نحو القضية واتجاهات الرأي العام حولها، وأنه كلما أدرك أفراد العينة معارضة الاتجاه السائد في المجتمع المصري للتطبيع زادت اتجاهاتهم المعارضة له، كما أن 75% من المواد الإعلامية التي عالجت القضية عارضت التطبيع مع اسرائيل بشكل واضح بينما أيدته 13% منها وجاءت 8% من هذه المواد محايدة وفي المقابل عارض 89% من أفراد العينة التطبيع وأيده 11% منهم.

7- دراسة بهنسي(2001). "مدى تأثير الاتجاه السائد بوسائل الإعلام المصرية على تشكيل اتجاهات الرأي نحو قضايا التحول الإقتصادي".

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاتجاه السائد في وسائل الإعلام على تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو قضايا التحول الإقتصادي ومقارنته بالتأثير المجتمعي، بالإضافة إلى التعرف على تأثير الاتصال الشخصي والمتغيرات المختلفة التي تتحكم في استعداد الأفراد للتعبير على آرائهم بشكل معلن.

كما حرص الباحث على اختبار فروض نظرية دوامة الصمت في ضوء اختلاف القضية والمجتمع، وينتمي هذا البحث للبحوث الوصفية والتي درس فيها الباحث ترتيب قضايا التحول الإقتصادي في وسائل الإعلام المصرية ولدى عينة من الجمهور وفقا لأهميتها النسبية والتعرف على مدى الاتفاق والاختلاف في هذه الأهمية بين وسائل الإعلام وبينها وبين الجمهور.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون، محللا الاخبار والتحقيقات والمقالات والحوارات الصحفية في صحف الاهرام والوفد والأهالي، كما اجرى الباحث دراسة ميدانية لعينة قوامها 400 مفردة من العاملين بالنقابات المختلفة وقد بلغ عددها 8 نقابات وتم سحبها بأسلوب طبقي بواقع 50مفردة في كل نقابة.

8- داسة (2001)Densi: التأثير المكثف لأخبار الركود الإقتصادي: التحليل المتتابع للاتصال الإقتصادي زمنيا في الولايات المتحدة،

Denis Wu & Others (2001)."The conditioned impact of recession news: a time –series analysis of economic communication in the united states,1987-199

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في اختبار العلاقة المركبة بين ثلاثة متغيرات هي: الوضع الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، إدراك الجمهور لهذ الوضع وإدراك الجمهور للوضع الإقتصادي والتغطية الإخبارية الإقتصادية وذلك في الفترة من يناير 1987 حتى مارس 1996م. وانطلق الباحثون في هذه الدراسة من فرض رئيس يؤكد وجود علاقة متبادلة بين المتغيرات الثلاثة وأن كل منها يؤثر في الاخر ويتأثر به فالسياسات الإقتصادية على سبيل المثال تتأثر بمطالب الجماهير وتؤثر هذه السياسات في خيارات الجماهير بعد ذلك.

وتوصلت الدراسة إلى أن اهتمام الجمهور بمتابعة الاخبار الإقتصادية يكون أكبر في حالة الركود الإقتصادي أو حدوث بعض الأزمات الإقتصادية. أيضا برهنت الدراسة على أن العلاقة بين المتغيرات تختلف باختلاف الأحداث الخاصة التي يمر بها المجتمع مثل الانتخابات – أزمات سياسية.

9- دراسة Hester & Gibson(2003): الإقتصاد وأجندة المستوى الثانوي: التحليل التتابعي الزمني للأخبار الإقتصادية والرأي العام حول الإقتصاد

Joe Bob Hester, Rhonda Gibson (2003). "The economy and second level Agenda setting: a time-series analysis of economic news and public opinion about the economy".

تعد هذه الدراسة من دراسات المستوى الثاني لوضع الأجندة حيث تركز على سمات الأخبار الإقتصادية واتجاهها بينما تهتم دراسات المستوى الأول بترتيب الأخبار والزمن المخصص لها. وتفترض الدراسة ثلاثة فروض رئيسية هي:

1- تتسم التغطية الإخبارية الإقتصادية في وسائل الإعلام الأمريكية بالسلبية وعدم الاهتمام بالأخبار الإيجابية.

2- الأخبار السلبية أكثر تأثيراً على اتجاه الجمهور نحو القضايا الإقتصادية بينما يظل تأثير الأخبار الإيجابية ضعيفاً.

3- الأخبار السلبية تؤثر بشكل كبير على ادراك الجمهور لمستقبل الأداء الإقتصادي، بينما لا يوجد تأثيرا للأخبار الإيجابية.

ولإثبات تلك الفروض قام الباحثان بتحليل التغطية الإعلامية للموضوعات الإقتصادية في وسائل الإعلام الأمريكية، بالاعتماد على منهج تحليل المضمون، وذلك بالتركيز على تحليل مضمون النشرة الإخبارية الرئيسية بشبكة (ABC)، بالإضافة إلى تحليل مضمون الأخبار الواردة بالصفحة الأولى لجريدة نيويورك تايمز، كذلك قام الباحثان بتحليل نتائج دراسات بحوث المستهلك

التي تجرى بشكل دوري وتحليل مؤشرات الأداء الإقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى اثبات صحة الفرض الأول حيث بلغت نسبة الاخبار السلبية حوالي 58% من العينة، وثبت صحة الفرض الثاني حيث كانت الاخبار السلبية أكثر تأثيرا على اتجاه الجمهور نحو القضايا الإقتصادية من الأخبار الإيجابية، أيضا أوضحت النتائج أن الاخبار السلبية كان تأثيرها أكبر على ادراك الجمهور لمستقبل الأداء الإقتصادي من الاخبار الإيجابية.

10- دراسة أبو جامع(2009). "معالجة الصحف الأردنية اليومية للشأن الإقتصادي: دراسة تحليلية ميدانية للفترة 2007/4/1 إلى 2008/3/30

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة معرفة مدى قدرة الصحافة الأردنية الإقتصادية على القيام بدورها الأساسي والمتمثل في توفير المعلومة (الخبر والتعليق والتقرير والتحقيق والمقال) بما يفسر ويوضح الحلول ويساعد القارئ العادي وليس المتخصص على استيعاب المستجدات والأحداث في كافة المجالات والنشاطات الإقتصادية، إضافة إلى معرفة مدى قدرة الصحف الأردنية على التأثير على قرائها وإقناعهم برسائلها الإعلامية، والمدى الذي يعتمد فيه هؤلاء القراء على هذه الصحف بإعمال نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي مستخدمة أسلوبي تحليل المضمون ومسح القراء، وطبقت الدراسة التحليلية على ثلاث صحف أردنية وهي: الدستور والرأي والغد، في الفترة من أول إبريل 2007 وحتى نهاية مارس 2008، بينما طبقت الدراسة الميدانية على جمهور القراء على 145 مفردة من قراء هذه الصحف في العاصمة الاردنية عمان.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج حول التغطية الكمية والكيفية للصحف اليومية الأردنية للشأن الإقتصادي، وآراء القراء في هذه التغطية، وقد تمثلت أهم الصعوبات حسب النتائج في ندرة الصحفيين الإقتصاديين المتخصصين وندرة قواعد البيانات الأساسية والمساحة، والتي تم مناقشة أسبابها ونتائجها، وقدمت بعض المقترحات لرفع مستوى أدائها، كما تمت التوصية بضرورة القيام بدراسات تبحث في بعض القضايا التي لم تكن بالإمكان التطرق اليها في ذات الدراسة، ومن أهم التوصيات: ضرورة إعادة ترتيب أجندة الصحف بما تقدمه للقارئ من مواد اقتصادية، سواء من حيث الكم أو الكيف، وأن لا يكون المحدد ف ذلك إمكانيات الصحف إنما التوازن في المصالح، مما يتطلب هيكلة الاستثمار وإدارة المؤسسة الإعلامية وإعادة هيكلة التوظيف للصحفيين والمحررين المختصين.

11- دراسة اللواتي(2009). "المضامين الإقتصادية في الصحافة اليومية العمانية دراسة في الخصائص والتحديات

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص المضامين الإقتصادية في الصحف اليومية العمانية الناطقة بالعربية، والمتمثلة في (عمان والوطن والشبيبة). وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستخدم منهج تحليل المضمون. وقد بلغت عينة الدراسة (12) عددا من كل صحيفة، بحيث يتم تمثيل كل شهر بعدد واحد خلال عام 2009.

كشفت النتائج عن اعتماد الصحف الثلاث على المندوب الصحفي كمصدر رئيسي للأخبار الإقتصادية بنسبة 36، 6% من اجمالي المصادر. في حين بلغت نسبة المواد غير محددة المصدر 21، 66%، كما بينت النتائج ارتفاع نسبة المواضيع الإقتصادية التي تعدها

المؤسسات الحكومية والخاصة، بواقع 10، 13%، كما انخفضت نسبة المواضيع التي تعتمد على وكالة الأنباء العمانية كمصدر للمعلومات، في مقابل اعتماد الصحف العمانية على وكالة رويترز كمصدر للأخبار الإقتصادية الدولية، بينما انخفضت نسبة المواضيع الإقتصادية المأخوذة من وكالات الأنباء العربية.

12- دراسة Remund(2010): الكشف عن دور تغطية الأخبار الإقتصادية في شعور المواطنين بالرفاهية الإقتصادية

Remund, D(2010). Beyond Exposure: Exploring the Role of Economic News Coverage in People Sense of Economic Well-being"

استهدفت الدراسة تحليل تقييم المواطنين لتغطية وسائل الإعلام للأخبار الإقتصادية أثناء أزمة الركود في عام 2009، وكذلك دراسة تأثير عدد من المتغيرات الرئيسة على شعور المواطنين بالرفاهية الإقتصادية، وهي: التعرض لوسائل الإعلام، مستوى التركيز على الأخبار الإقتصادية، تقييم نوعية تغطية وسائل الإعلام لأخبار الإقتصاد، وأخيرا المؤشرات الإقتصادية الحقيقية على مستوى المجتمع المحلي.

اعتمدت الدراسة على إجراء مسح ميداني من خلال التلفون على مستوى ولاية كارولينا الشمالية في خريف 2009 أثناء ذروة الركود العظيم، وقد اختار الباحث عينة عشوائية من 414 مفردة من المراهقين من سن 18 فما فوق.

كشفت النتائج أن المراهقين عينة الدراسة يرون أن وسائل الإعلام في أثناء أزمة الركود قدمت نوعية أفضل من التغطية الإخبارية الإقتصادية للأزمة بشكل أكبر من التغطية التي تنطوي

على الأخبار بالمواقف الحزبية من السياسات الإقتصادية، كما خلصت إلى أن الأوضاع والظروف الإقتصادية في العالم تلعب دورا كبيرا في شعور المواطنين بالرفاهية الإقتصادية بشكل أكبر من تعرضهم لوسائل الإعلام واهتمامهم ونوعية الأخبار الإقتصادية التي يتابعونها.

13- دراسة (2010)Goidel: مصادر الأخبار الإقتصادية والتوقعات الإقتصادية

Kirby Goidel (2010). Sources of Economic news and Economic Expectations.

استهدفت دراسة الكيفية التي تؤثر بها تغطية الأخبار الإقتصادية المحلية في التقييمات الفردية للاقتصاد، واعتمدت الدراسة على دراسة أبحاث سابقة تناولت مجموعة واسعة من مصادر الأخبار التي شملت (أخبار الشبكة الوطنية، الصحف الوطنية، الاخبار التلفزيونية المحلية، الصحف المحلية). استخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون للتغطية المحلية والقومية لأخبار الإقتصاد خلال الفترة من أكتوبر 2003م حتى مايو 2004، إضافة إلى دراسة ميدانية على عينة من 500 مفردة من السكان البالغين في ولاية لويزيانا الأمريكية.

أظهرت النتائج أن التقييمات والتوقعات الفردية الخاصة باقتصاد الولايات المتحدة ارتبطت بتغطية الشبكة الوطنية للأخبار الإقتصادية، وكذلك التلفزيون المحلي، إضافة إلى دور الصحافة المطبوعة في التأثير في بناء توقعات ظروف العمل في المستقبل.

كما خلصت الدراسة إلى وجود اختلافات مهمة في التغطية الإقتصادية عبر وسائل الإعلام المختلفة وتأثير هذه الاختلافات في التوقعات الإقتصادية، حيث أن التعرض لمصادر

مختلفة من المعلومات الإقتصادية له تأثيرات مختلفة وبشكل كبير على التوقعات الإقتصادية، مما يشير إلى دور أكثر تعقيدا ودقة لوسائل الإعلام في تشكيل التصورات الإقتصادية.

14- دراسة Yang(2010): صراع الثقة: التغطية الاخبارية الصينية للأزمة الإقتصادية العالمية

Yang, T. (2010). A Battle of confidence: Chinese news coverage in the Global Economic crisis.

استهدفت دراسة العلاقات المعقدة بين كل من وسائل الإعلام الإقتصادية الصينية والأوضاع الحقيقية وتصورات الجمهور حول الإقتصاد من خلال تحليل مضمون ست صحف صينية و19 برنامجا تلفزيونياً دولياً بشأن تغطيتها للأزمة المالية العالمية خلال الفترة من ديسمبر 2007 حتى نوفمبر 2009.

كشف النتائج أن أخبار البورصة والسياسات الحكومية كانت أكثر الموضوعات الإقتصادية التي غطتها الصحف الصينية، وأن التقارير الإخبارية الإقتصادية في الصفحات الأولى بالصحف الصينية كانت أكثر إيجابية من التقارير المنشورة في الصفحات الداخلية، وأن صحف الحزب الشيوعي الصيني كانت أكثر ايجابية في تغطية الأزمة من الصحف الأخرى، كما أن الأخبار الإقتصادية المحلية كانت أكثر إيجابية من الأخبار المرتبطة بالدول الأخرى في الصحف الصينية.

كما كشفت النتائج عن تحيز إيجابي في وسائل الإعلام الصينية، وأظهرت أن تغطية التلفزيون الدولية للأزمة الإقتصادية قدمت الإقتصاد الصيني الفعلي بشكل أكثر دقة من وسائل الإعلام الصينية الأخرى.

15- دراسة شحدة(2012). "معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الإقتصادي: دراسة تحليل المضمون".

استهدفت الدراسة التعرف على التغطيات الصحفية والأحداث الإقتصادية وقضاياها في الصحف اليومية الصادرة في المملكة العربية السعودية، وإعطاء صورة واضحة عن طبيعة تلك التغطيات وحجمها وطرق معالجتها للشأن الإقتصادي، بالإضافة إلى معرفة قدرتها على القيام بدورها الأساسي المتمثل في توفير المعلومات وتقديم الحلول ومساعدة القارئ على استيعاب المستجدات والأحداث في المجالات والأنشطة الإقتصادية كافة، والتعرف على سمات المضمون الإقتصادي في الصفحات الإقتصادية وخصائصها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، مستخدمة أسلوب تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي، وجرى التحليل على عينات من الصحف السعودية ممثلة في كل من صحف: عكاظ، الرياض، اليوم، خلال الفترة من 1 إبريل 2010 وحتى 30 مارس 2011.

توصلت النتائج إلى أن الصفحات الإقتصادية السعودية اليومية أولت الجانب الإخباري الأهمية الكبرى، ولم تهتم بالدرجة نفسها بالتفسير والتحليل، كما بينت النتائج بالدرجة أن الصحف قد تنشر مواد دون الإشارة إلى مصدر المادة التحريرية، ويعد هذا سببا من أسباب أزمة المضمون، كما أظهرت النتائج أن مؤسسات القطاع الخاص ترتب مضمون الصفحات الإقتصادية في

الصحافة السعودية اليومية وفق ما تتمتع به من تأثير قوي على محتوى المضمون، وأن العلاقة بين النظام الإقتصادي والمؤسسات الصحفية تتسم بالتعاون إلا أنها تفتقد إلى التوازن، وخلصت الدراسة إلى ضعف الصحافة الإقتصادية في الصحف اليومية مما يحول بينها وبين القيام بدورها ومسئوليتها تجاه المجتمع.

16- دراسة زودة(2012): دور الاعلام الإجتماعي في صناعة الرأي العام-الثورة التونسية أنموذجا

هدفت الدراسة الى جمع معلومات ومعطيات ميدانية حول الثورة التونسية وعلاقة الاعلام الاجتماعي بتحريك هذه الثورة وتصديرها الى الكثير من الأقطار العربية، كذلك تحديد الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام الاجتماعي في تشكيل الرأي العام التونسي وتعبئته وتحريكه نحو اسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن علي. كما سعت الدراسة الى معرفة مدى حضور وسائل الاعلام البديلة و وسائل الاعلام التقليدية في الحياة اليومية للمواطن التونسي، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي من خلال قياس اتجاهات الرأي العام التونسي، مستخدما الصحيفية الاستقصائية كأداة للبحث.

وخلصت الدراسة الى عدة نتائج ابرزها، أن موقع الفيسبوك يعد أكثر شبكات الاعلام الاجتماعي استخداما لدى المبحوثين، وأن أكثر من نصف المبحوثين يتعرضون لمواقع الاعلام الاجتماعي بصورة مستمرة بنسبة 55%، كذلك أكثر من ثلثي المبحوثين يرون أن وسائل الاعلام الاجتماعي تعبر عن الواقع بصدق بنسبة 79.68%، وأنهم كانوا يتعرضون لتلك الوسائل بصفة دائمة وأن المدونين قادرين على تغيير النظام، كما بينت النتائج أن مواقع الاعلام الاجتماعي

ساهمت في صناعة الرأي العام التونسي وتوجيهه صوب خدمة صالح الثورة التونسية، ولكنها لم تصنع الثورة وإنما ساهمت بشكل كبير فعال ومباشر في إنجاحها.

17- دراسة المياحي(2013). "معالجة الصحافة العمانية اليومية لقضايا حقوق الإنسان."

هدفت الدراسة إلى كشف وتحليل وتفسير حجم ونوعية اهتمام صحيفتي (عمان والزمن) بقضايا حقوق الإنسان المحلية والعربية والدولية، والمقارنة بينهما في هذا الاهتمام، واستخدم الباحث منهج تحليل المضمون، أداة رئيسة لجمع وتحليل البيانات الخاصة بمحتوى المادة الصحفية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، واستخدم أداة المقابلة غير المقننة بهدف تحقيق أهداف الدراسة وتفسير نتائجها. وقد أوضحت الدراسة غياب العديد من قضايا حقوق الإنسان في صحف الدراسة، وندر معالجة البعض منها، وأن المسيطر على المعالجة هو ملاحقة الأحداث أكثر من الاتجاه إلى تأسيس وعي عام بحقوق الإنسان، واقتصرت معالجات الصحفيين والكتاب على اجتهادات فردية تغيب عنها المسميات الصحيحة التي وردت في الإتفاقيات الدولية، وفي وثائق الهيئات والمؤسسات واللجان العاملة في مجال حقوق الإنسان. كما أكدت الدراسة على ندرة الصحفيين المتخصصين في قضايا حقوق الإنسان

18- دراسة الهوتي(2013). "مصادر الأخبار في الصحافة العمانية اليومية".

تهدف الدراسة إلى كشف وتحليل واقع استخدام الصحافة العمانية العربية اليومية للمصادر الإخبارية المختلفة، وتفسير هذا الاستخدام في ضوء إمكاناتها المادية، والبشرية، وطبيعة ملكيتها. وقد استخدمت الدراسة استمارة تحليل المضمون أداة لجمع البيانات. وتوصلت النتائج إلى ارتفاع نسبة اعتماد الصحيفتين (عمان والوطن) على المصدر الخارجي، والمصدر غير المحدد مقارنة

بالمصدر الذاتي. وكشفت الدراسة ارتفاع نسبة المصادر الصانعة للخبر في صحف الدراسة، في حين انخفضت نسبة المصادر الارشيفية بشكل كبير، كذلك انخفضت نسبة اعتماد الصحيفتين على وكالة الأنباء العمانية مقابل ارتفاع نسبة الاعتماد على وكالات الأنباء الدولية.

19- دراسة البلوشي(2013). "تغطية الكوارث الطبيعية في الصحافة العمانية العربية اليومية".

تسلط الدراسة الضوء على تغطية الصحافة العمانية العربية اليومية للصحف (الوطن، عمان، الشبيبة) للإعصارين اللذين تعرضت لهما السلطنة في عامي 2007م و2010م، وهدفت الدراسة إلى تحليل التغطية الصحفية قبل وأثناء وبعد الأزمة الطبيعية، ومن ثم إجراء مقارنة بين الصحف، اعمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون؛ لوصف وتحليل المعالجة الصحفية للإعصارين، من حيث حجم ونوعية الاهتمام. وخلصت الدراسة إلى وجود نوعين من المؤشرات، الأول داعم لفكرة استفادة صحف الدراسة من تغطية الإعصار الأول "جونو" والمؤشر الثاني، يذهب إلى عدم استفادة صحف الدراسة من تجربة تغطية الإعصار الأول. وأن ما دعم المؤشر الأول نتائج تحليل موقع النشر من الصحيفة، حيث زاد اهتمام الصحف بالنشر عن الإعصار في الصحف المهمة. وزيادة تمثيل مواضيع مهمة قبل الاعصار، وتطوره وزيادة الاهتمام بالضحايا، أما المؤشر الثاني فقد دعمته نتائج تحليل نسبة المساحة المخصصة للنشر، وظهر في تقلص عدد الأنماط التحريرية المستخدمة في التغطية وتنوعها، وتراجع المعالجة التحليلية في تغطية إعصار (فيت)، وانخفاض اعتماد صحف الدراسة على كتاب المقال، إلى جانب الاعتماد على المصادر الصانعة الرسمية على حساب مصادر أخرى مثل الخبراء والمواطنين و شهود العيان والقيادات الدينية. كما بينت النتائج غياب رؤية واضحة ومحددة ومستندة إلى استراتيجية معينة وتخطيط

مدروس، فلم تتعدى المؤشرات الإيجابية عن كونها فروق بسيطة ونسب ضئيلة لم ترق بالمعالجة الصحفية إلى المستوى الذي يتناسب وحجم الحدث.

20- دراسة مجدي(2013). بعنوان "أطر معالجة قضايا الإقتصاد المصري في الصحافة المحلية والدولية: دراسة مقارنة في الفترة من يوليو 2004 حتى يوليو 2007".

تناولت الدراسة أطر التغطية الصحفية التي قدمتها صحف: العالم اليوم، والاهرام الإقتصادي، والوفد، والأهالي، والفاينانشيال تايمز، والايكنومست، والنيويورك تايمز، لقضايا الإصلاح الإقتصادي في مصر في الفترة من يوليو 2004 حتى يوليو 2007، لأن بداية الفترة الزمنية تمثل بداية المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي أعلنت عنه الدولة آنذاك، ونهاية الفترة الزمنية للدراسة بداية لخطة خمسية جديدة وضعتها الحكومة آنذاك.

وقد أظهرت نتائج التحليل تراجع وظائف الإعلام الإقتصادي لدى صحف الدراسة مثل الشرح والتفسير التحليلي وتقديم رؤية مستقبلية للوضع الإقتصادي، فبالرغم من أن لغة الإقتصاد هي رقمية وتحتوي على العديد من المصطلحات، فلا توجد جهود تذكر لتيسير هذه اللغة على القراء، فالتقارير المنشورة في صحف الدراسة المحلية تنشر بدون تعليق أو تعريف بأبرز المصطلحات التي يحتوي عليها التقرير، إلى جانب غياب موضوعات الأنشطة الإقتصادية من تجارة وصناعة في المحافظات، الأمر الذي يوضح وجود انحياز للمركزية.

كما كشفت نتائج الدراسة عن اهتمام الصحافة المحلية بمناقشة قضايا الإصلاح السياسي بمعزل عن التطورات الإقتصادية، بينما أكدت الصحف الدولية أن الإصلاح السياسي هو الضمان

الأساسي لنجاح الخطط الإقتصادية، كما بينت النتائج انشغال التغطية الصحفية بالتعبير عن وجهة نظر الحكومة أكثر من الاهتمام بقضايا التنمية الإقتصادية.

21- دراسة Lichka(2013): ما حقيقة الإعلام الجماهيري الإقتصادي. مقارنة الأخبار الإقتصادية بالواقع الإقتصادي في الأخبار الألمانية

Juliane Lichka (2013). How Real is Economic Mass Media Reality, comparing the Real Economy and Economic news in German news outlets

استهدفت الدراسة مقارنة موضوعات التغطية الإقتصادية لوسائل الإعلام الألمانية بالوضع الإقتصادي الحقيقي، بالتطبيق على إذاعة الخدمة العامة برنامجي Major evening(ARD News, (Tagesschau، وZDF Heute، و برنامج إذاعي تجاري، إضافة إلى صحيفتين يوميتين ومجلة خلال الفترة من 2002 حتى 2011.

وكشفت النتائج تحيز التغطية الإخبارية الإقتصادية في الإذاعة التجارية وصحافة التابلويد، وأن الأخبار الإقتصادية في وسائل الإعلام الألمانية عموما عكست حالة الإقتصاد في الواقع بشكل جيد، وأن هذه التغطية تؤثر في عملية صنع القرار الإقتصادي.

كما أظهرت النتائج حرص الجمهور الألماني على مشاهدة البرامج الإخبارية المسائية وقراءة الصحف الجادة، وأنهم يرون أن صحف التابلويد لا ينبغي استخدامها كمصدر رئيسي للمعلومات الإقتصادية لتركيزها على أسلوب الإثارة في التغطية.

22- دراسة المحذورية(2015). "تطور الصحافة العمانية 1971-1975".

هدفت الدراسة إلى التأريخ للمرحلة الأولى من تاريخ الصحافة العمانية المعاصرة، بما تضمنه من صحف وصحفيين وظواهر صحفية خلال فترة الدراسة، والتعرف على رواد الصحافة العمانية في تلك الفترة، إلى جانب تحليل خصائص ومضامين الصحافة العمانية العربية اليومية لصحيفتي (الوطن وعمان). وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، ومنهج المسح باستخدام استمارة تحليل المضمون، التي قامت على الحصر الشامل لكل أعداد الصحيفتين خلال الفترة المدروسة. حيث خلصت الدراسة إلى أن الفترة من 1971-1975م تمثل المرحلة الثالثة من تاريخ الصحافة العمانية، والتي تتمثل بدورها بداية الصحافة العمانية المعاصرة في سلطنة عمان مع بداية عصر النهضة. بينت الدراسة أن صحيفة الوطن اعتمدت في تأسيسها ونشأتها على شخصيات عمانية في المقام الأول، أما صحيفة عمان اعتمدت على طاقم من الصحفيين العرب وتحديدا من المملكة الأردنية الهاشمية، مع ثلاثة محررين عمانيين.

وأظهرت نتائج تحليل المضمون أن كلا الصحيفتين كانتا تملكان إمكانات مهنية جيدة، واعتمدتا على أنواع مختلفة من الفنون الصحفية، كالتحقيق والحوار والمقال والخبر، واهتمت صحيفتي الدراسة بنشر المواد الإعلامية أكثر من المواد الإعلانية. وجاءت الموضوعات المحلية في المرتبة الأولى من بين الموضوعات الدولية والإقليمية، وكان الاعتماد الأكبر على المحرر الصحفي كمصدر أساسي في استقاء الأخبار.

23- دراسة الريامية(2017): معالجة الصحافة العمانية اليومية العربية لأزمة انخفاض أسعار النفط.

طرحت الدراسة دور الصحافة الاقتصادية والنفطية في معالجة أزمات انخفاض أسعار النفط، وآثارها والحلول الممكنة لتفاديها مستقبلا، وذلك من خلال اعتمادها على منهج تحليل المضمون للصحف العمانية اليومية العربية (عمان والوطن والشبيبة و الزمن)، واشتملت عينة الدراسة على 240 عدد بواقع 48 عدد من كل صحيفة في الفترة من 1/يوليو/2015م- 30/يونيو/2016م، وقد استخدمت اعتمدت الدراسة على استقصاء الموضوعات المنشورة في مختلف الفنون الصحفية وتحليلها ومقارنتها.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أبرزها، تصدر صحيفة عمان الصحف التي شملتها الدراسة في الاهتمام بأزمة أسعار النفط من حيث المساحة التي خصصتها، لمختلف الفنون الصحفية التي تناولت الأزمة، تلتها صحيفة الرؤية، كما أن الأنماط التحريرية التي استخدمتها صحف الدراسة الخمس في معالجة الأزمة كانت متنوعة، ولم تهتم صحف الدراسة بالأدوار الكبيرة التي كان من الممكن أن تلعبها بعض الأنماط التحريرية، مثل الحديث الصحفي بشقيه الخبري والرأي، كما كشفت النتائج غياب المقالات الافتتاحية التي تتحدث عن الأزمة في بعض الصحف، كما اوضحت النتائج عدم استعانة صحف الدراسة بوسائل الإعلام الجديد، المتمثلة في مواقع الإنترنت الرسمية وغير الرسمية، والشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك وتويتر وغيرها.

وكشفت نتائج التحليل الكيفي لمواد الرأي في صحف الدراسة اهتمامها بذكر التداعيات التي أثرت على المواطن العادي كوقف الترقيات والمكافآت وعملية التوظيف.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

أكد الدراسات السابقة على وجود تأثير قوي لنوعية المعالجة الإعلامية للأزمات الإقتصادية على الرأي العام، وقدرتها على تشكيل اتجاهاته نحو تلك الأزمات بما توفره من معلومات، حيث أوضحت دراسة مجدي(2013) التي استخدمت نظرية الأطر الإخبارية للتعرف على مدى قدرة الصحف المحلية على طرح ومعالجة قضايا الإصلاح الإقتصادي، وأن هذه الصحف ساهمت في إمداد الأفراد بالمعلومات أكثر من اهتمامها بالتفسير والتحليل والمناقشة للأزمة.

واختارت دراسةRemund(2010) أن تتعرف على تقييم القراء لتغطية وسائل الإعلام للأخبار الإقتصادية أثناء الأزمات الإقتصادية العالمية، من خلال معرفة تأثير عدد من المتغيرات الرئيسية على شعور القراء بالرفاهية الإقتصادية، وقد اعتمدت أغلب الدراسات على المنهج الوصفي بشقيه التحليلي والميداني.

حيث تتفق دراسة الباحثة ودراسة شومان(1994) في أن كليهما بحثا في دور الإعلام في تكوين الرأي العام، إلا أن مايميز دراسة الباحثة هو اعتمادها المنهج الوصفي بأسلوب المسح لمعرفة دور الصحافة العمانية من خلال الجمهور، وتحديداً في تشكيل اتجاهات الرأي العام عن قضية اقتصادية محددة وهي إجراءات الحكومة إزاء أزمة انخفاض أسعار النفط في عام 2014. وهذه قريبة من دراسة Brandon(1997)، التي سعت لمعرفة أثر التدفق الإخباري والرأي الإقتصادي على آراء الجمهور العام.

كما اتفقت مع دراسة ابراهيم(1998) كون الدراستين بحثت في المتغيرات المؤثرة على دور الصحافة في تكوين الرأي العام إلا أن ما يميز دراسة الباحثة هو تحديدها لقضية اقتصادية خطيرة وهي أزمة انخفاض أسعار النفط.

واتفقت الدراسة مع دراسات الكندي (1995)، وحامد(2000)، وفرج(2000)، وبهنسي(2001)، في كونها جميعها بحثت دور الإعلام أو الصحافة تحديداً في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضايا معينة، وأغلب الدراسات أعلاه كانت قراءة لمضمون الصحافة، بينما تميزت دراسة الباحثة بأنها قدمت قراءة لمدى تأثير الصحافة من خلال جمهور الصحافة نفسه.

أما دراسة أبو جامع(2009) فقد تخصصت في البحث عن معالجة الصحافة الأردنية اليومية للشأن الإقتصادي بشكل عام دون تحديد موضوع اقتصادي معين، في حين دراستنا موضوعا بعينه، ولكن الرداستين تلتقيان بمحور الإهتمام الاقتصادي، وقريب من ذلك جاءت دراسة Densi(2001) والتي بحثت في التأثير المكثف لأخبار الركود الإقتصادي في الولايات المتحدة، وهي دراسة تحليلية عن مدى تأثير الأخبار في رأي الجمهور، كما جاءت في السياق ذاته دراسة Hester & Gibson(2003)، والتي ركزت على التحليل التتابعي الزمني للأخبار الإقتصادية والرأي العام حول الإقتصاد، ومثل ذلك دراسة شحدة(2012).

أما دراسة اللواتي(2009) فقد جاءت للبحث في المضامين الإقتصادية في الصحافة اليومية العمانية، وهي تشترك ودراسة الباحثة في كون موضوعيهما هو الاقتصاد، إلا أنه تبقى دراسة الباحثة أكثر تحديداً وتفصيلاً. بينما جاءت دراسة Remund(2010) ودراسة

Yang(2010) للكشف عن دور تغطية الأخبار الإقتصادية تغطية الأزمات، وشعور المواطنين بالأمن الإقتصادي.

بينما جاءت دراسة البلوشي(2013) لتسلط الدراسة الضوء على تغطية الصحافة العمانية العربية اليومية للصحف (الوطن، عمان، الشبيبة) للإعصارين اللذين تعرضت لهما السلطنة في عامي 2007م و2010م، وهي أزمة حقيقية تمس أمن الناس، وهي أزمة خطرة جداً، لكنها طارئة بطبيعة الحال، إلا أن الأزمة التي عالجتها دراسة الباحثة، اتخذت أمداً أطول، لذلك كانت معالجتها مبنية على رأي الجمهور العام.

أما دراسة Lichka(2013)، فقد جاءت لبيان حقيقة الإعلام الجماهيري الإقتصادي، مستهدفة مقارنة موضوعات التغطية الإقتصادية لوسائل الإعلام الألمانية بالوضع الإقتصادي الحقيقي، بينما دراسة الباحثة كانت عن اتجاهات الرأي العام إزاء أزمة انخفاض أسعار النفط.

وقد توافقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة الريامية (2017) والتي هدفت إلى بيان معالجة الصحافة العمانية لأزمة أسعار النفط، إذ أكدت الدراستان على تصدر صحيفة عمان في الاهتمام بأزمة أسعار النفط من حيث المساحة التي خصصتها، لمختلف الفنون الصحفية التي تناولت الأزمة، تلتها صحيفة الرؤية، كما أكدت الدراستان على عدم استعانة صحف الدراسة بوسائل الإعلام الجديد في تناول أخبار أسعار النفط.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- التعرف إلى الأطر النظرية المستخدمة في بحوث الإعلام الإقتصادي.

- استطاع الباحث تحديد النظريات العلمية التي يدرس على أساسها دور الصحافة العمانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، وهي نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، والتي أثبتت فعاليتها في معرفة نوع العلاقة التي تربط وسائل الإعلام بالجمهور والمجتمع، ونظرية ترتيب الأولويات (الأجندة)، ونظرية تطبيقات سبين.
- أضافت الدراسات السابقة للباحث جوانب وأبعاد معرفية ومنهجية مهمة، ساعدت في وضع تصور الدراسة وتحديد مشكلة البحث وإضافة معلومات عن مشكلة البحث وتطويرها.
- كذلك ساهمت في تحديد أهمية البحث وأهدافه وتساؤلاته.
- كما أسهمت مراجعة الدراسات السابقة على المستوى الاجرائي في صياغة تساؤلات الدراسة وتحديد المنهج العلمي المناسب وأدوات جمع وتحليل البيانات.

الفصل الثالث

الطريقــة والإجراءات

الفصل الثالث

(منهجية الدراسة) الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطرق والإجراءات المزمع إتباعها في هذه الدراسة، من أجل تحقيق أهدافها والإجابة على أسئلتها، وذلك من خلال توضيح منهجية الدراسة ومجتمعها وأفرادها والأدوات التي استخدمت فيها وكيفية تطويرها والأساليب التي تم استخدامها، للتحقق من صدقها وثباتها، إضافة لتوضيح متغيرات الدراسة وإجراءاتها والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل بياناتها للتوصل إلى نتائجها.

1- منهج الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية والتي تستهدف دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقاتها والعوامل المؤثرة فيها، كما يقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، وذلك بهدف التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره (عليان، 2007، 52).

كما أنه منهج منظم للحصول على المعلومات والبيانات وأوصاف الظاهرة وموضوع الدراسة بهدف تكوين قاعدة أساسية من البيانات في موضوع معين (سمير، 1995، 147).

2- مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة جميع مفردات أو وحدات الظاهرة تحت البحث فقد يكون المجتمع مكوناً من سكان مدينة أو مجموعة من الأفراد في منطقة ما(النعيمي، واخرون، 2009، ص79).

يتكون مجتمع الدراسة من سكان ولاية بوشر بمحافظة مسقط والبالغ عددهم 70,368 (مركز الإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، 2015) ، منهم 36,361 ذكور و 34,007 إناث. وتم اختيار عينة قوامها (400) مفردة موزعة بالتساوي بين الذكور والإناث.

ومجتمع الدراسة هنا يشمل جمهور القراء والمقيمين في ولاية بوشر بسلطنة عمان. ويعود سبب اختيار هذه الولاية لأنها تضم أغلب المؤسسات الحكومية ومراكز صنع القرار الإقتصادي والسياسي بالدولة إلى جانب كبريات الشركات ومؤسسات القطاع الخاص الشريكة في وضع الحلول والاستراتيجيات للتقليل من آثار وتداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط، كذلك تحتوي على تنوع في سكانها بحكم الهجرة الجماعية من الريف إلى المدينة خاصة بين المتعلمين منهم طلبا للوظيفة ومستوى معيشي أفضل، وهي تمثل مركزية لمجلس عمان الذي يضم مجلس الدولة ومجلس الشورى إلى جانب المجلس البلدي لولاية بوشر.

3-عينة الدراسة الميدانية:

في هذه الدراسة تم استخدام العينة العشوائية الطبقية، والتي يُقصد بها: العينة التي تؤخذ من خلال تقسيم وحدات المجتمع إلى طبقات متجانسة واختيار عينة عشوائية بسيطة أو منتظمة أو قصدية من كل منها. وكانت العينة (400) بحسب جدول تحديد العينات في الملحق رقم(10).

وتتلخص الطريقة بتحديد حجم العينات الجزئية المتناسبة من كل طبقة على أساس المعادلة (النعيمي، واخرون، 2009، ص93):

$$\text{حجم العينة الطبقية} = \frac{\text{حجم الطبقة}}{\text{حجم المجتمع}} \times \text{حجم العينة}$$

تستخدم هذا النوع من العينات عندما يكون هناك تباين (عدم تجانس) واضح في مجتمع الدراسة، بحيث يمكن تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعات أو طبقات بناءً على هذا التباين. تضمن العينة الطبقية للباحث أن يتم تمثيل كل من المجموعات المتجانسة في مجتمع الدراسة، ويساعد التجانس داخل المجموعات المختلفة على الحد من أخطاء المعاينة.

جدول رقم(3-1)

توزيع عدد السكان حسب الأحياء والحلل السكنية في ولاية بوشر بمحافظة مسقط*

الحي	ذكور	النسبة	توزيع العينة	اناث	النسبة	توزيع العينة	المجموع
الأنصب	848,1	%5	10	1,770	%5	10	3,618
الخوير الجنوبيه	984,6	%19	38	6,050	%18	36	3,034
الخوير الشمالية	,3022	%6	12	2,154	%6	12	4,456
الصاروج	851	%2	4	749	%2	4	1,600
العذيبة الجنوبية	287	%1	2	171	%1	2	458
العذيبه الشمالية	2,017	%6	12	1,964	%6	12	3,981
الغبرة الجنوبية	2,366	%7	14	2,177	%6	12	4,543
الغبرة الشمالية	9,165	%25	25	8,492	%25	50	17,657
بوشر	6,211	%17	34	6,063	%18	36	12,274
غلا	1,188	%3	6	1,207	%4	8	2.395
مدينة الإعلام	1,563	%4	8	1,660	%5	10	3,223
مدينة السلطان قابوس	855	%2	4	792	%2	4	1,647
مرتفعات القرم	233	%1	3	252	%1	2	485
مطار مسقط الدولي	491	%1	3	506	%2	2	997
المجموع	36,361	%100	200	34,007	%100	200	70,368

*مركز الاحصاء والمعلومات، سلطنة عمان،2015م

وفيما يلي التوزيع الديموغرافي لأفراد العينة

الجدول (3-2)

توزيع أفراد عينـة الدراسـة حسب الخصائص الديموغرافية

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	200	%50
إناث	200	%50
المجموع	400	%100
الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	16	%4
20-30 سنة	222	%55.5
30-40 سنة	95	%23.8
40سنه وأكبر	67	%16.8
المجموع	400	%100
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
الدبلوم العام وما دون	68	%17
دبلوم عالي	43	%10.8
المؤهلات الجامعية	234	%58.5
الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه)	55	%13.8
المجموع	400	%100

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
موظف حكومي	138	%34.5
موظف بالقطاع الخاص	70	%17.5
اعمال حرة	26	%6.5
متقاعد	24	%6
طالب	111	%27.8
باحث عن عمل	16	%4
ربه منزل	15	%3.8
المجموع	400	%100
الدخل	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 500 ريال شهريا	206	%51.5
من 500 إلى أقل من 1000ريال شهريا	105	%26.3
من 1000ريال فأكثر	89	%22.3
المجموع	400	%100

4-أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة أداةً للدراسة، والاستبانة هي أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع بيانات أولية أو أساسية أو حرة من العينة المختارة أو من جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة المعدة مسبقاً، بهدف التعرف على حقائق معينة أو وجهات نظر المبحوثين أو اتجاهاتهم (سميسم، 1992، 56).

وهي أداة تستهدف إثارة المبحوثين بطريقة منهجية لتقديم آراءهم وأفكارهم المرتبطة بموضوع البحث دون تدخل من الباحثة، حيث قامت الباحثة بتصميم صحيفة استبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة الميدانية فيما يتعلق بحجم تعرضهم للصحف العمانية محل الدراسة واستجابتهم لما تقدمه لهم تلك الصحف حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط.

وقد تكونت أداة الدراسة من أسئلة الدراسة المكونة من:

القسم الاول: الذي يقيس أسئلة الدراسة المتعلقة ب(دور الصحافة العمانية اليومية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط)، والتي تتمثل في الاتي:

1-هل تتابع الصحف العمانية الصادرة باللغة العربية اليومية؟ والذي يتمثل في الفقرات من(1-2).

2-مامدى متابعتك للصحف العمانية اليومية؟ والذي يتمثل في الفقرات من(1-4).

3-ما دوافع متابعتك للصحف العمانية اليومية؟ والذي يتمثل في الفقرات من(1-9).

4-كيف تصف معرفتك بقضية انخفاض أسعار النفط؟ والذي يتمثل في الفقرات من (1-4).

5-ما درجة اعتمادك على الصحف العمانية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟ والذي يتمثل في الفقرات من (1-4).

6-ما أسباب اعتمادك على الصحف العمانية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟ والذي يتمثل في الفقرات من (1-6).

7-ما اتجاهك نحو نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟ والذي يتمثل في الفقرات من (1-15).

8-ما هي الفنون الصحفية التي تعتقد انها تؤثر في تشكيل اتجاهاتك نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟ والذي يتمثل في الفقرات من (1-11).

9-ماهي الصحيفة التي تفضل الاعتماد عليها لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟ والذي يتمثل في الفقرات من (1-4).

القسم الثاني: المعلومات الديموغرافية، المكونة من: النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، متوسط الدخل الشهري.

5-إجراءات الصدق والثبات:

لأغراض اختبار صدق الأداة تم عرض الاستبانة بصيغتيها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص بمجال الإعلام والبحوث في جامعة الشرق الأوسط بالمملكة الاردنية الهاشمية وجامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان*(الملحق2)، للحكم على مدى صلاحيتها، ومن ثم الأخذ بملاحظات هؤلاء المحكمين واقتراحاتهم بعين الاعتبار. ثم تم إجراء حصر لآراء المحكمين وقد نتج عن هذا التحكيم ما يأتي:

- تم اعتماد نسبة الأتفاق (95%) فأكثر من آراء أعضاء المحكمين.
- تعديل بعض العبارات التي رأى اعضاء التحكيم ملحق رقم (2) تعديلها لعدم وضوحها أو احتمالها أكثر من فكرة

الصدق الداخلي

تم حساب صدق الأداة (الاتساق الداخلي) وذلك لبيان مدى اتساق الفقرات المقياس مع بعضها البعض عن طريق حساب معاملات ارتباط بيرسون لمعرفة درجة ارتباط درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي له، ثم قامت بحساب معاملات ارتباط بيرسون لمعرفة درجة ارتباط كل بُعد مع الدرجة الكلية لكل مقياس، والجدول رقم(3-3) يبين ذلك.

جدول رقم (3-3)

معامل الارتباط للفقرات السؤال (ما دوافع متابعتك للصحف العمانية اليومية؟) بالدرجة الكلية

رقم الفقرة	1	2	3	4	5
قيمة الارتباط	0.690*	0.710*	0.636*	0.748*	.377*
رقم الفقرة	**6**	**7**	**8**	**9**	
قيمة الارتباط	.693*	.670*	.512*	.751*	

ويتضح من الجدول رقم (3-3) أن جميع الفقرات ذات ارتباط عالي بالدرجة الكلية.

جدول رقم (3-4)

معامل الارتباط لفقرات السؤال

ما أسباب اعتمادك على الصحف العمانية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة إنخفاض أسعار النفط؟) بالدرجة الكلية للمقياس

رقم الفقرة	1	2	3	4	5	6
قيمة الارتباط	.773**	.770**	.830**	.835**	.832**	.780**

يوضح الجدول أعلاه قيم الارتباط للفقرات ويتضح قوة ارتباط لجميع الفقرات.

جدول رقم (3-5)

معامل الارتباط للفقرات السؤال (ما اتجاهك نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟) بالدرجة الكلية للمقياس

رقم الفقرة	1	2	3	4	5
قيمة الارتباط	0.445**	0.359**	0.518**	0.545**	0.567**
رقم الفقرة	**6**	**7**	**8**	**9**	**10**
قيمة الارتباط	0.606**	0.627**	0.619**	0.528**	0.591**
رقم الفقرة	**11**	**12**	**13**	**14**	**15**
قيمة الارتباط	0.642**	0.498**	0.561**	0.376**	0.355**

ويتضح من جدول رقم (3-5) أن جميع الفقرات ذات ارتباط عالي بالدرجة الكلية.

*** ثبات الأداة**

تم قياس ثبات أداة الدراسة من خلال احتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha) الذي يساعد على معرفة اتساق إجابات أفراد العينة مع بعضها البعض، ويوضح الجدول رقم (3-6) معاملات الثبات لكل محور والاستبانة الكلية.

جدول رقم (3-6)

معامل الثبات لمحاور الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
الكلي	47	0.842

بلغ معامل الثبات لمحور أساليب المواجهة (0.842) وهو معامل مرتفع ويدل على تمتع الأداة بدرجة ثبات عالية، وأنها صالحة للدراسة.

تصحيح المقياس: تم تصميم درجات الموافقة على عبارات مقاييس الدراسة حسب مقياس ليكرت وهي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، تعطي الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، ولتحديد مستوى الموافقة لدى أفراد عينة الدراسة، تم وضع المعيار الآتي.

جدول رقم (3-7)

تصنيف درجات مقياس ليكرت الخماسي

الترميز	المقياس	الفئات	المستوى
1	غير موافق بشدة	1 – 1.8	منخفضة جدًا
2	غير موافق	1.8 -2.6	منخفضة
3	محايد	2.6- 3.4	متوسطة
4	موافق	3.4- 4.2	مرتفعة
5	موافق بشدة	4.2- 5	مرتفعة جدًا

6-متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: تغطية الصحافة العمانية لأزمة انخفاض أسعار النفط، والإجراءات الحكومية التي اتخذت لمواجهة الأزمة.

المتغير التابع: الرأي العام ومدى تأثره بهذه التغطية.

7-المعالجة الإحصائية:

- استخدمت الباحثة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS)، وبعد جمع البيانات ومراجعتها وتدقيقها، سيتم حساب النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الاختلاف، من أجل تحقيق أهداف الدراسة وأسئلتها بشكل دقيق.

- استخدام اختبارات(ت) (T–Tests) ومعامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقات الارتباطية بين استجابات المبحوثين على عدد من الأسئلة والمتغيرات الديموغرافية المتضمنة في الدراسة.

8-إجراءات الدراسة:

1. تم الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة التي تعنى بنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، ونظرية الأولويات(الأجندة)، ونظرية تطبيقات سبين، والعناوين ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2. تم إعداد خطة بحث قدمت إلى لجنة الدراسات العليا، ومناقشتها ومن ثم تعديلها في ضوء الملاحظات التي أبدتها اللجنة، ومن ثم استلام الرد بمباشرة العمل في الدراسة.

3. تم القيام بمسح استطلاعي أولي (دراسة تمهيدية) لموضوع الدراسة.

4. تم تطوير أداة الدراسة في ضوء أهداف وفرضيات الدراسة ومن ثم عرضها على نخبة من أساتذة الصحافة والإعلام والأخذ بالملاحظات عليها، ومن ثم تعديلها وتوزيعها.

5. تم توزيع أكثر من 600 استبانة للحصول على العينة المقصودة المتمثلة في 400مفردة والصالحة للتحليل والمناقشة.

6. تم القيام بمسح الأدب النظري، وتطويعه بما يخدم الدراسة، وتحليل الاستبانة وتفسيرها، وجمع المادة البحثية، وإعلان النتائج.

الفصل الرابع

نتـــائج الدراســـة

الفصل الرابع

نتـــائـج الدراســة

تم تخصيص هذا الفصل لعرض نتائج الدراسة التطبيقية التي خرجت بها الدراسة من خلال أداة الدراسة (الإستبانة)، طبقاً للمنهج المسحي الذي أعتمدته الدراسة منهجاً لها.

نتائج الدراسة التطبيقية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتعرف على استجابات أفراد مجتمع الدراسة عن دور الصحافة العمانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، وفيما يلي نتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

1-المحور الأول: متابعه الصحف العمانية الصادرة باللغة العربية اليومية بشكل دائم

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لاستجابات المبحوثين عن محور متابعة الصحف العمانية اليومية الصادرة باللغة العربية، كما في الجدول أدناه:

جدول رقم (4-1)

التكرارات والنسب المئوية وفقا لمتابعة الصحف العمانية اليومية الصادرة باللغة العربية

المحور	الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
هل تتابع الصحف العمانية الصادرة باللغة العربية اليومية؟	كثيرا	142	33
	أحيانا	107	27
	قليلا	87	22
	نادرا	64	16
	المجموع	400	%100

يشير الجدول رقم (4-1) إلى أن أكثر من 60% من أفراد العينة تتابع الصحف العمانية اليومية لكن بنسب مختلفة تراوحت بين (كثيرا) و(أحياناً).

2-المحور الثاني: مدى متابعه الصحف العمانية الصادرة باللغة العربية اليومية

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لاستجابات المبحوثين عن محور الفترة الزمنية المستغرقة لمتابعة الصحف العمانية اليومية، كما في الجدول أدناه:

جدول رقم (4-2)

التكرارات والنسب المئوية وفقا لمدى المتابعة للصحف العمانية اليومية

الصحيفة / أيام المتابعة	عمان		الوطن		الشبيبة		الرؤية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
جميع أيام الأسبوع	35	9	40	10	15	4	30	7.5
2 إلى 5 أيام بالأسبوع	160	40	150	37.5	80	20	70	17.5
يوم واحد بالأسبوع	180	45	150	37.5	185	46	150	37.5
لا أتابع هذه الصحيفة	25	6	60	15	120	30	50	12.5
المجموع	400	100.	400	100.	400	100.	400	100.

يبين الجدول رقم (4-2) أن ما نسبته (94%) من العينة المبحوثة هم يتابعون صحيفة عمان، النسبة الأكبر منهم يتابعها من يوم واحد إلى خمسة أيام في مقابل (6%) لايتابعونها

أصلا، وقريب من ذلك نسب متابعة صحيفة الوطن حيث كانت نسبة من يتابعها قرابة (86%) في مقابل (15%) لا يتابعونها.

أما صحيفة الشبيبة فقد بلغت نسبة متابعتها بمختلف الفترات قرابة (70%)، في مقابل قرابة (30%) لايتابعونها، وقريب من ذلك نسب متابعة صحيفة الرؤية، حيث بلغت نسبة متابعيها بمختلف الفترات الزمنية قرابة (62%) في مقابل (12،5%) لا يتابعونها.

وبالتالي فالنتيجة أن أكثر من (77%) من العينة المبحوثة يتابعون الصحف العمانية اليومية بمدى متابعة يتراوح من يوم واحد بالأسبوع إلى جميع أيام الأسبوع.

3-المحور الثالث: دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية

تم استخراج المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية كما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (4-3)

المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية مرتبة ترتيبا تنازليا

	ما دوافع متابعتك للصحف العمانية اليومية؟	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	متابعة الأحداث والقضايا الداخلية	3.66	1.128	عالية
4	تكوين معرفة جديدة أو تعزيزها	3.59	1.027	عالية
9	تعلم أشياء جديد منها وزيادة الوعي والثقافة	3.56	1.104	عالية
2	متابعة الأحداث والقضايا الخارجية	3.23	1.081	متوسطة
5	التسلية والترفيه (تمضية أوقات الفراغ)	3.23	1.192	متوسطة
7	الحصول على معلومات تفصيلية عن الأحداث لا توفرها وسائل الإعلام الأخرى	3.19	1.148	متوسطة
8	متابعة الإعلانات المختلفة	3.19	1.182	متوسطة
6	الاطلاع على أراء الكتاب وتحليلاتهم للقضايا والأحداث	3.16	1.188	متوسطة
3	تشكيل رأي حول قضية ما أو تعزيزه	3.13	1.024	متوسطة
	المجموع	**3.33**	**0.689**	**متوسطة**

جدول رقم (4-4)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية مرتبة ترتيبا تنازليا

ت	درجة الاستجابة / الفقــرة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1	متابعة الأحداث والقضايا الداخلية	93	23.3	164	41	87	21.8	26	6.5	30	7.5
4	تكوين معرفة جديدة أو تعزيزها	64	16	184	46	96	24	35	8.8	21	5.3
9	تعلم أشياء جديد منها وزيادة الوعي والثقافة	162	19	76	40.5	100	25	34	8.5	28	7
2	متابعة الأحداث والقضايا الخارجية	37	9.3	141	35.3	135	33.8	50	12.5	37	9.3
5	التسلية والترفيه (تمضية أوقات الفراغ)	58	14.5	126	31.5	108	27	67	16.8	41	10.3
7	الحصول على معلومات تفصيلية عن الأحداث	50	12.5	122	30.5	120	30	71	17.8	37	9.3
8	متابعة الإعلانات المختلفة	48	12	134	33.5	107	26.8	66	16.5	45	11.3
6	الاطلاع على أراء الكتاب وتحليلاتهم للقضايا والأحداث	53	13.3	117	29.3	124	31	59	14.8	47	11.8
3	تشكيل رأي حول قضية ما أو تعزيزه	29	7.3	123	30.8	151	37.8	67	16.8	30	7.5

يظهر من الجدولين رقم (4-3) ورقم (4-4) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة وافقت على أن دافعها الأساسي لمتابعة الصحف العمانية اليومية هو دافع متابعة الأحداث والقضايا الداخلية بمتوسط حسابي 3.66 ودرجة موافقة عالية، ثم يأتي في المرتبة الثانية تكوين معرفة جديدة أو تعزيزها بمتوسط حسابي 3.59 ودرجة موافقة عالية، ثم دافع تعلم أشياء جديد من الصحف العمانية وزيادة الوعي والثقافة لدى الفرد بمتوسط حسابي 3.56 ودرجة موافقة عالية.

وحصل كل من دافع متابعة الأحداث والقضايا الخارجية و دافع متابعة الإعلانات المختلفة على نسب متوسط حسابي3.23 و 3.19 وبدرجة موافقة متوسطة. في حين حصل كل من دافع متابعة الصحف العمانية للتسلية والترفيه (تمضية أوقات الفراغ) و دافع متابعة الصحف العمانية لتشكيل رأي حول قضية ما أو تعزيزه على متوسط حسابي 3.23 و 3.13 على التوالي وبدرجة موافقة متوسطة.

وقد جاءت الموافقة على دافع متابعة الصحف العمانية للحصول على معلومات تفصيلية عن الأحداث التى لا توفرها وسائل الإعلام الأخرى متوسط حسابي 3.19 وبدرجة موافقة متوسطة. وأخيرا حصل دافع متابعة الصحف العمانية للاطلاع على أراء الكتاب وتحليلاتهم للقضايا والأحداث على أقل متوسط حسابي 3.16وبدرجة موافقة متوسطة.

4- المحور الرابع: درجة المعرفة بقضية انخفاض أسعار النفط

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وفقا لدرجة المعرفة بقضية انخفاض أسعار النفط من قبل العينة المبحوثة وكانت النتائج كما في الجدول أدناه:

جدول رقم (4-5)
التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وفقا لدرجة المعرفة بقضية انخفاض أسعار النفط

الفقرة	الاستجابة	العدد	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
كيف تصف معرفتك بقضية انخفاض أسعار النفط؟	ممتازة	80	%20	2.12	0.766	منخفضة
	جيدة	215	%53.8			
	ضعيفة	87	%21.80			
	لا اعرف عنها شيء	18	%4.50			

يظهر من الجدول رقم (4-5) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة لديها معرفة جيدة بقضية انخفاض اسعار النفط وبنسبة مئوية 53.8% . ثم أفراد العينة التى لديها معرفة ضعيفة وممتازة بقضية انخفاض اسعار النفط وبنسب مئوية 21.8% و 20% على التوالي. في حين أن أفراد العينة التى لا تعرف شيء عن قضية انخفاض اسعار النفط قد حصلوا على أقل نسبة مئوية وقدرها 4.5%. وحصلت الفقرة بمجملها على متوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.766)، وحصلت على درجة موافقة (منخفضة).

5- المحور الخامس: درجة الإعتماد على الصحف العمانية اليومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

تم استخراج التكرارات والنسب والمئوية والمتوسطات الحاسبية لاستجابات العينة المبحوثة حول محور درجة الإعتماد على الصحف العمانية اليومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، كما في الجدول أدناه.

جدول رقم (4-6)

يبين التكرارات والنسب المئوية وفقا لدرجة إعتماد العينة المبحوثة على الصحف العمانية العربية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

الصحيفة	عمان		الوطن		الشبيبة		الرؤية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اعتمد عليها كثيرا	66	16.5	48	12.0	32	8.0	49	12.3
اعتمد عليها إلى حد ما	179	44.8	184	46.0	172	43.0	100	25.0
نادرا ما اعتمد عليها	155	38.8	168	42.0	196	49.0	251	62.8
المجموع	400	100	400	100	400	100	400	100
المتوسط الحسابي	1.77		1.70		1.59		1.49	
الانحراف المعياري	0.71		0.67		0.63		0.70	
درجة الموافقة	منخفضة		منخفضة		منخفضة		منخفضة	

يظهر من الجدول رقم (4-6) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يعتمدون على الصحف العمانية اليومية بشكل عام، مع اختلاف النسب من صحيفة إلى أخرى، ومع

اختلاف مستوى الاعتماد للحصول على معلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض اسعار النفط، حيث حصلت نسبة (اعتمد عليها كثيرا) على نسب 16.5% و 12.0% و 8.0% و 12.3% على التوالي لصحف الدراسة عمان، الوطن، الشبيبة، الرؤية.

بينما حصلت فقرة (اعتمد عليها إلى حد ما) على نسب 44.8% و 46.0% و43.0% و25.0% لصحف الدراسة على التوالي. في حين أن الذين استجابوا إلى فقرة (نادرا ما اعتمد عليها) بلغت نسبهم 38.8% و42.0% و49.0% و62.8% لصحف الدراسة على التوالي.

وعلى الرغم من أن مجموع نسب الاستجابات عن الاعتماد كثيرا والاستجابات عن الاعتماد إلى حد ما تشكل أكثر من نصف العينة، إلا أن نتائج المحور أشارت إلى انخفاض المتوسطات الحسابية، وهذا بسبب كون نسبة الذين نادرا ما يعتمدون عليها كانت كبيرة، قياسا إلى كل فقرة بصورة منفردة، ولهذا جاءت بهذا المستوى.

6- المحور السادس: أسباب الإعتماد على الصحف العمانية اليومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

تم استخراج التكرارات والنسب والمئوية والمتوسطات الحاسبية لاستجابات العينة المبحوثة حول محور أسباب الإعتماد على الصحف العمانية اليومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، كما في الجدولين أدناه.

جدول (4-7)

المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور أسباب إعتمادها على الصحف العمانية العربية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
1	ارتفاع درجة مصداقيتها في تقديم القضايا	3.09	1.167	متوسطة
2	تنفرد بعرض معلومات وحقائق لا تعرض في المصادر الأخرى	2.94	1.140	متوسطة
3	الجرأة في تناول جميع القضايا التي تهم المواطن	2.68	1.098	متوسطة
4	التوازن في عرض القضايا التي تهم المواطن	2.96	1.092	متوسطة
5	تساهم في تقديم الحلول للقضايا التي تهم المواطن	2.82	1.103	متوسطة
6	تعرض جميع وجهات النظر المختلفة	2.78	1.149	متوسطة
	المجموع	**2.88**	**.897**	**متوسطة**

جدول (4-8)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور أسباب إعتمادها على الصحف العمانية العربية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

	درجة الاستجابة / الفقرة	موافق بشدة		موافق		محايد		لا أوفق		لا أوفق بشدة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1	ارتفاع درجة مصداقيتها في تقديم القضايا	41	10.3	120	30	126	31.5	63	15.8	50	12.5
2	تنفرد بعرض معلومات وحقائق لا تعرض في المصادر الأخرى	31	7.8	102	25.5	132	33	82	20.5	53	13.3
3	الجرأة في تناول جميع القضايا التي تهم المواطن	18	4.5	69	17.3	154	38.5	85	21.3	74	18.5
4	التوازن في عرض القضايا التي تهم المواطن	19	4.8	122	30.5	137	34.3	70	17.5	52	13
5	تساهم في تقديم الحلول للقضايا التي تهم المواطن	23	5.8	88	22	139	34.8	94	23.5	56	14
6	تعرض جميع وجهات النظر المختلفة	26	6.5	82	20.5	138	34.5	85	21.3	69	17.3

يظهر من الجدولين رقم (4-7) و(4-8) أن من أبرز أسباب اعتماد العينة المبحوثة على صحف الدراسة للحصول على معلومات حول الاجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، هو ارتفاع درجة مصداقيتها في تقديم القضايا، حيث حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.09) وانحراف معياري (1.167)، مع نسبة موافقة وموافقة شديدة بلغت (40.3%).

تلاها في المرتبة الثانية من أسباب اعتماد العينة المبحوثة على صحف الدراسة (عمان، الوطن، الشبيبة، الرؤية) للحصول على معلومات حول الاجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، هو تفردها بعرض معلومات وحقائق لاتعرض في مصادر أخرى، حيث حصلت على متوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري (1.140) وهي ضمن المستوى المتوسط، وقد حصلت على نسبة موافقة وموافقة بشدة بلغت (33.3%).

وجاءت في المراتب الأخيرة الفقرة التي نصت على أن من أسباب اعتماد العينة على صحف الدراسة في الحصول على معلومات حول الاجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، هي كونها تسهم في تقديم الحلول للقضايا التي تهم المواطن، وجاءت بمتوسط حسابي (2.82) وانحراف معياري (1.103)، وهي ضمن المستوى المتوسط أيضا، وبلغت نسبة الموافقة والموافقة بشدة (27.8%).

ثم في المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة التي نصت على أن من أسباب اعتماد العينة على صحف الدراسة في الحصول على معلومات حول الاجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط كونها تعرض جميع وجهات النظر المختلفة، وبمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (1.149)، وهي ضمن المستوى المتوسط، وبلغت نسبة الموافقة والموافقة بشدة (27.0%).

7- المحور السابع: اتجاهات الأفراد نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

تم استخراج المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين عن اتجاهها نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، كما في الجدول أدناه:

جدول رقم (4-9)

المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين عن اتجاهها نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط مرتبة ترتيبا تنازليا

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
15	دعم البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الإقتصادي (تنفيذ)	4.14	1.086	عالية
14	تبسيط وتسهيل الإجراءات للمستثمرين ورواد الأعمال	3.83	1.253	عالية
4	تعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات الضريبية الجمركية	3.51	1.028	عالية
2	الحد من الإعفاءات الضريبية	3.41	1.104	عالية
3	تطبيق النظام المحاسبي الآلي الجديد لاحتساب الضريبة الجمركية في كافة المنافذ	3.39	1.160	متوسطة
9	توحيد الرسوم الخدمية لبلدية مسقط وظفار والبلديات الإقليمية	3.36	1.168	متوسطة
8	تعديل ضوابط تخصيص الأراضي (التجارية والسياحية والصناعية والزراعية)	3.31	1.213	متوسطة
1	زيادة ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات	3.28	1.257	متوسطة
6	زيادة تعرفة الكهرباء والمياه للاستخدامات التجارية والصناعية والحكومية	2.72	1.320	متوسطة
7	زيادة الرسوم على التصرفات العقارية والرسوم البلدية على الإيجارات	2.45	1.212	منخفضة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
5	زيادة رسوم المأذونيات وبطاقة العمل	2.42	1.156	منخفضة
12	رفع الدعم الحكومي عن المحروقات	2.37	1.308	منخفضة
11	زيادة رسوم بعض الخدمات المقدمة من الوحدات الحكومية	2.18	1.175	منخفضة
13	زيادة الأسعار المحلية لبيع الوقود بحيث تكون متوافقة مع الأسعار العالمية	2.18	1.215	منخفضة
10	زيادة رسوم تسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة	1.93	1.094	منخفضة
	المجموع	**2.97**	**0.658**	**متوسطة**

جدول رقم (4-10)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات المبحوثين عن اتجاهها نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط مرتبة ترتيبا تنازليا

ت	درجة الاستجابة / الفقرة	مؤيد بشدة		مؤيد		محايد		معارض		معارض بشدة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
15	دعم البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الإقتصادي (تنفيذ)	195	48.8	117	29.3	56	14	12	3	20	5
14	تبسيط وتسهيل الإجراءات للمستثمرين ورواد الأعمال	154	38.5	116	29	75	18.8	17	4.3	38	9.5
4	تعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات الضريبية الجمركية	65	16.3	157	39.3	114	28.5	48	12	16	4
2	الحد من الإعفاءات الضريبية	65	16.3	140	35	117	29.3	52	13	26	6.5
3	تطبيق النظام المحاسبي الآلي الجديد لاحتساب الضريبة الجمركية في كافة المنافذ	68	17	139	34.8	108	27	51	12.8	34	8.5
9	توحيد الرسوم الخدمية لبلدية مسقط وظفار والبلديات الإقليمية	63	15.8	143	35.8	111	27.8	43	10.8	40	10
8	تعديل ضوابط تخصيص الأراضي (التجارية والسياحية والصناعية والزراعية)	62	15.5	141	35.3	106	26.5	42	10.5	49	12.3
1	زيادة ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات	72	18	123	30.8	98	24.5	59	14.8	48	12

ت	درجة الاستجابة / الفقرة	مؤيد بشدة		مؤيد		محايد		معارض		معارض بشدة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
6	زيادة تعرفة الكهرباء والمياه للاستخدامات التجارية والصناعية والحكومية	39	9.8	93	23.3	84	21	86	21.5	98	24.5
7	زيادة الرسوم على التصرفات العقارية والرسوم البلدية على الإيجارات	21	5.3	68	17	94	23.5	104	26	113	28.3
5	زيادة رسوم المأذونيات وبطاقة العمل	19	4.8	55	13.8	108	27	112	28	106	26.5
12	رفع الدعم الحكومي عن المحروقات	34	8.5	45	11.3	104	26	69	17.3	148	37
11	زيادة رسوم بعض الخدمات المقدمة من الوحدات الحكومية	15	3.8	49	12.3	81	20.3	103	25.8	152	38
13	زيادة الأسعار المحلية لبيع الوقود بحيث تكون متوافقة مع الأسعار العالمية	18	4.5	45	11.3	94	23.5	77	19.3	166	41.5
10	زيادة رسوم تسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة	12	3	29	7.3	68	17	103	25.8	188	47

تظهر نتائج هذا المحور وبحسب الجدولين (4–9) و(4–10) أن من أبرز اتجاهات العينة المبحوثة إزاء الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط كانت مؤيدة لدعم البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الإقتصادي (تنفيذ) بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (1.086)، ضمن المستوى المرتفع، وقد حصلت على نسبة (78.1%). تلاه الاجراء الحكومي

الخاص بتبسيط وتسهيل الإجراءات للمستثمرين ورواد الأعمال، وبمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (1.253)، وهي ضمن المستوى المرتفع ايضا، وقد حصلت على نسبة مئوية بلغت (67.5%).

كذلك حصل إجراء تعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات الضريبية الجمركية مرتبة ثالثة ضمن المستوى المرتفع أيضا، وقد جاءت بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (1.028)، وقد حصل على نسبة مئوية بلغت (55.6%). بالإضافة إلى إجراء الحد من الإعفاءات الضريبية الذي جاء بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (1.104)، وهي ضمن المستوى المرتفع، وقد حصل على نسبة مئوية بلغت (51.3%).

بينما جاءت اتجاهات العينة المبحوثة أقل موافقة إزاء زيادة الرسوم على التصرفات العقارية والرسوم البلدية على الإيجارات بمتوسط حسابي(2.45) وانحراف معياري(1.212) ضمن المتسوى المنخفض، وبنسبة (22.3%)، وزيادة رسوم المأذونيات وبطاقة العمل بمتوسط حسابي (2.42)، وانحراف معياري(1.156)، ونسبة (18.6%)، ورفع الدعم الحكومي عن المحروقات بمتوسط حسابي(2.37) وانحراف معياري (1.308)، ونسبة (19.8%)، وزيادة رسوم بعض الخدمات المقدمة من الوحدات الحكومية بمتوسط حسابي(2.18) وانحراف معياري (1.175)، ونسبة(16.1%)، وزيادة الأسعار المحلية لبيع الوقود بحيث تكون متوافقة مع الأسعار العالمية بمتوسط حسابي (2.18) وانحراف معياري (1.215) ونسبة (15.8%)، وزيادة رسوم تسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة بمتوسط حسابي (1.93) وانحراف معياري (1.094)، ونسبة (10.3%). وكل هذه الاجراءات كانت اتجاهات العينة المبحوثة قد جاءت إزاءها ضمن المستوى المنحفض، إشارة إلى عدم تأييدها، ورفضها بشدة.

8- المحور الثامن: الفنون الصحفية المؤثرة في تشكيل إتجاهات الفرد بقضية إنخفاض أسعار النفط

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين عن محور الفنون الصحفية المؤثرة في تشكيل إتجاهات الفرد بقضية إنخفاض أسعار النفط، كما في الجدول أدناه:

جدول (4-11)

التكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية لاستجابات العينة المبحوثة عن محور الفنون الصحفية المؤثرة في تشكيل إتجاهات الفرد بقضية إنخفاض أسعار النفط مرتبة ترتيبا تنازليا

الاستجابة / النوع الصحفي	نعم		لا		لا أعرف		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
الأخبار	260	65	70	17.5	70	17.5	2.47	.775	عالية
الاستطلاعات	236	59	84	21	80	20	2.39	.799	عالية
التحليلات	236	59	68	17	96	24	2.35	.842	عالية
الصور	223	55.8	105	26.3	72	18	2.37	.772	عالية
التقارير	224	56	84	21	92	23	2.33	.826	متوسطة
المقابلات	212	53	102	25.5	86	21.5	2.31	.805	متوسطة
المقالات	206	51.5	101	25.3	93	23.3	2.28	.818	متوسطة
الرسوم الكاريكاتيرية	189	47.3	131	32.8	80	20	2.27	.774	متوسطة
التحقيقات	187	46.8	104	26	109	27.3	2.19	.838	متوسطة
الأحاديث	150	37.5	138	34.5	112	28	2.09	.804	متوسطة
بريد القراء	109	27.3	154	38.5	137	34.3	1.93	.782	متوسطة
	المجموع						2.27	.504	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (4-11) ومن وجهة نظر أفراد عينه الدراسة ان الفرد يعتقد ان الفنون الصحفية تؤثر في تشكيل الاتجاهات نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض اسعار النفط وبدرجة متوسطة، وهذا يفسر نسب درجات الموافقة المتوسطة والعالية على عبارات هذا المحور الموضحة اعلاه.

أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تعتقد أن الاخبار من الفنون الصحفية التى تؤثر على تشكيل الاتجاهات نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض اسعار النفط وبنسبة مئوية 65%. في حين أن أفراد العينة التي تعتقد أن الاستطلاعات والتحليلات من الفنون الصحفية التى تؤثر على تشكيل الاتجاهات نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض اسعار النفط فقد حصلوا على نسب مئوية وقدرها 59% و 59% على التوالي.

بينما أفراد العينة التى تعتقد أن التقارير والصور والمقابلات والمقالات من الفنون الصحفية التى تؤثر على تشكيل الاتجاهات نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض اسعار النفط فقد حصلوا على نسب مئوية وقدرها 56%، 55.8%، 53%، 51.5% على التوالي. وأخيرا، حصل أفراد العينة الذين يعتقدون أن الرسوم الكاريكاتيرية و التحقيقات والأحاديث و بريد القراء من الفنون الصحفية التى تؤثر على تشكيل الاتجاهات نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض اسعار النفط فقد حصلوا على نسب مئوية وقدرها 47.3%، 46.8%، 37.5%، 27.3% على التوالي.

9- المحور التاسع: الصحيفة المفضل الاعتماد عليها لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين عن محور الصحيفة المفضل الاعتماد عليها لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، كما في الجدول أدناه:

جدول (4-12)

التكرارات والنسب وفقا لصحيفة المفضل الاعتماد عليها لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

المحور	الصحيفة	عمان		الوطن		الشبيبة		الرؤية	
	القياس	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ما هي الصحيفة التي تفضل الإعتماد عليها لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط	كثيرا جدا	187	46.8	113	28.3	40	10.0	60	15.0
	كثيرا	115	28.8	164	41.0	71	17.8	50	12.5
	قليلا	47	11.8	82	20.5	171	42.8	90	22.5
	قليلا جدا	30	7.5	21	5.3	83	20.8	150	37.5
	أبدا لا	21	5.3	20	5.0	35	8.8	50	12.5
المجموع		400	100	400	100	400	100	400	100
المتوسط الحسابي		4.0425		3.8225		2.9950		2.8000	
الانحراف المعياري		1.16580		1.05773		1.06669		1.25056	
المستوى		مرتفع		مرتفع		متوسط		متوسط	

يظهر من الجدول رقم (4–12) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تعتمد على صحيفة عمان لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وبمتوسط حسابي (4.042) وانحراف معياري (1.165)، وضمن المستوى المرتفع، وحصلت على نسبة (75.6%) عن خياري تفضيلها كثيرا وكثيرا جداً. تلتها صحيفة الوطن بمتوسط حسابي (3.822) وانحراف معياري (1.057)، ضمن المستوى المرتفع أيضا، وحصلت على نسبة (69.3%) من خياري تفضيلها كثيرا وكثيرا جدا.

بينما جاءت صحيفة الشبيبة بمتوسط حسابي (2.995) وانحراف معياري (1.066) ضمن المستوى المتوسط، وقد حصلت الصحيفة على نسبة (27.8%) من خياري تفضيلها كثيرا وكثيرا جدا، أما صحيفة الرؤية فقد جاءت بمتوسط حسابي (2.800) وانحراف معياري (1.250)، وقد كانت نسبة خياري تفضيلها كثيرا وكثيرا جدا بلغت (27.5%).

فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى: H01 – لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة والدخل).

– النوع الاجتماعي

تم إجراء اختبار (Independent Samples T–Test) لاختبار هذه الفرضية حيث يتضح من الجدول (4–13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكور، إناث).

جدول رقم (4–13)

نتائج تحليل اختبار T–test للفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
الفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي	ذكور	200	3.19	0.733	-4.093	0.03	دالة
	إناث	200	3.46	0.616			

يتضح من الجدول رقم (4–13) أن قيمة مستوى الدلالة (0.03) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذه الفروق لصالح الاناث، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفئة(3.46)،

والانحراف المعياري(0.616)، بينما كان المتوسط الحسابي لفئة الذكور (3.19) والإنحراف معياري (0.733)، بمعنى أن الفروق الدالة الإحصائية كانت لصالح الإناث، أي لديهن دوافع أكثر من الذكور لمتابعة الصحف العمانية اليومية.

- العمر

لحساب الفروق بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى لمتغير العمر قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي للوصول إلى نتيجة الفرضية.

جدول رقم (4-14)

نتيجة تحليل التباين الأحادي للفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير فئات العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
الفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير فئات العمر	بين المجموعات	1.205	3	.4020	.8250	.4810	غير دالة
	داخل المجموعات	192.977	396	.4870			
	المجموع	194.182	399				

يتضح من الجدول (4-14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى لمتغير العمر، أي ان العمر لم يؤثر على دوافع المتابعة للصحف العمانية اليومية.

- المستوى التعليمي:

لحساب الفروق بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى لمتغير المستوى التعليمي قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي للوصول إلى نتيجة الفرضية.

جدول رقم (4-15)

نتيجة تحليل التباين الأحادي للمستوى التعليمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
الفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير المستوى التعليمي	بين المجموعات	3.706	3	1.235	2.569	.0540	غير دالة
	داخل المجموعات	190.476	396	.4810			
	المجموع	194.182	399				

يتضح من الجدول (4-15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، أي ان المستوى التعليمي لا يوجد له تأثير على دوافع المتابعة للصحف العمانية اليومية.

- الوظيفة

استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي للوظيفة مع دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية لمعرفة فيما اذا كانت هناك فروق دالة إحصائية، كما مبين بالجدول(4-16).

جدول رقم (4-16)

اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير الوظيفة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
الفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير الوظيفة	بين المجموعات	4.176	6	.6960	1.440	.1980	غير دالة
	داخل المجموعات	190.006	393	.4830			
	المجموع	194.182	399				

يتضح من الجدل (4-16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى لمتغير الوظيفة، حيث لا يوجد تأثير لاختلاف الحالة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة على دوافعهم نحو متابعة الصحف العمانية اليومية.

- متوسط الدخل الشهري

استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي لمتوسط الدخل الشهري مع دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية لمعرفة فيما اذا كانت هناك فروق دالة إحصائية، كما مبين بالجدول (4-17).

جدول رقم (4-17)

اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير متوسط الدخل الشهري

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
الفروق الاحصائية في استجابات المبحوثين عن دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى متغير متوسط الدخل الشهري	بين المجموعات	.565	2	.2830	.5790	.5610	غير دالة
	داخل المجموعات	193.617	397	.4880			
	المجموع	194.182	399				

يتضح من الجدول (4-17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى لمتغير متوسط الدخل الشهري، أي ان متوسط الدخل الشهري لم يؤثر على دوافع المتابعة للصحف العمانية اليومية بين أفراد عينة الدراسة.

- الفرضية الثانية: H02 - لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة والدخل).

- النوع الاجتماعي

تم إجراء اختبار(Independent Samples T-Test) لمعرفة الفروق الإحصائية بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى النوع الاجتماعي، كما في الجدول (4-18).

جدول رقم (4-18)

نتائج تحليل اختبار T-test لاتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى النوع الاجتماعي

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى النوع الاجتماعي	ذكور	200	3.05	.636	2.756	.006	دالة
	إناث	200	2.87	.669			

يتضح من الجدول (4-18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكور، إناث) حيث ان قيمة مستوى الدلالة (0.006) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذه الفروق لصالح الذكور حيث ان الوسط الحسابي للذكور (3.05) اعلى من الوسط الحسابي للإناث(2.87).

- العمـر

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way Anova لحساب الفروق بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى لمتغير العمر للوصول إلى نتيجة الفرضية، كما في الجدول (4-19)

جدول رقم (4-19)

نتيجة تحليل التباين الأحادي لفئات العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى العمر	بين المجموعات	1.985	3	0.662	1.532	0.206	غير دالة
	داخل المجموعات	171.063	396	0.432			
	المجموع	173.049	399				

يتضح من الجدول (4-19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمرحيث ان قيمة مستوى الدلالة يساوي (0.206) وهو اعلى من مستوى المعنوية (0.05).

- المستوى التعليمي

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way Anova لحساب الفروق بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى لمتغير المستوى التعليمي للوصول إلى نتيجة الفرضية، كما في الجدول (4-20)

جدول رقم (4-20)

اختبار تحليل التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى المستوى التعليمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى المستوى التعليمي	بين المجموعات	4.585	3	1.528	3.593	0.014	دالة
	داخل المجموعات	168.464	396	0.425			
	المجموع	173.049	399				

يتضح من الجدول (4-20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث أن هذه الفروق لصالح حملة مؤهلات الدراسات العليا مثل ما هو موضح بالجدول رقم(4-21).

جدول رقم (4-21)

اختبار شيفيه Scheffe للمؤهل العلمي مع الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

المؤهل العلمي	العدد	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
الدبلوم العام وما دون	68	2.8275	
دبلوم عالي	43	2.9473	2.9473
المؤهلات الجامعية	234	2.9544	2.9544
الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه)	55		3.2085
مستوى الدلالة		.740	.152

- الوظيفة

تم إجراء إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لحساب الفروق بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى لمتغير الوظيفة للوصول إلى نتيجة الفرضية، كما في الجدول (4-22)

جدول رقم (4-22)

اختبار تحليل التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى الوظيفة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى الوظيفة	بين المجموعات	15.544	6	2.591	6.464	.000	دالة
	داخل المجموعات	157.505	393	.401			
	المجموع	173.049	399				

يتضح من نتائج الجدول (4-22) توضح عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى لمتغير الوظيفة، ويوضح الجدول رقم (4-23) أن الفروق لصالح الموظف الحكومي حيث أن المتوسط الحسابي لهذه الفئة أعلى من الفئات الأخرى.

جدول رقم (4-23)

اختبار شيفيه Scheffe للوظيفة مع الإجراءات الصحفية الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

الوظيفة	العدد	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
ربه منزل	15	2.1511	
باحث عن عمل	16	2.6958	2.6958
طالب	111		2.8955
اعمال حرة	26		2.9231
متقاعد	24		2.9472
موظف بالقطاع الخاص	70		3.0257
موظف حكومي	138		3.1266
مستوى الدلالة		.098	.346

- متوسط الدخل الشهري

قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لحساب الفروق بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى لمتغير متوسط الدخل الشهري للوصول إلى نتيجة الفرضية، كما في الجدول (4-24)

جدول رقم (4-24)

اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova لاتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى متوسط الدخل الشهري

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى متوسط الدخل الشهري	بين المجموعات	2.126	2	1.063	2.469	.086	غير دالة
	داخل المجموعات	170.923	397	.431			
	المجموع	173.049	399				

يتضح من الجدول (4-24) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى لمتغير متوسط الدخل الشهري.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تم تخصيص هذا الفصل لمناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكالآتي:

1-المحور الأول: متابعه الصحف العمانية الصادرة باللغة العربية اليومية بشكل دائم

أشارت نتائج هذا المحور إلى أن أكثر من 60% من أفراد العينة تتابع الصحف العمانية اليومية لكن بنسب مختلفة تراوحت بين (كثيرا) و(احيانا) و(نادرا)، في حين أن 16% من أفراد العينة نادرا ما يتابعون الصحف العمانية اليومية.

2-المحور الثاني: مدى متابعه الصحف العمانية الصادرة باللغة العربية اليومية

من خلال نتائج الدراسة تبين أن صحيفة عُمان احتلت المرتبة الأولى في عدد متابعيها، تلتها صحيفة الوطن بفارق قليل، أما صحيفة الرؤية فقد احتلت المرتبة الثالثة بعدد المتابعين وبينت أن أكثر من نصف العينة لايتابعونها، وقريب من ذلك وبالمرتبة الرابعة جاءت صحيفة الشبيبة وبفارق بسيط عن صحيفة الرؤية، في المحصلة النهائية تبين أن (77%) من العينة المبحوثة يتابعون الصحف العمانية اليومية بمديات متابعة تراوحت من يوم واحد أسبوعيا إلى جميع أيام الأسبوع، وتفسر هذه النتيجة بأنها إيجابية من جهة عدد المتابعين لاسيما في الوقت الحاضر الذي غلبت فيه وسائل الاتصال الجديدة، وتطبيقات الإعلام الجديد، وضعف الميل إلى قراءة الصحف اليومية، وهذا أيضا يفسر سبب عدم متابعة قرابة 25% من العينة للصحف اليومية، أضف إلى ذلك أن معظم الأخبار تتناقلها شبكات التواصل الاجتماعي التي تحضر بقوة على تطبيقات

الإعلام الجديد من خلال أجهزة الاتصال الذكية مثل الموبايل والآيباد والحاسب المحمول وغير ذلك.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الريامية(2017)، والتي أثبتت صدارة صحيفة عمان في الاهتمام بأزمة أسعار النفط من حيث المساحة التي خصصتها، لمختلف الفنون الصحفية التي تناولت الأزمة، ثم صحيفة الرؤية. كما أشارت إلى النتيجة ذاته التي توصلت إليها دراسة الريامية(2017) في عدم استعانة صحف الدراسة بوسائل الإعلام الجديد، المتمثلة في مواقع الإنترنت الرسمية وغير الرسمية، والشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك وتويتر وغيرها، على الرغم من أن أخبار أسعار النفط تتناقلها تلك الشبكات بشكل كبير.

3-المحور الثالث: دوافع متابعة الصحف العمانية اليومية

أكدت نتائج هذا المحور أن دوافع الغالبية العظمى من أفراد العينة لمتابعة الصحف العمانية كانت لمتابعة الأحداث والقضايا الداخلية بالدرجة الأساس، ثم لتكوين معرفة جديدة أو تعزيزها، ثم لتعلم أشياء جديد من الصحف العمانية وزيادة الوعي والثقافة لدى الفرد. حيث جاءت نسبة الموافقة بشدة والموافقة بنسب عالية مقارنة بعدم الموافقة، وهذا يعزى إلى تركيز المواطن على القضايا الداخلية التي تهمه وتعنيه لاسيما ما يتعلق بالوضع الإقتصادي والمعيشي والسياسي، والذي يشعر أن هذه القضايا هي التي تمس أمنه على جميع المستويات، لذا فهو حريص على متابعتها، ويأتي ذلك بسبب الأخبار الكثيرة التي تتناولها مختلف وسائل الإعلام الداخلية والخارجية والتي تتناول الشأن الإقتصادي والسياسي في عمان، فيلجأ إلى الصحف الوطنية اليومية لاستقاء المعلومة الصحيحة.

كما أن الفرد العماني – وبحسب نتائج هذا المحور– يتابع الصحف العمانية اليومية للاستزادة من معارف جديدة، سواء كانت هذه المعارف حقائق وأرقام سياسية أو اقتصادية، أو أنها معارف أدبية وتاريخية واجتماعية، وفي كلا الحالتين فهذا الأمر يفسر بكون الفرد العماني يشعر بالثقة تجاه الصحف اليومية، وأنها – أي الصحف– بالمقابل توفر لقارئها الكثير من المعارف والمعلومات التي تسهم في زيادة رصيده المعرفي والثقافي.

وهذه النتيجة تأتي ضمن السياقات التي أكدت عليها نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، والتي أشارت إلى أنه كلما زادت قوة اعتماد الأفراد على وسيط اتصالي زادت فرص الوسيط (أي الصحف هنا) للتأثير على الأطر المعرفية والوجدانية والسلوكية لأفراد الجمهور، والعملية هنا متبادلة بين الجمهور والصحف العمانية مصدراً للمعلومات، فكلما استطاعت الصحف توفير قدر أكبر من المعلومات ذات مصداقية عالية وجودة أكبر، كلما اعتمد الفرد على تلك الصحف بشكل أكبر واوسع.

في حين حظي دافع متابعة الصحف العمانية بهدف التسلية والترفيه وتمضية أوقات الفراغ، على المراتب الاخيرة بين دوافع المتابعة، ومع أن نسبة من أيد هذا الدافع جاءت ضمن المستوى المتوسط، إلا أن النسبة التي لاتتابع الصحف بغرض التسلية والترفيه يبقى ضمن النسب الكبيرة، وهذا قد يفسر بحسب طبيعة المجتمع، خاصة إذا علمنا أن المجتمع العماني الآن هو من المجتمعات العملية، والذي تقل فيه البطالة إلى حد كبير، وتشغل الوظيفة حيزا كبيرا من وقته، وهو في معظمه شعب يميل إلى الاستزادة والتعلم أكثر من الترفيه والتسلية.

كما أن دافع متابعة الصحف العمانية لتشكيل رأي حول قضية ما أو تعزيزه جاء ضمن المراتب الأخيرة، وهذا أيضا يقال فيه ما قيل في النتيجة التي سبقتها، أضف إلى ذلك أن

المجتمع العماني من المجتمعات المستقرة سياسيا واقتصاديا، وكل ما عدا ذلك لايشكل عبئا مجتمعيا يستدعي تشكيل رأي عام حول قضية ما، على الرغم من أن هناك قضايا مؤقتة يتناولها الرأي العام لكنما سرعان ما تنتهي دون أن تتشكل على هيئة قضية ثابتة، وهذا ايضا يعزى إلى نسبة الاستقرار العالية التي يعيشها أفراد المجتمع العماني. وهذا يدفعنا إلى تفسير النسبة المتوسطة التي حصل عليها كذلك دافع متابعة الصحف العمانية للاطلاع على أراء الكتاب وتحليلاتهم للقضايا والأحداث، وهذا ما اشارت إليه دراسة شومان(1994) والتي أكدت على أن انخفاض ثقة المبحوثين في وسائل الإعلام، وعزوفهم عن الصحف المحلية في مصر، يعود إلى طبيعة الأزمة الموجودة، وإلى طبيعة النظام الإعلامي القائم والثقافة السائدة، وهذا يؤكد أن الثقة بوسائل الإعلام ومنها الصحف اليومية ترتبط بمستوى استقرار الوضع السياسي والإقتصادي في البلد، وهذا ما جعل الفرد العماني يثق بالصحافة الوطنية العمانية، ويتعبرها مصدراً مهما في الحصول على المعلومة.

4- المحور الرابع: درجة المعرفة بقضية انخفاض أسعار النفط

بينت نتائج هذا المحور أن الغالبية العظمى من أفراد العنية لهم معرفة بانخفاض أسعار النفط، تراوحت هذه النسبة بين ممتاز وجيد وضعيف، بما تشكل نسبة مقدارها (95.5%) من العينة الكلية. وقد تعزى هذه النتيجة إلى كون النفط يعد الثروة النفطية الأبرز في الدولة، وبالتالي تكون مثار اهتمام المواطن، كونها ترتبط برفاهيته الإقتصادية ومستقبل الأجيال القادمة.

5- المحور الخامس: درجة الإعتماد على الصحف العمانية اليومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

أظهرت نتائج هذا المحور أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يعتمدون على الصحف العمانية اليومية بشكل عام، مع اختلاف النسب من صحيفة إلى أخرى، واختلاف درجة الاعتماد للحصول على معلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، وتعزى هذه النتيجة إلى كون الصحف الوطنية تعد مصدرا موثوقاً فيما يتعلق بأخبار القضايا الإقتصادية الوطنية، وهي من أكثر وسائل الاتصال التي تقوم بنشر التقارير الرسمية والقرارت المتعلقة بالأمور الأساسية التي تصدر عن الدولة، ولأن أسعار النفط من القضايا المركزية، والتي تحكمها قواعد دولية، فإن الصحف الرسمية هي المصدر الأكثر اعتمادا في الحصول على المعلومة المتعلقة بها.

وهذا ما أشارت إليه نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام من خلال تأكيدها على أن الآثار المترتبة على اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام تتعدد بصفتها مصدرا للمعلومات، وفي مقدمة تلك الآثار ، المعرفية منها، بمعنى أنها تقدم معلومات تسهم في تكوين الاتجاه نحو القضايا التي تثيرها الصحف اليومية.

وتأتي هذه النتيجة في سياق ما توصلت إليه دراسة Goidel(2010) والتي أكدت على أن التوقعات الفردية الخاصة باقتصاد الدولة يرتبط بتغطية الشبكة الوطنية للأخبار الإقتصادية، وكذلك التلفزيون المحلي، إضافة إلى دور الصحافة المطبوعة في التأثير في بناء توقعات ظروف العمل الإقتصادي في المستقبل.

6- المحور السادس: أسباب الإعتماد على الصحف العمانية اليومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

ظهر من نتائج هذا المحور أن من أبرز أسباب اعتماد العينة المبحوثة على صحف الدراسة للحصول على معلومات حول الاجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، هو ارتفاع درجة مصداقيتها في تقديم القضايا، تلاها في المرتبة الثانية كونها تتفرد بعرض معلومات وحقائق لاتعرض في مصادر أخرى، ثم كون الصحف جريئة في عرض القضايا التي تهم المواطن.

وتعزى هذه النتيجة إلى كون صحف الدراسة تتمتع بمقبولية جيدة بين عينة الدراسة، لكونها تمثل المصدر الموثوق من جهة نقل المعلومة فيما يتعلق بقضية اسعار النفط، لكونها من القضايا الوطنية، والتي غالبا ما تكون تلك الصحف أقرب إلى مصدر القرار والمعلومة الرسمية لطبيعتها ومرجعيتها، وبالتالي تتفرد هذه الصحف إلى حد ما بعرض حقائق لايمكن أن تتاح لغيرها من الصحف أو المصادر الصحفية الأخرى. فضلا عن ميزة أخرى أضفت على هذه الصحف مقبولية وموثوقية أكثر كونها تعرض قضايا هامة تمس وضع المواطن، سواء كانت تلك القضايا تتعلق بالجانب السياسي أو الجانب الإقتصادي.

وجاءت هذه النتيجة في السياق ذاته الذي توصلت إليه دراسة Yang(2010) والتي استهدفت دراسة العلاقات المعقدة بين كل من وسائل الإعلام الإقتصادية الصينية والأوضاع الحقيقية وتصورات الجمهور حول الإقتصاد، والتي كشفت عن أن تغطية وسائل الإعلام الوطنية (التلفزيون) كان أكثر دقة من وسائل الإعلام الصينية الأخرى، وهذا كما بينت الباحثة يعود إلى

قدرة بعض وسائل الإعلام والصحافة للوصول إلى المعلومة من مصدرها الحقيقي والرسمي المعتمد.

بينما أظهرت نتائج هذا المحور أن صحف الدراسة تسهم إلى حد ما في تقديم الحلول للقضايا التي تهم المواطن، ولا تعرض جميع وجهات النظر المختلفة بنسبة عالية، وهذا ربما يفسر كون الصحف بشكل عام إنما هي ناقلة للأخبار أكثر منها لتقديم المعالجات، فضلا عن طبيعة الموضوع المتعلق باسعار النقط، والذي هو موضوع تخصصي ودقيق جدا، ويحتاج إلى خبراء نفط وشخصيات رسمية قريبة من اصحاب القرار، لأن هذا الموضوع بحيثياته وظروفه لاتتسع له الصحيفة، وليست هي المساحة المناسبة لعرض الملابسات وتقديم الحلول، فضلا عن حرص الدولة على عدم اتاحة بعض المعلومات التي قد يضر نشرها أكثر من نفعه، ومحلها الهيئات والوزارات المختصة.

وتتوافق هذه النتيجة وما أكدته دراسة أبو جامع(2009)، من أن الصحافة الإقتصادية قادرة على توفير المعلومة (الخبر والتعليق والتقرير والتحقيق والمقال) بما يفسر ويوضح الحلول ويساعد القارئ العادي وليس المتخصص على استيعاب المستجدات والأحداث في المجالات والنشاطات الإقتصادية كافة، وبينت أن الصحافة لا تمتلك عددا كافيا من الصحفيين الإقتصاديين المتخصصين، فضلا عن ندرة قواعد البيانات الأساسية والمساحة التي تتاح للصحف.

7- المحور السابع: اتجاهات الأفراد نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

أظهرت نتائج هذا المحور أن من أبرز الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط التي حظيت بتأييد كبير من قبل العينة المبحوثة هي تلك الإجراءات التي تمثلت بدعم البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الإقتصادي، والاجراء الحكومي الخاص بتبسيط وتسهيل الإجراءات للمستثمرين ورواد الأعمال، ثم إجراء تعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات الضريبية الجمركية، بالإضافة إلى إجراء الحد من الإعفاءات الضريبية.

وتعزى هذه النتيجة إلى كون جميع هذه الاجراءات تعزز من الوارد الإقتصادي للدولة، وقد تسد بعض النقص الذي أحدثه انخفاض أسعار النفط، بالمقابل حملت هذه الإجراءات في طياتها تسهيلات فنية وعملية لتعويض التكاليف الإضافية التي فرضتها هذه الإجراءات، مثل دعم البرنامج الوطني، وتسهيل الإجراءات الخاصة برواد الأعمال والمستثمرين.

بينما أكدت نتائج هذا المحور أن بعض الاجراءات الأخرى لم تحظ بموافقة العينة المبحوثة، بل على العكس جاءت اتجاهاتها رافضة لها، ومن هذه الإجراءات زيادة الرسوم على التصرفات العقارية والرسوم البلدية على الإيجارات ، وزيادة رسوم المأذونيات وبطاقة العمل، ورفع الدعم الحكومي عن المحروقات، وزيادة رسوم بعض الخدمات المقدمة من الوحدات الحكومية، وزيادة الأسعار المحلية لبيع الوقود بحيث تكون متوافقة مع الأسعار العالمية، وزيادة رسوم تسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة.

وتعزى نتيجة هذه الفقرات إلى كونها تمس أفراد المجتمع جميعهم، على عكس الإجراءات السابقة التي حظيت بتأييد العنية والتي لا يتضرر منها الأفراد كثيرا، بل ضمن نطاق محدود ومعدود، أما هذه الإجراءات التي انطوت على زيادات في اسعار الوقود والايجارات ورخص القيادة، فهي تمس كل الأفراد بشكل من الأشكال، وبالتالي لم تحظ بتأييد العينة، وحصلت على نسبة بسيطة جدا مقابل الإجراءات الأخرى.

وتأتي نتيجة هذا المحور بشكل عام متسقة مع ما ذهبت إليه الدولة في خططها التنموية والخاصة بمعالجة أزمة انخفاض أسعار النفط، إذ وضعت حزمة من الإجراءات الإقتصادية التي تدخل في صميم حياة الناس، والتي وضعت بحسب (مرسوم سلطاني رقم2016/1) لاستدامة واستقرار الإقتصاد الكلي بما يضمن سلامة الاوضاع الإقتصادية ويعزز ثقة المستثمرين–أفرادا ومؤسسات– في قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق اهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تعزيز التنوع الإقتصادي، من خلال التوسع الرأسي في الأنشطة المعتمدة على النفط، والتوسع الأفقي بتنمية القطاعات الواعدة مثل: الصناعة التحويلية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والثروة السمكية، والتعدين، وتدريب القوى العاملة الوطنية. كما اشتملت التوجهات الجديد على توفير فرص عمل منتجة ومجزية للمواطنين، وتعزيز دور القطاع الخاص، وذلك باتخاذ التدابير والسياسات التي تؤهل هذا القطاع للقيام بدور رائد، وتطوير البحث العلمي والابتكار، وتطوير الأداء الحكومي وتعزيز اللامركزية، وتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية.

كما تضمنت الحزمة الإقتصادية منهج تعديل السياسة الضريبية، وترشيد الانفاق بقصد تحقيق النفقات العمومية والتأثير على الوضع الإقتصادي والإجتماعي حسب التوجهات العامة للإقتصاد، أضف إلى ذلك العديد من الإجراءات والتدابير التي تقع من سياسات تحسين الإيرادات

غير النفطية، مثل رفع معدلات الضرائب المفروضة على القطاع الخاص والأفراد كرسوم خدمات عامة، وسبل لترشيد الانفاق الحكومي، وذلك للتقليل من حدة التأثيرات السلبية للأزمة النفطية، ومن المتوقع أن تؤدي تلك الإجراءات إلى تحسين رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية في الدخل القومي. إلا أن بعض تلك السياسات والإجراءت لم تحظ بموافقة العينة، لاسيما تلك المتعلقة بتعديل تعرفة الكهرباء والمياه للاستخدامات التجارية والصناعية والحكومية، ونسبة الرسوم على التصرفات العقارية والرسوم البلدية على الإيجارات، وتعديل رسوم تسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة.

8- المحور الثامن: الفنون الصحفية المؤثرة في تشكيل إتجاهات الفرد بقضية إنخفاض أسعار النفط

أظهرت نتائج هذا المحور أن أكثر الفنون الصحفية التي تؤثر في اتجاهات العينة المبحوثة إزاء قضية أسعار النفط من وجهة نظر المبحوثين أنفسهم هي الأخبار والاستطلاعات والتحليلات والصور، وكل هذه الفنون جاءت بمستوى مرتفع، تلتها ضمن المستوى المتوسط التقارير والمقابلات والمقالات والكاريكاتير والتحقيقات، وجاءت في ذيل القائمة الأحاديث الصحفية وبريد القراء.

وهذه النتيجة تعزى إلى كون الأخبار والاستطلاعات والصور تستهوي القاريء أكثر من غيرها من الفنون الصحفية الأخرى، فضلا عن الإيجاز التي تتضمنه الأخبار والصور بشكل خاص، والقاريء يميل إلى استحصال المعلومة باقل وقت وجهد ممكن، وهذه توفرها الفنون الصحفية التي احتلت المراتب الأولى لموافقة العينة المبحوثة.

وقد يفسر ذلك أيضا لكون فنون الخبر والتحليل والصورة غالبا ما تتضمن إثارة لاهتمام أكبر عدد ممكن من الناس، لما تنطوي عليه من إيجاز وتشويق وجاذبية، وغالبا ما تكون هذه الفنون أسرع في جذب عين القاريء لما تتمتع به من هذه الميزات، كما أنها تحتمل العناوين الغريبة والطريفة والعاجلة والتي تثير فضول القاريء.

أما المقال والتحقيق والحديث الصحفي فهي أنواع غالبا ما تكون سردية وقصصية، وتكون على أقسام معينة، أو تكون مؤلفة من ثلاث أو أربع فقرات، فالمقال مثلا يتضمن إعاده كتابة أخبار متفرقة في مقال واحد وتكون مصادر هذه الأخبار وكالات الأنباء أو المراسلين أو قسم التوثيق في الجريدة ، بينما التحقيق هو أشبه بقصة تتحمل السرد والحوار والتقطيع ثم التعليق كما يتحمل العودة إلى الأرشيف والانتقال بين عدة أشخاص أو عدة أماكن ، والتحقيق يبحث وينتقد العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والرياضية والفنية وغيرها من أمور، وهذه الأنواع تتطلب وقتا أطول وجهدا أكبر في متابعتها وقراءتها.

9- المحور التاسع: الصحيفة المفضل الاعتماد عليها لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

أظهرت نتائج هذا المحور أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تفضل الاعتماد على صحيفة عمان لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، تلا ذلك تفضيل العينة الاعتماد على صحيفة الوطن، بينما جاء تفضيل العنية لصحيفة الشبيبة بالمرتبة الثالثة، أما صحيفة الرؤية فقد احتلت المرتبة الرابعة.

وتعزى نتيجة هذا المحو إلى كون صحيفة عمان هي في الحقيقة الصحيفة اليومية التي تمثل السياسة الرسمية، ومنذ نشأتها تعد ناطقة باسم الحكومة وتوجهاتها وسياستها في الداخل

والخارج ، فضلا عن أنها أنشأت ملحقا اقتصاديا فيها، وقد ضاعف الملحق من تركيزه على أخبار البورصات وأسعار الاسهم الخليجية والعربية إلى جانب تقديمه للعديد من المقالات المفسرة والمحللة للواقع الإقتصادي المحلي والدولي.

وكذلك صحيفة الوطن والتي تصف نفسها بأنها صحيفة يومية سياسية وهي ذات ملكية فردية، مع ذلك هي تتبنى الخط الوطني الرسمي للدولة، وتتضمن قسما اقتصاديا خاصا، وتعتمد في تغطية المواضيع الإقتصادية على مصادر حكومية ودولية مثل، وكالة الأنباء العمانية والوكالات الدولية ، فضلا عن بعض الوكالات المتخصصة في الخدمات المالية والإقتصادية، كما أن الصحيفة اشتركت منذ 2008 في الخدمات الإقتصادية لـ(Monday Review) وهو اصدار اقتصادي متخصص يتبع لصحيفة New York Times الأمريكية و خدمة Harvard Business Review (اللواتي، 2009، ص71)، وهذا يفسر النسب العالية التي حظيت بها الصحيفتان (عمان والوطن) من قبل العينة المبحوثة في تفضيلهم الاعتماد عليهما في متابعة الإجراءات الحكومية حيال انخفاض أسعار النفط.

أما صحيفة الشبيبة فهي وإن اصبحت صحيفة عامة بعد أن بدأت رياضية متخصصة، إلا أنه ما تزال الأخبار الرياضية تغطي المساحة الأوسع فيها، ولذا تقل فيها نسبة التغطية الإقتصادية. أما صحيفة الرؤية وهي الصحيفة الإقتصادية المتخصصة إلا أنها لم تحظ بتفضيل العينة، وقد يكون السبب وراء ذلك لكونها غير قادرة على منافسة الصحيفتين (عمان والوطن) في الحصول على المعلومات الإقتصادية من مصادر رسمية موثوقة، لاسيما في موضوع الإجراءات الحكومية إزاء انخفاض أسعار النفط.

مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

مناقشة الفرضية الاولى: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة والدخل).

- النوع الاجتماعي

اتضح من نتائج هذه الفرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى إلى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكور، إناث)، وقد جاءت الفروق لصالح الاناث، بمعنى أن لديهن دوافع أكثر من الذكور لمتابعة الصحف العمانية اليومية. وقد تفسر هذه النتيجة لكون الإناث أكثر حاجة للاستزادة حول المواضيع الإقتصادية، لاسيما مثل موضوع الإجراءات الحكومية حول انخفاض أسعار النفط، وبالتالي يبدين حرصاً أكثر من الذكور في معرفة طريقة التعامل مع قضية اقتصادية لها انعكاسات داخلية مجتمعية فضلا عن انعكاساتها الخارجية.

- العمر

اتضح من نتائئج هذه الفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى لمتغير العمر، أي ان العمر لم يؤثر على دوافع المتابعة للصحف العمانية اليومية، وهذه النتيجة تعزى إلى كون الفئات العمرية جميعها تملك من الدافعية ما يكون عادة في مستوى واحد وفقا لعمر المبحوث، وهذا يعود إلى الثقافة المجتمعية حول قضايا الإقتصاد وعلاقته بالحياة الاجتماعية، فالشاب يحمل الدافعية ذاتها التي يحملها الكهل والشيخ لمعرفة اجراءات الحكومة حول انخفاض أسعار النفط، لكون هذه القضية تتعلق بمعايش الناس والناس في ذلك سواء.

- المستوى التعليمي

اتضح من نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، أي ان المستوى التعليمي لا يوجد له تأثير على دوافع المتابعة للصحف العمانية اليومية. وهذه النتيجة هي ذاتها التي ترتبط بالفئة العمرية، لكون المستوى الثقافي للفرد العماني يزيد بشكل مطرد، فلايشكل المستوى التعليمي فارقا إحصائيا بين أفراد العينة المبحوثة في وفرة دوافع معرفة الاجراءات الحكومية إزاء القضية.

- الوظيفة

اتضح من نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى لمتغير الوظيفة، حيث لا يوجد تأثير لاختلاف الحالة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة على دوافعهم نحو متابعة الصحف العمانية اليومية.

- متوسط الدخل الشهري

اتضح من نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع أفراد عينة الدراسة لمتابعة الصحف العمانية اليومية تعزى لمتغير متوسط الدخل الشهري، أي ان متوسط الدخل الشهري لم يؤثر على دوافع المتابعة للصحف العمانية اليومية بين أفراد عينة الدراسة.

مناقشة الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة والدخل).

- النوع الاجتماعي

اتضح من نتائج هذه الفرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى إلى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكور، إناث) والفروق جاءت لصالح فئة الذكور، بمعنى أن نسبة التأييد من قبل فئة الذكور لإجراءات الحكومة إزاء انخفاض أسعار النفط، فاقت نسبة التأييد لدى الإناث، وهذا يعزى إلى كون معارف الذكور حول حيثيات وتداعيات انخفاض أسعار النفط، أكثر من معارف الإناث وذلك لطبيعة العمل الإقتصادي لاسيما النفطي والذي يشغله الذكور بنسبة أكبر، وبالتالي فإن المدركات لمآلات القضية تختلف لدى الذكور عن الإناث.

- العمـر

اتضح من نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر، أي أن العمر لم يكن ذا تأثير في تحديد اتجاهات العينة إزاء الاجراءات الحكومية حول انخفاض أسعار النفط. وهذه النتيجة تعزى إلى كون الفئات العمرية جميعها تؤيد الإجراءات بالمقدار ذاته، وهذا يعود إلى مستوى الثقافة المجتمعية حول قضايا الإقتصاد وعلاقته بالحياة الاجتماعية، وهذا يجعل الشاب يؤيد تلك الإجراءات بالقدر ذاته لدى الكهل والشيخ.

- المستوى التعليمي

اتضح من نتائج اختبار هذه الفرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وكانت الفروق لصالح حملة مؤهلات الدراسات العليا، وهذه النتيجة تعزي إلى كون هذه

الفئة أكثر قدرة على ربط الحقائق العلمية والمآلات الإقتصادية مع بعضها، فضلا عن قدرة الاستنتاج والتحليل للإجراءات التي تتخذها الحكومة إزاء انخفاض أسعار النفط.

- الوظيفة

اتضح من نتائج اختبار هذه الفرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى لمتغير الوظيفة، والفروق جاءت لصالح الموظف الحكومي. هذه النتيجة تعود إلى كون الموظف أكثر تماسا مع اجراءات الدولة، وأكثر احتكاكا بتداعيات الأزمات على الوضع الإقتصادي، لاسيما الدخل الشهري، والعلاوات، والمكافات، وغيرها، وبالتالي فهو يدرك حجم الأزمة من انخفاض أسعار النفط، وعليه يذهب إلى تأييد حزمة الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتلافي تدهور الوضع الإقتصادي الذي يترتب على إثر هذه القضية.

- متوسط الدخل الشهري

اتضح من نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينه الدراسة نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط تعزى لمتغير متوسط الدخل الشهري. هذا لكون مستوى الدخل الوظيفي في عموم السلطنة بمستوى جيد، وبالتالي نسبة التأثر تكون متقاربة، بالإضافة إلى أن الأغلبية من الموظفين يشعرون بالأمان الوظيفي إلى حد كبير، لذا جاء تأييدهم لاجراءات الدولة بصورة متساوية ومتقاربة.

الاستنتاجات

1. إن أكثر من 60% من أفراد العينة تتابع الصحف العمانية اليومية بصورة مستمرة، في حين أن 16% من أفراد العينة نادرا ما يتابعون الصحف العمانية. ونسبة قليلة أحيانا.
2. جاءت صحيفة عُمان المرتبة الأولى في عدد متابعيها بنسبة بلغت(94%)، تلتها صحيفة الوطن بفارق قليل بلغ (82%)، ثم صحيفة الرؤية(62%) ثم صحيفة الشبيبة(30%).
3. إن من أبرز دوافع أفراد العينة لمتابعة الصحف العمانية كانت لمتابعة الأحداث والقضايا الداخلية بالدرجة الأساس بمتوسط حسابي بلغ(3.66) ودرجة موافقة عالية، ثم لتكوين معرفة جديدة أو تعزيزها بمتوسط حسابي بلغ(3.59)، ثم لتعلم أشياء جديد من الصحف العمانية وزيادة الوعي والثقافة لدى الفرد بمتوسط حسابي بلغ(3.56) ودرجة موافقة عالية.
4. إن الغالبية العظمى من أفراد العنية لهم معرفة بانخفاض أسعار النفط بنسبة(53.8%)، لكون النفط الثروة الإقتصادية الأبرز في الدولة، وبالتالي تكون مثار اهتمام المواطن، كونها ترتبط برفاهيته الإقتصادية ومستقبل الأجيال القادمة.
5. إن الغالبية العظمى من أفراد العينة يعتمدون على الصحف العمانية اليومية بشكل عام، لكون الصحف الوطنية تعد مصدرا موثوقاً فيما يتعلق بأخبار القضايا الإقتصادية الوطنية، وهي من أكثر وسائل الاتصال التي تقوم بنشر التقارير الرسمية والقرارت المتعلقة بالأمور الأساسية التي تصدر عن الدولة، وقد تركز الاعتماد عليها كثيرا لصالح جريدة عمان بنسبة(16.5%) ، بينما جريدة الرؤية كانت بنسبة(12.3%) تليها الوطن(12%) ثم جريدة الشبيبه(8%).

6. إن من أبرز أسباب اعتماد العينة المبحوثة على صحف الدراسة للحصول على معلومات حول الاجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط، هو ارتفاع درجة مصداقيتها في تقديم القضايا حيث حصلت على متوسط حسابي بلغ(3.09) وانحراف معياري(1.167) مع نسبة موافقة وموافقة شديدة بلغت(40.3%)، ثم لكونها تتفرد بعرض معلومات وحقائق لاتعرض في مصادر أخرى بنسبة(33.3%)، ثم قدرتها على تقديم الحلول للقضايا التي تهم المواطن بنسبة(27.8%).

7. إن من أبرز الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط التي حظيت بتأييد كبير من قبل العينة المبحوثة هو دعم البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الإقتصادي(تنفيذ) بنسبة(78.1%)، والاجراء الحكومي الخاص بتبسيط وتسهيل الإجراءات للمستثمرين ورواد الأعمال بنسبة(67.5%)، ثم إجراء تعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات الضريبية الجمركية، بالإضافة إلى إجراء الحد من الإعفاءات الضريبية بنسب متتالية (55.6%) و(51.3%).

8. إن من أبرز الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط التي شكلت اتجاه معارض من قبل أفراد العينة المبحوثة هي زيادة الرسوم على التصرفات العقارية والرسوم البلدية على الايجارات(22.3%)، ورفع الدعم الحكومي عن المحروقات(19.8%)، وزيادة رسوم بعض الخدمات المقدمة من الوحدات الحكومية(16.1%)، وزيادة الأسعار المحلية لبيع الوقود(15.8%)، وزيادة رسوم تسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة(10.3%).

9. إن أكثر الفنون الصحفية التي تؤثر في اتجاهات العينة المبحوثة إزاء قضية أسعار النفط من وجهة نظر المبحوثين أنفسهم هي الأخبار(65%) والاستطلاعات(59%) والتحليلات(59%) التقارير(56%).

10. إن الغالبية العظمى من أفراد العينة تفضل الاعتماد على صحيفة عمان لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط(75.6%)، تلا ذلك تفضيل العينة الاعتماد على صحيفة الوطن(69.3%)، بينما جاء تفضيل العنية لصحيفة الشبيبة بالمرتبة الثالثة(27.8%)، أما صحيفة الرؤية فقد حصلت على المرتبة الرابعة(27.5%).
11. اتضح أن لفئة الإناث دوافع أكثر من الذكور لمتابعة الصحف العمانية اليومية بمتوسط حسابي(3.46) بينما الذكور(3.19). وقد تفسر هذه النتيجة لكون الإناث أكثر حاجة للاستزادة حول المواضيع الإقتصادية.

12. تبين أن العمر لم يؤثر على دوافع المتابعة للصحف العمانية اليومية، لكون الفئات العمرية جميعها تملك من الدافعية ما يكون عادة في مستوى واحد.
13. بينت أن المستوى التعليمي لا يوجد له تأثير على دوافع المتابعة للصحف العمانية اليومية.
14. لا يوجد تأثير لاختلاف الحالة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة على دوافعهم نحو متابعة الصحف العمانية اليومية.
15. إن متوسط الدخل الشهري لم يؤثر على دوافع المتابعة للصحف العمانية اليومية بين أفراد عينة الدراسة.
16. أن نسبة التأييد من قبل فئة الذكور لإجراءات الحكومة إزاء انخفاض أسعار النفط، فاقت نسبة التأييد لدى الإناث بمتوسط حسابي(3.05) بينما الاناث حققت متوسط تأييد(2.87)
17. إن العمر لم يكن ذا تأثير في تحديد اتجاهات العينة إزاء الاجراءات الحكومية حول انخفاض أسعار النفط. وهذه النتيجة تعزى إلى كون الفئات العمرية جميعها تؤيد الإجراءات بالمقدار ذاته.

18. إن فئة الدراسا العليا لديها قدرة أكبر على ربط الحقائق العلمية والمآلات الإقتصادية مع بعضها، فضلا عن قدرة الاستنتاج والتحليل للإجراءات التي تتخذها الحكومة إزاء انخفاض أسعار النفط

19. إن الموظف الحكومي أكثر تماسا مع اجراءات الدولة، وأكثر احتكاكا بتداعيات الأزمات على الوضع الإقتصادي، لاسيما الدخل الشهري، والعلاوات، والمكافات، وغيرها، وبالتالي فهو يدرك حجم الأزمة من انخفاض أسعار النفط، وعليه يذهب إلى تأييد حزمة الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتلافي تدهور الوضع الإقتصادي الذي يترتب على إثر هذه القضية.

20. إن مستوى الدخل الشهري لم يؤثر على اتجاهات أفراد العينة لكون الأغلبية من الموظفين يشعرون بالأمان الوظيفي إلى حد كبير، لذا جاء تأييدهم لاجراءات الدولة بصورة متساوية ومتقاربة.

التوصيات

ومن أبرز ما توصي به الدراسة هو:

1. إجراء المزيد من الدراسات للتعرف على دور الصحافة العمانية في تشكيل الرأي العام العماني حول القضايا ذات الأهمية.
2. تخصيص الصحف العمانية لمساحات خاصة بتغطية القضايا المهمة على شكل ملف تفصيلي بصورة شهرية أو أسبوعية.
3. قيام المؤسسات الرسمية المعنية بنشر تفاصيل القرارات الاقتصادية في الصحف اليومية لاطلاع المواطن على المسوغات التي أدت الى اتخاذ تلك القرارات.
4. تسهيل المؤسسات الرسمية لعملية الحصول على المعلومة وتزويد الصحف الخاصة بها ليتسنى لها مواكبة القرارات والاجراءات المتخذة أولا بأول.
5. قيام الصحف المتخصصة بإبراز القضايا الآنية التي تهم المواطن وتمس أوضاعه المعيشية بصورة أكبر وبمختلف الأنواع الصحفية.
6. أن تقوم وزارة الإعلام بتقديم الدعم للصحف الخاصة من تأهيل ودورات وتواصل بخصوص القضايا الهامة، وتزويد المؤسسات الصحفية وغيرها بجميع التفاصيل الضرورية للمواطن.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا. المراجع العربية:

ـــ المياحي، عمر حميد حارث(2013). معالجة الصحافة العمانية اليومية لقضايا حقوق الإنسان دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف الناطقة باللغة العربية خلال عام2012، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، قسم الإعلام، جامعة السلطان قابوس.

ـــ مراد، كامل خورشيد (2013). مدخل إلى الرأي العام. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

ـــ ابراهيم، جمال عبدالعظيم(1998). المتغيرات المؤثرة على دور الصحافة في تكوين الرأي العام في مصردراسة تطبيقية على الحملات الصحفية عامي 1995-1996. **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

ـــ أبو جامع، منى (2009). معالجة الصحف الأردنية اليومية للشأن الإقتصادي: دراسة تحليلية ميدانية للفترة 2007/4/1 إلى 2008/3/30. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

ـــ أبوهزيم، طارق زياد والنسور، هادي عبداللطيف(2013). الحرية والتنمية دراسة تحليلية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد41، العدد4، جامعة الكويت.

ـــ أحمد، جمال عبدالعظيم (2009). اتجاهات جمهور وسائل الإعلام في البحرين نحو المعالجة الإعلامية للقضايا الإقتصادية: دراسة مقارنة لجمهور الوسائل التقليدية والشبكات الإجتماعية. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. جامعة البحرين. البحرين.

— إمام، إبراهيم (1999). **أصول الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

— الأمانة العامة(2016). **موجز خطة التنمية الخمسية التاسعة(2016-2020)**، المجلس الأعلى للتخطيط، سلطنة عمان.

— البادي، جميلة عبدالله سعيد(2011). شركات النفط الأجنبية في عمان وامتيازاتها(1945-1967)، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة السلطان قابوس.

— بدر، أحمد (1990). **الاتصال الجماهيري**. القاهرة: دار المعارف العربية.

— بدر، أحمد (1998). **الرأي العام وطبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

— بدران، عبدالله (2010). **الإعلام البترولي في الوطن العربي**. دمشق: دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع.

— بدوي، أحمد زكي(1985). **معجم مصطلحات الإعلام**. ط1. القاهرة: دار الكتاب المصري.

— بدوي، زكي(1994). **معجم مصطلحات العلوم الإدارية**. ط2. القاهرة: دار الكتاب المصري.

— البلوشية، فاطمة محمد علي(2013). تغطية الكوارث الطبيعية في الصحافة العمانية العربية اليوميةدراسة تحليلية مقارنة للإعصارين المداريين جونو 2007 و2010، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، قسم الإعلام، جامعة السلطان قابوس.

— البندك، مازن(1974). قصة النفط. عمان: دار القدس.

— البنك الدولي (2015). **الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاض أسعار النفط**. واشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

— بهنسي، السيد(2001). مدى تأثير الإتجاه السائد بوسائل الإعلام المصرية على تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو قضايا التحول الإقتصادي، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد13 أكتوبر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

— التاجوري، جمال فضل الله(2007). أثر النفط على التنمية الإقتصادية في ليبيا. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإقتصادية، القاهرة.

— التهامي، مختار(1974). **الرأي العام والحرب النفسية**. ط3. القاهرة: دار المعارف.

— تيرانس، كلارك (2007). **تحديات النجاح: مسيرة تنمية نفط عُمان**. لندن: ستاسي انترناشيونال.

— الجريدة الرسمية(2016). **مرسوم سلطاني رقم2016/1 باعتماد خطة التنمية الخمسية التاسعة (2020/2016)**، وزارة الشؤون القانونية، سلطنة عمان.

— الجمعية الإقتصادية العمانية (2013). **عمان التي نريد الدليل الوطني للتنمية**. سلطنة عُمان.

— حاتم، محمد عبدالقادر(2006). **الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

— حامد، شيماء ذو الفقار(2000). دور المادة الإخبارية في التلفزيون المصري في تشكيل اتجاهات طلاب الجامعة نحو أداء الحكومة. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

— حامدي، زهير(2013). **النفط في الولايات المتحدة الأمريكية: ثورة في الأفق**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

— حجاب، محمد منير (1998). **أسياسيات الرأي العام**. ط2. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

— حجاب، محمد منير(2004). **المعجم الإعلامي**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

— حدة، أوضايفية(2016). الطاقة المتجددة كآلية للتقليص من مخاطر الإقتصاد الريعي في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، العدد19، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

— الحسن، احسان محمد (1999). **موسوعة علم الاجتماع**. ط1. القاهرة: الدار العربية للموسوعات.

— حسين، بلعجوز و آخرون(2016). تحليل أثر تقلبات أسعار النفط وتخفيض العملة في توجيه السياسة المالية في الجزائر. دراسة تحليلية لقانون المالية لسنتي 2015-2016، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، العدد19، سبتمبر2016، عمان.

— حمادة، بسيوني(2008). **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والراي العام**. القاهرة: عالم الكتب.

— دائرة الإعلام(2017). **مكتب وزير النفط والغاز، وزارة النفط والغاز**، سلطنة عمان، مسقط.

— دائرة التخطيط والمتابعة(2015). **التقرير السنوي ملتزمون بالتنمية المستدامة**، وزارة النفط والغاز، سلطنة عمان.

— دائرة الدراسات والتوثيق الإعلامي(2017). **مكتب وزير الإعلام، وزارة الإعلام العمانية،** سلطنة عمان، مسقط.

— دائرة تسويق النفط(2016). **تقرير تحليلي لسوق النفط الخام العالمي لعام 2016،** وزارة النفط والغاز، سلطنة عمان.

— الدبيسي، عبدالكريم علي والطاهات، زهير ياسين(2013). دور شبكات التواصل الإجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،** المجلد40، العدد1، عمان.

— الدليمي، عبدالرزاق محمد(2012). **الإعلام والتنمية.** ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

— الدليمي، عبدالرزاق(2016). **الاعلام الدولي في القرن الحادي والعشرين.** ط2. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

— رضوان، رضوى(2015). **التقلبات المفاجئة والآثار المحتملة لانخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول الخليج العربية.** أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث.

— الرميحي، محمد(2016). **المؤتمر الصحفي لوزير النفط والغاز، وزارة النفط والغاز،** سلطنة عمان.

— الريامية، شمسة حميد(2017)."معالجة الصحافة العمانية اليومية العربية لأزمة انخفاض أسعار النفط". **(رسالة ماجستير غير منشورة)،** قسم الاعلام، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية،جامعة السلطان قابوس.

— الزبون، ماجد فاضل(2015). **الإعلام الإقتصادي قراءة في القنوات العربية المتخصصة،** ط1. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

— زودة، مبارك(2012). دور الإعلام الإجتماعي في صناعة الرأي العامالثورة التونسية أنموذجا. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، شعبة علوم الإعلام والإتصال، جامعة الحاج لحضر، الجزائر.

— سعد، إسماعيل(1979). **الرأي العام**. بيروت: دار المعارف.

— سعيفان، سمير(2015). **ملخص أوراق عمل ندوة تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

— سلامة، حسن(2014). وسائل الإعلام وتشكيل الرأي العام، **مجلة الديمقراطية(وكالة الأهرام)**، المجلد14، العدد56، القاهرة.

— سلطان، محمد(2003). **السلوك التنظيمي**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

— سميسم، حميدة مهدي (2014). **نظريات الاتصال، مجموعة محاضرات**. عمان: جامعة الشرق الأوسط.

— سميسم، حميدة مهدي(1992). **نظرية الرأي العام مدخل**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

— سميسم، حميدة مهدي(2005). **نظرية الرأي العام**. القاهرة: الدار الثقافية.

— شحدة، محمد علي الحروب(2012). معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الإقتصادي: دراسة تحليل مضمون. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

— شدي، أديب ولفته، عباس(2012). أثر النفط في تحديد الوضع الإقتصادي والمالي. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. جامعة القاهرة. مصر.

— الشمري، رضا عبدالجبار(2014). **الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي**. ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

— الشمري، ناظم خالد (2012). **الإعلام الإقتصادي**. ط1. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

— شومان، محمد علي(1994). دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام. **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

— صالح، سليمان(2014). **أخلاقيات الإعلام**. ط4، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

— الصالح، علياء كامل(2012). **قطاع النفط والغاز في الخليج: نظرة عامة وإقليمية**. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية.

— صولي، سعيد سالم خميس(2015). دور الإستثمار الأجنبي في تطوير تكنلوجيا قطاع النفط مع التطبيق على سلطنة عمان خلال الفترة من 2000–2012، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. قسم البحوث والدراسات الإقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

— طلعت، شاهيناز(1983). الرأي العام. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

— عاطف، محمود علي(2002). **دراسة في جغرافية الطاقة**. ط1، الامارات: دار الثقافة العربية.

— العبد، عاطف عدلي(1995). **وسائل الإعلام العمانية استراتيجيتها ونشأتها وتطورها(1970–1995)**. مسقط: مطبعة الألوان الحديثة.

— العبد، عاطف عدلي(2000). **الرأي العام وطرق قياسه**. القاهرة: دار الفكر العربي.

— عبدالوهاب، عبدالمنعم(1977). **النفط بين السياسة والإقتصاد تحليل ودراسة جغرافية اقتصادية سياسية**. الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع.

— العدوي، خالد بن راشد محمد(2014). أخبار الجريمة في الصحافة العمانية:دراسة تحليلية لمضمون عينة من الصحف العربية اليومية، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، قسم الإعلام، جامعة السلطان قابوس.

— العيساوي، وسام حميد محمود(2012). دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي(1948-1973). **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة.

— عيسى، شريف علي(2005). الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط 1993-2005، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

— غضنفر، محمد مصطفى علي(2013). **دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الجمهور الكويتي نحو الإنتخابات البرلمانية**، سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية(الماجستير والدكتوراه)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت.

— الغيلاني، خالد بن حمد سالم(2012). دور الصحافة العمانية في ترتيب اولويات الإهتمام بقضايا التعليم لدى الجمهور العمانيدراسة تحليلية وميدانية. **(اطروحة دكتوراه غير منشورة)**. كلية التربية، جامعة عين شمس.

— الفار، محمد جمال(2006). **المعجم الإعلامي**. ط1. عمان: دار أسامة.

— فرج، عادل عبدالغفار(2000). دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع اسرائيل، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

— الفضلي، محمد سلطان(2010). دور القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي العام السياسي للمواطن الكويتي، (**رسالة ماجستير غير منشورة**). كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

— القاسمي، سالم بن علي (2016). أسعار النفط والغاز الدولية وتأثيرها على استقرار النمو الإقتصادي بالسلطنة، **مجلة الحرس السلطاني العماني**، العدد 63. مسقط.

— القذافي، رمضان محمد(1991). **علم النفس الاجتماعي**. ط1. طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.

— كامبيل، كولن(2004). نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل. **مجلة عالم المعرفة**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد307، الكويت.

— الكتاب الأحصائي السنوي (2016). **سلطنة عُمان**: الإصدار 44.

— الكندي، عبدالله خميس والحسني، عبدالمنعم منصور (2008). **دراسات في الصحافة العُمانية**. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

— الكندي، عبدالله خميس(1995)."**تغطية الصحافة العمانية العربية اليومية لحرب الخليج الثانية 90-91**".**دراسات في فلسفات التغطية ومضامينها في حربي الخليج الثانية والثالثة**(2008) ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

— الكيومي، سعيد(2015). أزمة أسعار النفط توابعها والخيارات الممكنة لسلطنة عُمان، **مجلة الغرفة**، العدد11. مسقط: غرفة تجارة وصناعة عُمان.

— اللواتي، حسين رضا محمد (2009). المضامين الإقتصادية في الصحافة اليومية العمانية:دراسة في الخصائص والتحديات. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. قسم الإعلام، جامعة السلطان قابوس. عُمان.

— م. روزنتال وب، يودين(1974). **الموسوعة الفلسفية**. ط4، ترجمة سمير كرم. بيروت: دار الطليعة.

— مجمع اللغة العربية(2004). **المعجم الوسيط**. مصر: مكتبة الشروق الدولية.

— المحذورية، نجاة عمير ناصر (2015). تطور الصحافة العمانية 1971–1975، دراسة تحليلية لخصائص مضمون صحيفتي الوطن وعمان. **(رسالة ماجستير غير منشورة)** قسم الإعلام، جامعة السلطان قابوس. عُمان.

— المخزومي، ناصر(2001). اتجاهات المعلمين، إقليم جنوب الأردن نحو اللغة العربية وتدريسها في ضوء خبراتهم وجنسهم. **مجلة جامعة دمشق**. 17(1).

— المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2016). **النشرة الإحصائية الشهرية**، ديسمبر، المجلد27 سلطنة عمان.

— المرهون، ممدوح سالم سعيد(2014). التحديات المستقبلية للإعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة وبدائلها المستقبلية–دراسة حالة سلطنة عمان، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

— المشهداني، سعد سلمان عبدالله (2011). مدى اعتماد النخبة الأكاديمية على القنوات الفضائية العراقية في وقت الأزمات: دراسة حالة على الاقتحام الإرهابي لمبنى مجلس محافظة صلاح الدين. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. جامعة تكريت، العراق.

— المشيخي، محمد عوض(2008). **الإعلام في الخليج العربي واقعه ومستقبله**. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

— المعولي، ناصر (2016). نمذجة تأثير قطاع النفط على الإقتصاد في سلطنة عمان. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة السلطان قابوس. عُمان.

— مكاوي، حسن والسيد، ليلى(2009). **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. ط8. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

— المهري، علي محمد(2013). **الخطاب الإعلامي في عمان رؤيته وأدواره المتعددة. تجربة واقعية**. ط1، بيروت: دار الإنتشار العربي.

— الموسى، عصام(1995). **المدخل في الاتصال الجماهيري**. عمان، إربد: دار الكتاني للنشر

— نصر، حسني(2009). **مقدمة في الاتصال الجماهيري، المداخل والوسائل**. ط2. الكويت: دار الفلاح للنشر والتوزيع.

— النعيمي، محمد عبدالعال، والبياتي، عبدالجبار توفيق، وخليفة، غازي جمال(2009). **طرق ومناهج البحث العلمي**. عمان: دار الوراق.

— الهوتي، سارة صبري(2014). مصادر الأخبار في الصحافة العمانية اليومية–دراسة تحليلية لصحيفتي عمان والوطن في عام 2013، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم الإعلام، جامعة السلطان قابوس.

— وزارة الإعلام (2015). **التقرير السنوي لوزارة الإعلام**، سلطنة عُمان: دائرة الدراسات والتوثيق الإعلام.

— وزارة الإعلام(2015). **كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم**، سلطنة عمان.

— وزارة المالية (2016). **الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2016**. سلطنة عُمان.

— اليوسف، يوسف خليفة(2014). **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

— Baran, S. & Davis, D.(2009). ***Communication Theory foundation and future***. UK & USA: Thomson Wadsworth .

— Brandon, H. & Norpoth, H.(1997). Reality Bites: News exposure and economic opinion, ***Public Opinion Quarterly***. Vol. l61, p5575 .

— Denis, H., Robert I., Stevenson, H. and Nuray, Z.(2001). The conditioned impact of recession news: a time –series analysis of economic communication in the united states,1987-1990. ***International Journal of Public Opinion Research***, 14(1). p35 .

— Goidel, K.(2010). Sources of Economic News and Economic Expectations. American Politics Research: 38(4)

— Hester J. & Gibson R.(2003). The economy and second level Agenda Setting: a time –series analysis of economic news and public opinion about the economy, ***Journalism and mass communication quarterly***, 80(1), P 90 .

— Lichka, J.(2013). How real is Economic in Mass Media Reality, comparing with the real Economy and Economic News in German News Outlets? Paper presented at the Annual ***Meeting of the International Communication Association***. London, England .

— Lippmann, W.(1922). **Public Opinion**. New York: Free Press.

— Maugeri, L.(2006).***The Age of oil: The Mythology, History and future of the world,s most controversial Resource*** .London: Praeger.

— McCombs, M. E. & Shaw D. L.(1993). The Evolution of Agenda-Setting Research: Twenty-Five Years in the Marketplace of Ideas. **Journal communication**, Vol.43, No.2, Spring

— Muin, M. J.(2011). Agenda-Setting Theory And The Role Of The Media In Shaping Public Opinion For The Iraq War. (**thesis of Master**). Department of Communication . University of Central Missouri.

— Remund, D.(2010). Exposure: Exploring the Role of Economic News Coverage in People Sense of Economic wellbeing. Paper presented at the Annual meeting of the ***Association for Education in Journalism and Mass communication***. Denver, Colorado, USA .

— Rosenbery, J. & Vicher, L.(2009). ***Applied Mass Communication Theory: A Guide for Media Practitioners and Pearson***. Boston, New York .

— Webster's (2012).***New World Dictionary***. USA: Houghton Mifflin Harcourt

— Windahl, S.(2009). ***Using Communication Theory: An Introduction to Planned Communication***. London: Sage Publications.

— Yang, T (2011). A Battle of confidence: Chinese news coverage in the Global Economic crisis. Paper presented at the Annual ***Meeting of the International Communication Association. Boston***, MA, USA

ثالثاً. المجلات والنشرات الإقتصادية

— مجلة أجنحة عمان(2016). الشركة العمانية لخدمات الطيران، عدد ديسمبر.

— مجلة الغرفة(2016). غرفة تجارة وصناعة عمان، عدد أكتوبر/نوفمبر.

— مجلة المنهل(2016). شركة تنمية نفط عمان، عدد ديسمبر.

— مجلة الواحة(2016)، مركز تكنولوجيا الصحافة للنشر والإعلان، عدد ديسمبر.

— مجلة سوق المال(2016)، الهيئة العامة لسوق المال، عدد ديسمبر.

— مجلة عالم السيارات(2016)، مؤسسة الرؤيا للصحفة والنشر، عدد ديسمبر.

— النشرة الاحصائية الشهرية(2016)، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، عدد ديسمبر.

— نشرة الغنجة(2016)، الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، عدد نوفمبر.

— نشرة الفحل(2016)، شركة تنمية عمان، عدد نوفمبر.

— نشرة حديث الغاز(2016)، الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، عدد نوفمبر.

— نشرة حياك(2016)، دائرة الإعلام والعلاقات العامة، الشركة العمانية للإتصالات، عدد نوفمبر.

رابعا. المقابلات:

— السعدي، طلال درويش، مدير الموازنة المالية، الأمانة العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط، سلطنة عمان، مسقط، 2017/3/15.

— الصقري، سعيد، مستشار بالمجلس الأعلى للتعليم، رئيس الجمعية الإقتصادية العمانية، سلطنة عمان، مسقط، 2017/3/20.

— الطائي، حاتم، رئيس تحرير جريدة الرؤية العمانية، جريدة الرؤية، سلطنة عمان، مسقط، 2017/3/14.

— اللواتي، حسين رضا، مدير دائرة الدراسات والتوثيق الإعلامي، وزارة الإعلام، نقلا عن الشاذلي، محمد، مدير تحرير جريدة الشبيبة، سلطنة عمان، مسقط، 2008/6/22.

— محمد، أحمد عمر، مدير تحرير جريدة الرؤية، جريدة الرؤية العمانية، سلطنة عمان، مسقط، 2017/3/13.

— محمود، سمير، أستاذ مساعد تخصص للصحافة والنشر والإلكتروني، قسم الإعلام، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2017/3/28.

خامسا. المواقع الإلكترونية:

- موقع وزارة النفط والغاز www. mog. gov. om
- موقع شركة تنمية نفط عمان www. pdo. co. com
- جريدة عمان www. omandaily. com
- جريدة الوطن www. alwatan. com
- جريدة الصباح الجديد www. newsabah. com
- موقع بتروليوم اليوم www. petroleumToday. com
- موقع السبلة العمانية www. avb,soman. net

ملاحق الدراسة

الملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط– الاردن

كلية الإعلام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد:

تقوم الباحثة بإعداد دراسة للحصول على درجة الماجستير في الإعلام ضمن رسالتها الموسومة بعنوان "دور الصحافة العمانية العربية اليومية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط".

ارجو التكرم بقراءة الاستبيان بعناية ومن ثم التعبير عن رأيكم في كل فقرة بوضع إشارة (x) داخل المربع المناسب والتي تعكس درجة موافقتكم على كل فقرة. علما بأن اجابتكم على الفقرات سيكون لها الأثر الكبير في تحقيق أهداف الدراسة، والوصول إلى النتائج المرجوة منها، لذا آمل الإجابة بدقة وأمانة، علما بأن هذه المعلومات سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

الباحثة

دينا بنت رامس بن محفوظ بيت زايد

Dina-zaid@hotmail.com

1- هل تتابع الصحف العمانية الصادرة باللغة العربية اليومية؟

هل تتابع الصحف العمانية الصادرة باللغة العربية اليومية	كثيرا	أحيانا	قليلا	نادرا

2- ما مدى متابعتك للصحف العمانية اليومية؟

الصحيفة	ما مدى متابعتك للصحف العمانية اليومية؟			لا اتابع هذه الصحيفة
	جميع أيام الأسبوع	من يومين إلى 5أيام	يوم واحد في الأسبوع	
1-عمان				
2-الوطن				
3-الشبيبة				
4-الرؤية				

3- ما دوافع متابعتك للصحف العمانية اليومية؟

ما دوافع متابعتك للصحف العمانية اليومية؟	البدائل				
	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوفق	لاأوفق بشدة
متابعة الأحداث والقضايا الداخلية					
متابعة الأحداث والقضايا الخارجية					
تشكيل رأي حول قضية ما أو تعزيزه					
تكوين معرفة جديدة أو تعزيزها					
التسلية والترفيه (تمضية أوقات الفراغ)					
الاطلاع على أراء الكتاب وتحليلاتهم للقضايا والأحداث					
الحصول على معلومات تفصيلية عن الأحداث لا توفرها وسائل الإعلام الأخرى					
متابعة الإعلانات المختلفة					
تعلم أشياء جديد منها وزيادة الوعي والثقافة					

4- كيف تصف معرفتك بقضية انخفاض أسعار النفط؟

ممتازة	جيدة	ضعيفة	لا أعرف عنها شيئا

5- ما درجة اعتمادك على الصحف العمانية العربية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟

الصحف	درجة الاعتماد		
	اعتمد عليها كثيرا	اعتمد عليها إلى حد ما	نادرا ما اعتمد عليها
1-عمان			
2-الوطن			
3-الشبيبة			
4-الرؤية			

6- ما أسباب اعتمادك على الصحف العمانية اليومية في الحصول على المعلومات حول الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟

الأسباب	درجة الاستجابة				
	أوفق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوفق بشدة
ارتفاع درجة مصداقيتها في تقديم القضايا					
تنفرد بعرض معلومات وحقائق لا تعرض في المصادر الأخرى					
الجرأة في تناول جميع القضايا التي تهم المواطن					
التوازن في عرض القضايا التي تهم المواطن					
تساهم في تقديم الحلول للقضايا التي تهم المواطن					
تعرض جميع وجهات النظر المختلفة					

7 –ما اتجاهك نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟

الإجراءات	درجة التأييد				
	مؤيد بشدة	مؤيد	محايد	معارض	معارض بشدة
زيادة ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات.					
الحد من الإعفاءات الضريبية.					
تطبيق النظام المحاسبي الآلي الجديد لاحتساب الضريبة الجمركية في كافة المنافذ.					
تعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات الضريبية الجمركية.					
زيادة رسوم المأذونيات وبطاقة العمل.					
زيادة تعرفة الكهرباء والمياه للاستخدامات التجارية والصناعية والحكومية.					
زيادة الرسوم على التصرفات العقارية والرسوم البلدية على الإيجارات					
تعديل ضوابط تخصيص الأراضي (التجارية والسياحية والصناعية والزراعية)					
توحيد الرسوم الخدمية لبلدية مسقط وظفار والبلديات الإقليمية					
زيادة رسوم تسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة.					
زيادة رسوم بعض الخدمات المقدمة من الوحدات الحكومية					
رفع الدعم الحكومي عن المحروقات					
زيادة الأسعار المحلية لبيع الوقود بحيث تكون متوافقة مع الأسعار العالمية.					
تبسيط وتسهيل الإجراءات للمستثمرين ورواد الأعمال					
دعم البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الإقتصادي (تنفيذ).					

8- ما هي الفنون الصحفية التي تعتقد أنها تؤثر في تشكيل اتجاهاتك نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟

الفنون الصحفية	الاستجابة		
	نعم	لا	لا اعرف
الأخبار			
التحقيقات			
المقالات			
المقابلات			
الأحاديث			
الاستطلاعات			
التقارير			
التحليلات			
الرسوم الكاريكاتيرية			
الصور			
بريد القراء			

9- ما هي الصحيفة التي تفضل الاعتماد عليها لمتابعة الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟ .

الصحف	أفضلها				
	5	4	3	2	1
	كثيرا جدا	كثيرا	قليلا	قليلا جدا	أبدا لا
عمان					
الوطن					
الشبيبة					
الرؤية					

البيانات الشخصية:

- النوع الاجتماعي : ❒ ذكر ❒ أنثى

- العمر:

❒ أقل من 20 سنة ❒ (20) سنة – (30) سنة

❒(30) سنة – (40) سنة ❒(40) سنة وأكبر

- المستوى التعليمي:

❒ الدبلوم العام وما دون ❒ دبلوم عالي

❒المؤهلات الجامعية ❒ الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه)

- الوظيفة:

❒ موظف حكومي ❒ موظف بالقطاع الخاص

❒اعمال حرة ❒ متقاعد

❒طالب/طالبة ❒ باحث عن عمل

❒ ربة منزل

-متوسط الدخل الشهري:

❒ أقل من 500 ريال شهريا. ❒ من 500 إلى أقل من 1000ريال شهريا.

❒ من 1000ريال فأكثر

المحلق رقم (2)

أسماء المحكمين

ت	الأســـم	الرتبة العلمية	التخصص	مكان العمل
1	أ.د. حميدة مهدي سميسم	أستاذ	الإعلام والرأي العام	جامعة الشرق الأوسط
2	أ.د. حسني محمد نصر	أستاذ	الصحافة و النشر الالكتروني	جامعة السلطان قابوس
3	د. كامل مراد خورشيد	أستاذ مشارك	إعلام	جامعة الشرق الأوسط
4	د. سمير محمود	أستاذ مساعد	الصحافة والنشر الإلكتروني	جامعة السلطان قابوس
5	د. أحمد بن علي المشيخي	أستاذ مساعد	السياسات الإتصالية	جامعة السلطان قابوس

الملحق رقم (3)

مقابلة مع الأستاذ: أحمد عمر محمد، مدير تحرير جريدة الرؤية العمانية.

تاريخ المقابلة:2017/3/13م

الوقت:18:00مساء

س: لماذا كان الإصرار على وجود جريدة اقتصادية بالسلطنة، ومتى كانت البداية الفعلية لظهور صحيفة الرؤية؟

ج) كانت الفكرة في مخيلة الطائي المدير العام ورئيس التحرير وهو المالك وصاحب الإمتياز، وقد كان وجود الفكرة منذ خمس سنوات، بأن تكون هناك جريدة اقتصادية يومية بالمقياس الكبير،ونتيجة لبعض التحديات تأجلت الفكرة الى أكثر من مرة، والى قبل عام 2009م بشهور تم الإصرار على أن تظهر الجريدة للعالم في عام 2009م، فقد أخذنا وقت طويل في الإعداد وتم الإستعانة بعدد من الصحفيين العمانيين الذين ساهموا في تأسيس الجريدة وفي نفس الوقت تم الإعتماد على الخبرات العربية من مصر والسودان، وقد بدأت الجريدة بتوجه إقتصادي نتيجة الحاجة الملحة للصحافة الإقتصادية؛ ففي ذلك الوقت لم تكن توجد صحيفة اقتصادية وما زال ربما بعض المجلات أو الدوريات ولكن لا توجد صحيفة يومية اقتصادية.

وهي تعد أول صحيفة عمانية متخصصة في الاقتصاد، صدرت في 23ديسمبر من عام 2009، بدأت الجريدة بتوجه اقتصادي نتيجة الحاجة الماسة للصحافة الاقتصادية اليومية فلم يكن توجد صحيفة اقتصادية متخصصة يومية بالسلطنة حتى ذلك التاريخ وانما بعض المجلات أو الدوريات، وقد استمرت الصحيفة لأكثر من أربع سنوات بترخيص من وزارة الإعلام كصحيفة اقتصادية تهتم بالشأن الاقتصادي المحلي، ويظهر ذلك بوضوح في الصفحات من 18-24 المخصصة جميعها للأخبار الاقتصادية.

الملحق رقم (4)

مقابلة مع الأستاذ حاتم الطائي، المدير العام، ورئيس تحرير جريدة الرؤية.

تاريخ المقابلة:2017/3/14م

الوقت:19:30مساء

س: ما الجديد الذي أضافته الجريدة لمتابعة مستجدات الأحداث والتطورات في الساحة المحلية؟

ركزت الجريدة في أسلوبها على مناخ الأعمال في العالم بشكل عام مع التركيز على سلطنة عمان بشكل خاص في الجوانب الاقتصادية والمحليات، بالإضافة إلى تركيزها على منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية، وبعد أربع سنوات تحولت الرؤية إلى جريدة شاملة، واتخذت خطوات عملية لتطوير المحتوى اشتمل على ايلاء مزيد من الاهتمام للاخبار المحلية الآخرى بالتوازي مع الاخبار الاقتصادية التي توسعت لتغطي 8 صفحات كاملة وبالباقي للاخبار المتنوعة الاخرى، كما ركزت بعض الصفحات على نشر ثقافة ريادة الاعمال من خلال اصدارها لملحق شهري يحمل اسم (روادنا) المخصص لدعم رواد الاعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وانتهجت جريدة الرؤية اسلوب جديد لتحقيق نوع من أنواع الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والشباب أسمته (بإعلام المبادرات) القائم على تبني مبادرات المؤسسات الاهلية والشباب ودعمها من خلال الإعلان عنها في الندوات وحلقات العمل التي تقيمها الجريده بشكل شهري.

س) ما أبرز التحديات التي تواجهها الصحيفة في الوقت الحالي؟

الصحافة الورقية قد تمرض ولكنها لن تموت، وميزتها الأساسية أنها أكثر رصانه وأكثر مسؤولية وأكثر رسمية، فبمجرد طباعة الخبر لا يمكن حذفه، ونحن لا ننكر بوجود تناقص في القيمة التسويقية، فقد أثرت الصحافة الإلكترونية على نسبة التوزيع للصحيفة، فالتحدي الآن كيف تحافظ هذه الصحف على نسبة مبيعات الصحيفة، وجريدة الرؤية تحرص على مواكبة المتغيرات التقنية، وقد تشهد نقلة نوعية في المحتوى الالكتروني المقدم للقارئ خلال هذا العام.

الملحق رقم (5)

مقابلة مع الأستاذ طلال بن درويش السعدي، مدير الموازنة المالية بالأمانة العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط.

تاريخ المقابلة:2017/3/15م

الوقت:11:05 صباحا.

س) ما الأدوار التي لعبتها الحكومة في إدارة أزمة انخفاض أسعار النفط؟

منذ بداية الأزمة في شهر يونيو2014م، ونحن كنا نقوم بوضع سيناريوهات وتوقعاتنا للخطة خلال الخمس سنوات القادمة 2016-2020م، وقد أخذنا بعين الإعتبار هذا الانخفاض في أسعار النفط وتأثيره على الدولة، لأن الانخفاض كان ينزل بطريقة دراماتيكية وسريعة جدا من حدود 95-100دولار في أغسطس 2014م ووصل مع نهاية ديسمبر 2015م الى مستويات متدنية في حدود 40دولار، كل هذا كان مأخوذ في عين الاعتبار أثناء فترة اعداد الخطة، حتى أننا أطلقنا عليها فترة (التخطيط في ظل عدم اليقين) وكان من أهم الاعتبارات التي أخذنا بها أثناء وضع سيناريوهات الخطة أو سيناريوهات الإطار المالي، وذلك بأن نأخذ بكل الاحتمالات والمتمثلة في تقديرنا للسوق واستشراف المنظمات العالمية، والتقارير الدولية وتقديرات أسعار النفط خلال الفترة التي تمثلها الخطة 2016-2020م.

-أدوار الحكومة والمجلس في فترة أعداد الخطة الخمسية 2016-2020.

وأضاف السعدي، أن الحكومة والمجلس خلال فترة إعداد الخطة ركزت على عملية التنفيذ، فمن خلال التجارب السابقة نلاحظ أن نسب التنفيذ على مستوى مشاريع الخطة يجب أن يكون الجانب المهم الذي من الضروري أن تركز عليه الأمانة العامة للمجلس، فنسب التنفيذ دائما ما تكون في حدود ال50% من التقديرات المعتمدة، وهذا أثر دائما على حركة الاستثمارات الحكومية، فلو عدنا إلى الخطة الخمسية الثامنة والتي كان لتقييمها الأثر الايجابي في التأكيد على عنصر التنفيذ، فكل خطة لابد أن تتبعها عملية تقييم شاملة. وقد أصبح هناك توجه لدى الحكومة لعدم اعتماد أي

مشروعات جديدة في الخطة التاسعة، والذي ساهم في وضع هذا البند أمرين، الاول: الانخفاض الحاد في الوضع المالي، والثاني: تقييم الخطة الثامنة المتمثل في تقييم مستويات الصرف في تنفيذ المشاريع. وعلى ضوءه تم اقتراح منهجية جديدة، تقوم على عدم اعتماد اية مشاريع جديدة الا عندما تكون الوزارات الحكومية جاهزة لتنفيذ تلك المشروعات.

ومن ضمن الاجراءات الاخرى التي عنيت بها الحكومة، وتم التأكيد عليها في الخطة هي ايلاء مزيد من الاهتمام بالسياسة الضريبية التي تقرها الحكومة على الخدمات المقدمة للمواطنين، ورفع قيمة الرسوم المقررة لتلك الخدمات، كاجراء يساهم في دعم الوضع المالي للموازنة.

الملحق رقم (6)

مقابلة مع الدكتور سعيد الصقري، المستشار بمجلس التعليم، ورئيس الجمعية الاقتصادية العمانية.

تاريخ المقابلة:2014/3/20م

الوقت:10:00 صباحا.

س) لماذا لم تبن الدول المصدرة للنفط الى الان قاعدة اقتصادية متينة تجنبها تبعات الانهيارات المتكررة لأسعار النفط، ولماذا لم تستفد من الماضي وتعاملت مع الازمات بحلول قصيرة المدى؟

ج) صحيح هذه ليست الأزمة النفطية الاولى التي تمر بها دول المنطقة فهي تذكرني بأزمة 1986م انهارت اسعار النفط في تلك الازمة بحوالي 70%، وهذه المرة انهارت بنسبة اقل منها، ففي تلك الفترة من عام1986م الحكومة اتخذت عدة اجراءات حيث كان من ضمنها تخفيض الانفاق وتخفيض قيمة الريال العماني، وايضا قامت بضخ كميات نفط أكثر الامر الذي أدى الى زيادة كمية انتاج النفط للتعويض عن الانخفاض، وبعدها ارتفعت الاسعار، ومن المفترض أن الدرس الذي نتعلمه اليوم ونخرج فيه من تلك الازمة، هو أن نجنب المالية العامة ونجنب الاقتصاد المحلي من ويلات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، ومن الاعتماد المستمر على الموارد النفطية، فالان ومع منتصف عام 2014م انخفضت أسعار النفط مرة أخرى بشكل كبير من 115دولار الى 50دولار، والايرادات العامة ايضا انخفضت بنسبة كبيرة بين 50%-60% من الايرادات العامة للنفط.

ومن ضمن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خفض الانفاق وترشيدة ولكن الجديد في الامر ولم يكن له ذكر في السابق هو رفع رسوم الخدمات الحكومية ورفع الضرائب على الشركات العاملة بالسلطنة من 12% الى 15%.

واذا عدت الى السؤال لماذا لم تستفد الحكومة من الأزمات السابقة التي صارت في 86 و69 و2009. ومع ذلك ما زلنا نعتمد على الموارد الرئيسية، وربما من الأسباب الرئيسية هو عدم

قدرتنا على تنويع قاعدة الانتاج الاقتصادي، وربما عدم قدرتنا على التنويع يعود الى ضعف مخرجات التعليم أو عدم الاستثمار بما يكفي في الموارد البشرية، والسبب الاخر والمهم أن الانفاق الحكومي كان إنفاق استهلاكي ولم يكن إنفاق استثماري، والدليل عدم تقليل الاعتماد على الموارد النفطية، والدليل الاخر ان معظم الشركات الحكومية لازالت تعتمد على التمويل الحكومي لتشغيل عملياتها، حتى الان هي ليست مصدر دخل لحكومة وهي بذلك تمثل عبئ على الحكومة، ومن الجانب الاخر فان الضرائب التي تفرضها الحكومة والرسوم بما في ذلك الضرائب الجمركية على القطاع الخاص لرفد المال العام لا يزال صغير، وربما يعود ذلك لصغر القطاع الخاص في البلد، فتلك الضرائب لا تزيد عن 10% من جملة الايرادات الاخرى.

فنحن عالقين فالإقتصاد ينمو ولكن لا تتنوع قاعدته الإنتاجية، فهو ينمو بزيادة عدد العاملين في الاقتصاد، ونزيد عدد الآلات والمصانع دون أن ينعكس حقا ذلك على تنويع قاعدة الانتاج الاقتصادي، وكل ما نقوم به هو تدوير للانتاج النفطي دون أن تكون هناك قاعدة انتاجية حقيقية مستقلة عن النفط.

س) استعانت الحكومة ببعض التجارب الدولية الناجحة خاصة التجربة الماليزية وهي الاقرب لها بيئيا وفقا للتقرير الحكومية، برأيك هل الحكومة بوضعها الحالي وهيكلتها الحالية، قادرة على النجاح والوصول ولو الى عشر ما حققه الاقتصاد الماليزي من نمو وتطور في ظل فترة زمنية قصيرة؟

ج) النمو عادة يقوم على ثلاثة اركان اساسية اي نمو كان سواء اقتصادي أو نمو اي مؤسسة كانت تعمل على أساس الربح والخسارة، وهي اليد العاملة، ورأس المال العامل، والعامل الثالث الذي عادة الناس لا تنتبه له أو غير مفهوم لديها هو ما يسمى في علم الاقتصاد هو ما يسمى بالتكنولوجيا أو التقنية ويقصد به كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية مثل كفاءة استخدام العمال ورأس المال العامل، وينطوي تحت العامل الثالث ايضا الابتكار والابداع وايضا حسن ادارة الموارد، كذلك ما يسمى بالحوكمة الذي يدخل في اي مؤسسة كانت سواء أكانت حكومية أو قطاع خاص أو الاقتصاد ككل، ولكن هذا العامل الثالث لم يساهم في النمو الاقتصادي ومساهمته

بالتالي كانت سالبة، والسبب عدم وجود يد بشرية ماهرة قادرة وكفء، والسبب الأخر ربما غياب كثير من قواعد الحوكمة في كثير من مؤسساتنا، ايضا عدم كفاءة استخدام الموارد الحالية الموجودة.

س) هل تعتقد أن الاجراءات التي أعلنت عنها الحكومة مع بداية عام 2016م كفيلة بإنقاذ ما يمكن انقاذه من ميزانيتها في ظل الانهيار الحاد لأسعار النفط ؟

ج) الحكومة تضع الخطة الخمسية وتحدد لها اهداف وبرامج ومشاريع وفترة زمنية ثم تنفذ، ومن ثم تأتي الموازنة التي لها سياسات من المفترض أن تتسق مع الخطة، ولكن الاشكال الذي يصادف التخطيط أن الموازنة تقول شيء والخطة تتكلم بلغة مختلفة، والتنفيذ يختلف حتى عن الموازنة، ومن الامثلة على ذلك الخطة الخمسية الثامنة، ما المشاريع التي كانت موضوعة وكم المبالغ التي تم اعتمادها، وما الذي تم اعتماده في الموازنة وما هو الفعلي وذلك في الحساب الختامي للدولة الذي تصدره وزارة المالية، كل جهة تتكلم بلغة مختلفة عن الآخر، احيانا الفرق يصل بين الخطة والفعلي يصل الى 55%، فالخطة هنا ليست مؤشر حقيقي لرؤية حقيقية أو هدف حقيقي تسعى الحكومة الى تحقيقه في المستقبل، ما الذي يتحكم في التنفيذ.

س) البرنامج الوطني للتنوع الاقتصادي (تنفيذ) خطة طويلة المدى بنيت على غرار تجارب اقتصادية دولية لاقت الكثير من النجاح في بلدانها ، الى اي مدى ترى بان هذا البرنامج المأمول العمل به في المستقبل القريب ، حريص على بناء مؤسسات اقتصادية ثابته وقادرة على زحزحة المساهمة النفطية العالية في الدخل القومي الى الوراء، وذلك في ظل القطاعات الاقتصادية الخمسة التي تم الاعلان عنها اثناء وضع التصور للبرنامج؟

ج) لاول مرة في تاريخ التخطيط في عمان تكون هناك مشاركة حقيقية في الخطة الخمسية وهذا البرنامج جزء من هذه الخطة، حيث تقوم الخطة على الحوار مع الأطراف الفاعلة وتسترشد بالتجارب العالمية الناجحة، للتأكد من مدى مصداقية أهدافها ومرتكزاتها، ومن أجل ذلك عقدت العديد من الحلقات النقاشية التي امتدت إلى أكثر من 40 حلقة، استهدفت التعرف على مرئيات مختلف الوزارات والهيئات والجهات المسؤولة عن الاستراتيجيات القطاعية طويلة المدى خاصة ما

يتعلق بالصناعات التحويلية، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والثروة السمكية، والتعدين، وقطاعات المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات وغيرها من القطاعات التنموية.

س) برأيك هل كانت الحكومة العمانية بحاجة الى اشراك مؤسسات المجتمع المدني والشباب والاعيان، في مناقشة مرئياتهم واحتياجاتهم والاستماع اليهم قبيل وضع الخطة الخمسية التاسعة والتي تمثل الحلقة الاخيرة في الرؤية 2020م، واذا كانت هناك حاجة لمثل هذه الخطوة بعد مرور 46سنة فلماذا تأخرت لحين ظهور الازمة النفطية الأخيرة؟

ننظر اليها من خلال مسالة اعادة النظر في العقد الاجتماعي، فالحكومة كانت تعطي وتوفر الوظائف وتحرص على رفع المستوى المعيشي للمواطن وكان المجتمع يأخذ، الآن الحكومة بسبب الازمة الحالية تنادي باشراك المواطن في تحمل تبعات الازمة من خلال دفعه للضرائب المتمثلة في رفع رسوم الخدمات الحكومية، ضريبة القيمة المضافة، رفع الدعم عن الخدمات الحكومية، رفع الدعم عن المحروقات. ولكن قبل هذه الخطوة كان لابد من التنسيق مع المجتمع المدني مع المواطنين بحيث تكون هناك شفافية واضحة وتامة في السياسات الحكومي الموضوعة ويتم الاتفاق عليها، ولكن ان تفرض هذه الضرائب بدون التواصل مع المواطن فهذا امر غير مقبول.

الملحق رقم (7)

مقابلة مع الدكتور، سمير محمود، أستاذ مساعد بقسم الاعلام، تخصص الصحافة والنشر والإلكتروني، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

تاريخ المقابل:2017/3/28م.

تم ارسال الاجابات بالايميل

س1) لماذا لم تبن الدول المصدرة للنفط الى الان قاعدة اقتصادية متينة تجنبها تبعات الانهيارات المتكررة لأسعار النفط، ولماذا لم تستفد من الماضي وتعاملت مع الازمات بحلول قصيرة المدى؟

لم تظهر الدول المصدرة للنفط قاعدة اقتصادية متينة، لسبب جوهر هو اعتمادها بشكل كلي على النفط مصدرا وحيدا للدخل عبر عقود حتى وإن رفعت شعارات تنويع مصادر الدخل القومي، فإن تجارب هذه الدول أثبتت أنها لم تتجاوز مرحلة الشعارات إلى التنويع الحقيقي لمصادر الدخل مع إستثناءات طفيفة.

س2) هل تعتقد أن الاجراءات التي أعلنت عنها الحكومة مع بداية عام 2016م كفيلة بإنقاذ ما يمكن انقاذه من ميزانيتها في ظل الانهيار الحاد لأسعار النفط ؟

إجراءات الحكومة بلا شك جاءت إضطرارية لانهيار أسعار النفط ومحاولة احتواء أزمة فقدانه لأكثر من 70% من قيمتهن والمتصور أن الإجراءات في مجملها معقولة ولكنها وحدها ليست كفيلة بانقاذ الميزانية خاصة إذا علمنا أن الحكومة اتجهت للحصول على قرض خارجي لدعم وتمويل وتعزيز ميزانيتها.

س3) البرنامج الوطني للتنوع الاقتصادي (تنفيذ) خطة طويلة المدى بنيت على غرار تجارب اقتصادية دولية لاقت الكثير من النجاح في بلدانها ، الى اي مدى ترى بان هذا البرنامج المأمول العمل به في المستقبل القريب ، حريص على بناء مؤسسات اقتصادية ثابته وقادرة

على زحزحة المساهمة النفطية العالية في الدخل القومي الى الوراء، وذلك في ظل القطاعات الاقتصادية الخمسة التي تم الاعلان عنها اثناء وضع التصور للبرنامج؟

برنامج تنفيذ بالشكل الذي طرح به، يبدو مبشرا وواعدا لكن من السابق لأوانه الحكم على تجربة قيد التنفيذ، ومن الصعب الجزم بقدرة البرنامج على زحزحة النفط والمساهمة النفطية في الدخل القومي، المتصور خاصة مع تدشين منطقة الدقم الصناعة وتجاوب مشاريعها الصناعية المتنوعة مع رؤى تنفيذ أن تحدث إنفراجة ما تعطي مزيد من الثقة في القطاع الصناعي التنموي، وتوسع من فرص العمل والتوظيف وتضيف عوائد اقتصادية في المستقبل القريب. فقط نحتاج لعشر سنوات على الأقل وهي دورة اقتصادية قصيرة للحكم على فاعلية تنفيذ.

س4) برأيك هل كانت الحكومة العمانية بحاجة الى اشراك مؤسسات المجتمع المدني والشباب والاعيان، في مناقشة مرئياتهم واحتياجاتهم والاستماع اليهم قبيل وضع الخطة الخمسية التاسعة والتي تمثل الحلقة الاخيرة في الرؤية 2020م، واذا كانت هناك حاجة لمثل هذه الخطوة بعد مرور 46سنة فلماذا تأخرت لحين ظهور الازمة النفطية؟

دائما خلق حوار مجتمعي حول قضايا الشأن العام أمر في غاية الأهمية عامة وليس في وقت الأزمات فقط، ومنها الأزمة النفطية، والمتصور أن مجلس الدولة ومؤسسات المجتمع المدني شريك في مسيرة الوطن ونهضته، لكن التحول المباغت والانهيار الحاد لأسعار النفط فاجأ الجميع ليس في السلطنة فقط وإنما في العالم بأسره، وبالتالي كانت الأزمة بحجمها الضخم أكبر من كل الرؤى وأسرع من كل المحاولات التي جرت لاحتوائها سواء عبر تقليص الدعم أو تسعير المحروقات بشكل شهري فأقل أو تقليص بعض الميزانيات واتخاذ إجراءات تقشفية في بعض القطاعات وتجميد التوظيف ووقف الترقيات في قطاعات أخرى، وهي في مجملها حزمة من الإجراءات الاقتصادية التي تدخل في صميم حياة الناس والتي تستوجب نقاشا مجتمعيا جادا خاصة إذا ما صاحبها استمرار في ارتفاع الأسعار..تأخرت الخطوة بالفعل لكن تظل ضمن التحركات الطيبة في التعامل مع الأزمة وبشكل خفف من حدتها قياسا بتجارب دول أخرى غرقت في ديون ضخمة وتعاملات اقتصادية حرجة مع صندوق النقد الدولي وغيره

الملحق رقم (8)

كتاب تاييد الجامعة

جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
مكتب رئيس الجامعة
President Office

الرقم: ٧١٤/٢٠١٧/م ر/خ
التاريخ: ٢٠١٧/٣/٦

وزارة التعليم العالي - سلطنة عمان

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،

تهديكم جامعة الشرق الأوسط أطيب التحيات، يرجى التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم بتسهيل مهمة الطالبة دينا رامس محفوظ بيت زايد، بالحصول على المعلومات والبيانات وتوزيع الاستبانات التي تساهم في إكمال دراستها الماجستير تحت عنوان "دور الصحافة العمانية اليومية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الاجراءات الحكومية لمواجهة ازمة انخفاض اسعار النفط 2016".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

رئيس الجامعة
6.3.2017
أ.د. محمد محمود الحيلة

الملحق رقم (9)
كتاب تسهيل مهمة من وزارة التعليم العُمانية

Sultanate of Oman
Ministry of Higher Education
Directorate General of Scholarships

سلطنة عمان
وزارة التعليم العالي
المديرية العامة للبعثات

الرقم ٩٩ /2017
التاريخ ٢٠ /٣/ 2017

شهادة لمن يهمه الامر

تشهد دائرة الدراسات العليا بوزارة التعليم العالي بأن الفاضلة / دينا رامس محفوظ بيت زايد مقيدة بجامعة الشرق الاوسط بالأردن لمواصلة دراستها العليا لنيل درجة الماجستير في مجال الاعلام تحت عنوان " دور الصحافة العمانية اليومية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الاجراءات الحكومية لمواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط 2016 "

نرجو التكرم بمساعدتها في الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة لبحثها قدر الامكان ،، مع وافر الشكر لكم على حسن التعاون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

هلال بن حمد الازكي
مدير دائرة الدراسات العليا

نحو تعليم عالٍ ذي جودة عالية يلبي متطلبات التنمية المستدامة
سلطنة عمان ص.ب: ٨٢ روي - الرمز البريدي ١١٢ - هاتف ٢٤٣٤٠٧٦٣ / فاكس ٢٤٣٤٠٧٦١
Sultanate of Oman, P.O.Box:82 Ruwi, PC 112, Tel: 24340763 / Fax: 24340761 www.mohe.gov.om

الملحق (10)

جدول اختيار العينة

TABLE 1
Table for Determining Sample Size from a Given Population

N	*S*	*N*	*S*	*N*	*S*
10	10	220	140	1200	291
15	14	230	144	1300	297
20	19	240	148	1400	302
25	24	250	152	1500	306
30	28	260	155	1600	310
35	32	270	159	1700	313
40	36	280	162	1800	317
45	40	290	165	1900	320
50	44	300	169	2000	322
55	48	320	175	2200	327
60	52	340	181	2400	331
65	56	360	186	2600	335
70	59	380	191	2800	338
75	63	400	196	3000	341
80	66	420	201	3500	346
85	70	440	205	4000	351
90	73	460	210	4500	354
95	76	480	214	5000	357
100	80	500	217	6000	361
110	86	550	226	7000	364
120	92	600	234	8000	367
130	97	650	242	9000	368
140	103	700	248	10000	370
150	108	750	254	15000	375
160	113	800	260	20000	377
170	118	850	265	30000	379
180	123	900	269	40000	380
190	127	950	274	50000	381
200	132	1000	278	75000	382
210	136	1100	285	1000000	384

Note.—*N* is population size.
S is sample size.

Sekaran, U.(2003). Research Methods For Business, A Skill-Building Approach. 4th ed. John Wiley, Inc.

المصدر: (Bartlett, Kotrlik, & Higgins, 2001, P.48)

الملحق رقم (11)

التدقيق اللغوي

الموضوع/ تدقيق لغـــوي

أويد تدقيق رســـــالة الباحثة (**دينا رامس محفوظ بنت زايد**) طالبة الماجستير في جامعة الشرق الأوسط- كلية الإعلام، والموســـومة (**دور الصحافة العمانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط**)، تدقيقاً لغويـــاً من قبلي بنـــاء على طلبها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

التوقيع:.....

المدقق: سعود بن مسفر المقباني

هـ: 0096892094773

2017/5/15

الملحق رقم (12)

فحص نسبة الاستلال

جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
Deanship of Graduate Studies & Scientific Research

2017/07/15

فحص نسبة الإستلال في رسالة ماجستير

دور الصحافة العمانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

The Role of the Omani Press in Shaping Public Opinion about the Government's Measures to Cope with the Drop in Oil Prices

إعداد الطالبة
دينا رامس محفوظ بيت زايد
(401430013)
إشراف
الأستاذ الدكتور عزت حجاب

نسبة الاستلال: 21 %

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

عمان، الأردن هاتف: 4790222 9626+ فاكس: 4729613 9626 + ص.ب: 383، عمان 11831، الأردن
Tel: +9626 4790222 Fax: + 9626 4729613 P.O. Box 383, Amman 11831, Jordan
e-mail:info@meu.edu.jo website: www.meu.edu.jo